إلى الدليل

تعليم متوافق مع النوع الاجتماعي (الجندر)

FUNDED BY THE EUROPEAN UNION
بتمويل من الإتحاد الأوروبي

EuroMed Feminist Initiative
المبادرة النسوية الأورومتوسطية
Initiative Féministe EuroMed

الدليــل إلى تعـليـم متـوافـق مع النوع الاجتماعي (الجندر)

سيلفي كرومر وليليان هولز-فرينش

تم إعداد هذا الدليل بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي ومحتوياته هي مسؤولية المبادرة النسوية الأورومتوسطية حصراً ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.

قائمة المحتوى

• • •

تقدّم المبادرة النسوية الاورومتوسطية (IFE-EFI) خبرة في مجال المساواة بين الجنسين وتدافع عن حقوق الإنسان العالمية للمرأة باعتبارها جزء لا يتجزّأ من الديمقراطية والمواطنة، لحلول سياسية لجميع النزاعات ولحقّ الشعوب في تقرير المصير.

«الدليل إلى تعليم متوافق مع النوع الاجتماعي (الجندر)»

الناشر: المبادرة النسوية الاورومتوسطية
الغلاف : ميهاي إيفوفو
التصميم البياني : صابر

حقوق الطبع والنشر 2022 المبادرة النسوية الاورومتوسطية (IFE-EFI)

جميع الحقوق محفوظة.
لا يجوز استخدام أي مادة من مواد هذا الكتاب أو استنساخها أو نقلها كليًا أو جزئيًا دون الحصول على إذن خطي من الناشر.

للحصول على إذن أو طرح أي سؤال، الرجاء التواصل معنا على العنوان التالي:

المبادرة النسوية الاورومتوسطية (IFE-EFI)
20 rue Soufflot، 75005 PARIS
+33 (0) 1 46 34 92 80
Ife@efi-euromed.org
www.efi-ife.org

IBSN : 978-2-9565916-7-2

مقدمة 8
دليل القراءة 12
مسرد المصطلحات 13
قائمة المختصرات 18
- **القسم الأول : أهمية التعليم المراعي للنوع الاجتماعي** 21

الفصل الأول : أوجه عدم المساواة بين الفتيات والفتيان في حقل التعليم 23
الفصـل الثانـي : موجبات الدول والصكوك القانونية الرئيسـية والالتزامات السياسـية الدولية والإقليمية بشأن الحق في التعليم 40
الفصـل الثالث : مبادئ التعليم المتوافق للنوع الاجتماعـي 56
أسـئلة أساسـية 67
- **القسـم الثاني : سياسـات التعليم وأصول التدريس من أجـل تعليم قائم على المساواة** 71

الفصل الأول : سياسات التعليم 74
الفصل الثاني : مسائل تربوية 90
الفصل الثالث : مكافحة العنف المبنى على النوع الاجتماعى والعنف الجنسى 107
أسـئلة أساسـية 120
- **القسم الثالث : تجارب دولية** 123

1. وضـع خطة قطاع التعليم 125
2. إنشاء شبكة مشتركة بين المؤسسات، فرنسا 137
3. دليل الأنشطة التربوية - دول جنوب البحر الأبيض المتوسط 140
4. مشروع G-BOOK (هوية النوع الاجتماعي: القراء الأطفال ومجموعات المكتبات) ، شراكة بين ست دول أوروبية 146
5. تحليل الكتب المدرسية، توغو 150
6. برنامـج أمبرينت، منع العنف الجنسـي والعنـف القائم على النوع الاجتماعي بفضل برنامج وقائي للشباب وأولياء الأمور والمجتمع المدرسي، مدينة كيبيك 155
7. تدريب أولي للطاقم التعليمي على المساواة بين الجنسيْن، سويسرا 167
8. الماجسـتير المشـترك بين الجامعات في دراسـات النوع الاجتماعي، اتحاد والونيا – بروكسل، بلجيكا 171
9. جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد - 19) والمدارس، ما هي التأثيرات في ما يتعلق بالنوع الاجتماعي؟ 175

مقدمة

تسعى المبادرة النسوية الأورومتوسطية (IFE-IFI)، منذ أكثر من عقد، على توفير منبر للناشطات والناشطين في مجال الدفاع عن قضايا المرأة والباحثين والباحثات النسويين والمتخصصين والمتخصصات في دراسات النوع الاجتماعي، من أجل عرض وتطوير ومشاركة الأفكار والأدوات والوسائل والأساليب التي تساهم في تقدم المجتمعات نحو الديمقراطية.

وفي عالم تسود فيه هيمنة الذكور والعنف ضد النساء، يساهم التسامح الاجتماعي مع هذا الوضع، وكذلك القوانين التمييزية وآليات الوقاية والحماية غير الفعالة، في استمرار عدم المساواة بين الجنسيْن، وتتعرّض النساء نتيجة عدم الاستقرار السياسي، والنزاع المسلح، وتصاعد التطرف العنيف، ونزوح السكان، إلى مستويات خطيرة من العنف بمختلف أشكاله، وإلى انتهاك حقوقهن أو الحرمان منها، كالحق في التعليم، والحق في المشاركة الفاعلة القائمة على المساواة في الحياة العامة، والحق في العدالة وفي الفرص الاجتماعية والمهنية المتساوية، والحق في الحماية من العنف... يُعد إلغاء الممارسات والقوانين التمييزية مسؤولية جماعية لا تتوقف على سياسات الحكومة فحسب، بل على التزام المجتمع المدني وجميع الجهات الفاعلة الاجتماعية الأخرى، ولا بد من اتخاذ الإجراءات على مستويات مختلفة للتخفيف من قبضة التقاليد الأبوية، أي على الصعيد الثقافي والتعليمي والاجتماعي الاقتصادي والسياسي.

هذا ما حاول تحقيقه مشروع «مكافحة العنف ضد النساء والفتيات في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط (2019-2021) الذي نفذته المبادرة النسوية الأورومتوسطية بالتعاون مع مجموعة من منظمات الدفاع عن حقوق المرأة من مختلف دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، ويهدف المشروع إلى المساهمة في القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات وتوفير بيئة اجتماعية لا تقبل هذا العنف والعمل على وضع مكافحة العنف على رأس أولويات مختلف مكونات المجتمع المدني والقادة السياسيين.

في مطلع عام 2016، نشرت في هذا الصدد المبادرة النسوية الأورومتوسطية وبالتعاون الوثيق مع دول المنطقة، كتاب الدليل إلى دستور متوافق مع منظور النوع الاجتماعي (ABC for a Gender-Sensitive Constitution) الذي يستهل بالإشارة إلى أن القيم الذكورية وهياكل التمييز لا تزال سائدة في كل المجتمعات والأنظمة السياسية وتشكل عقبات أمام وصول المرأة إلى حقوقها الأساسية.

بالتماشي مع هذا التحليل، تقترح المبادرة النسوية الأورومتوسطية تضمين حقوق المرأة التي تنص عليها الصكوك الدولية كحقوق للإنسان في النصوص الدستورية والقوانين الوطنية وتعتبره مبدأ ضروريًا للديمقراطية. وانطلاقًا من هذه القناعة، نشرت منظمتنا في أواخر عام 2020 كتاب الدليل الثاني، الدليل إلى تشريعات متوافقة مع منظور النوع الاجتماعي (ABC for Gender-Sensitive Legislation). ونحن ننشر اليوم كتاب الدليل الثالث، الدليل إلى تعليم متوافق مع منظور النوع الاجتماعي (ABC for Gender-Sensitive Education) لأننا نعلم أن الحق في التعليم للجميع هو حق أساسي من حقوق الإنسان ويشكل أساس أي مجتمع ديمقراطي، حيث يجب أن يتصدّر النضال من أجل المساواة بين الجنسيْن في التعليم التزامات جميع عناصر الحركة الديمقراطية لتقديم مساهمة أساسية في القضاء على جميع أشكال العنف والقمع والتمييز ضد النساء والفتيات.

يُعد تعليم قيم المواطنة والمساواة منذ سن مبكرة هدفًا رئيسيًا تلعب المؤسسة التعليمية دورًا جوهريًا في تحقيقه، نظرًا للوقت الذي يقضيه الأطفال والمراهقون، من فتيات وفتيان، في المدرسة ولتأثير المعلمين والمعلمات والكادر التعليمي أيضًا عليهم، تنطوي المهمة التحررية للمؤسسة التعليمية على المساهمة في بناء شخصية مواطني ومواطنات المستقبل، بصفتها مكانًا للتنشئة الاجتماعية، من خلال نقل قيم المساواة والمواطنة العالمية والأسس الثقافية التي ستنعكس لاحقًا في الأسرة والمجتمع، وإذا سمحت المؤسسة باستمرار القوالب النمطية لا بل أنتجت عدم المساواة داخل المدرسة نفسها، فستلعب دورًا هامًا في إدامة العنف والسلوك التمييزي ضد النساء والفتيات. لهذا السبب، تشمل القيم الأساسية التي تستطيع المدارس أو يجب عليها أن تنقلها المساواة بين الجنسيْن، لأن وحدها البيئة التعليمية الشاملة تسمح للطلاب بالتحرر من القيود التي تفرض مكانًا محددًا على كل شخص بحسب جنسه، وتوفر الأسس المتينة لمجتمع يضمن الحقوق والفرص عينها للجميع.

يُصدر كتاب الدليل الثالث من تعاون مثمر بين المبادرة النسوية الأورومتوسطية وعدد من الباحثين والباحثات والناشطين والناشطات في مجال حقوق المرأة في أوروبا والمغرب العربي والشرق الأوسط. وتولّت كتابته عالمة الاجتماع سيلفي كرومر، وعالمة الاجتماع والرئيسة المشاركة في المبادرة النسوية الأورومتوسطية ليليان هولز-فرينش، وساهمت في العمل الأستاذة في جامعة طنجة والباحثة في التواصل الثقافي بين الجنسيْن شمس الضحى البوراقي، وعالمة الاجتماع والأستاذة المتعاقدة في الجامعة اللبنانية جلنار واكيم.

يهدف هذا الدليل إلى الإثبات أن نظام التعليم هو أداة قوية لبناء مجتمع قائم على المساواة من خلال تحمل مسؤولية تعليم مواطني ومواطنات المستقبل، من دون استثناء، على مدى سنوات متعددة. ويلعب التعليم دورًا اجتماعيًا رئيسيًا، إذ يُمارس مع مرور الوقت ويُعتبر شرعيًا، ويمكن القول حتى إن المساواة بين الجنسيْن تتحقق من خلال التعليم.

طموحنا أن يصبح هذا الكتاب الذي يجمع بين البحث الأكاديمي والنظريات النسوية والتجارب الميدانية، أداة ومرجعًا للعاملين في مجال التعليم، ولكل من يعتبر أن المساواة بين الجنسيْن في المدرسة تشكل مكونًا أساسيًا للديمقراطية. ونحن نأمل أيضًا أن يقدّم دعمًا لكل الطاقات المشاركة في النضال من أجل المساواة والديمقراطية.

ليليان هولز-فرينش، الرئيسة المشاركة في المبادرة النسوية الأورومتوسطية
باريس في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021

دليل القراءة

يهـدف كتـاب الدليـل إلى تعليـم متوافق مع منظور النـوع الاجتماعـي (ABC for Gender Sensitive Education) إلـى إتاحـة منظـور نسـوي إلـى التعليـم الديمقراطـي مـن خـلال الإجابـة علـى سـؤال لمـاذا، وكيف أيضًـا، يمكـن تعزيز التعليـم المتوافـق مع منظـور للنوع الاجتماعي.

يُقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام:

يتنـاول **القسـم الأول** أسـس ومبـادئ التعليـم المتوافق مـع منظور النـوع الاجتماعي من خـلال تقييم أوجه عدم المسـاواة المسـتمرة في مجال التعليم والتزامـات الدول، وأيضًا من خـلال وضع المبادئ الأساسـية للتعليم القائم على المسـاواة.

ويتنـاول **القسـم الثاني** بشـكل ملمـوس محتـوى التعليم المراعـي للنـوع الاجتماعي من خـلال التركيـز على السياسـات وطرق التدريـس اللازمة لنشـر التعليم القائم على المسـاواة، ويتطـرق أيضًـا إلى وسـائل مكافحة العنف المدرسـي.

يعـرض **القسـم الثالـث** تسـع تجـارب فـي التعليـم القائم علـى المسـاواة تغطـي كل منها مجـالًا رئيسـيًا أو أكثـر مـن مجـالات التعليـم: خطـة قطـاع التعليـم، والشـراكة، وتدريـب المعلميـن والمعلمـات، والتعليـم العالـي، والمـواد التعليميـة (الكتـب المدرسـية وأدب الأطفـال)، ومكافحة العنف، وعواقب جائحـة مرض فيروس كورونا (كوفيد - 19) والدروس المسـتخلصة منـه. أُجـري عدد من التجارب بالشـراكة فـي دول متعـددة (دول أوروبية، دول جنـوب البحـر الأبيض المتوسـط).

يتضمـن كل قسـم قائمـة مراجعـة تحتـوي علـى الأسـئلة الأساسـية التـي يجـب طرحهـا ومجموعـة مـن المراجـع. لقـد حرصنـا علـى سـهولة الوصـول إلـى المراجـع عبـر الإنترنـت.

أخيـرًا، حرصنـا علـى عـدم اسـتخدام صيغـة «المذكـر المحايد» عنـد الكتابـة، فلجأنـا إما إلى المصطلحـات المشـتركة بيـن الجنسـيْن - مثل الطاقـم التعليمي أو المجتمع المدرسـي - أو إلـى صورتيْ الكلمـة (معلميـن ومعلمات).

قائمة المصطلحات

أ

إختلاط
يعنـي الاختـلاط دمـج أشـخاص مـن الجنسَـيْن. إلّا أنّ الاختـلاط لا يعنـي المسـاواة، أي أنّـه يمكـن للجنسَـيْن التعايـش فـي غيـاب التكافـؤ والتفاعـل والتعامـل معهما بالتسـاوي.

إختلاف
جميعنـا مختلفـون، سـواء بالمظهـر الخارجـي أو الثقافـة أو الطبـع أو الأصـل أو غيرهـا. أي تسلسـل هرمـي يبنيـه المجتمـع بالاسـتناد إلـى الاختلافـات القائمـة علـى أسـاس نظـام قواعـده وقيمـه يـؤدّي إلـى التمييز (اختـلاف المعاملة) وعدم المسـاواة (اختـلاف الوضع).

إضفاء الطابع المؤسّسي على إدماج منظور النوع الاجتماعي
إضفـاء الطابـع المؤسسـي على إدمـاج منظور النـوع الاجتماعي هو اسـتراتيجية تهدف إلى مواجهـة جميـع العقبـات الرسـمية وغيـر الرسـمية التـي تحـول دون تحقيـق المسـاواة بين الجنسَـيْن، على المسـتويَيْن السياسـي والتشـريعي، وذلك بهف إدماج المسـاواة وعلاقات القـوة بيـن الجنسـين فـي جميـع المجـالات وعلـى مسـتويات المجتمع كافّـة، حتّـى يتمتّع الرجـال والنسـاء مـن جني الفوائد نفسـها الناشـئة عـن السياسـيات المطبّقة.

إعتبارات قائمة على نوع الجنس
تُتبـع الاعتبـارات القائمـة علـى نوع الجنس مـن المنطـق العام. تبنى هـذه الاعتبـارات مبنية فـي التفاعـلات الاجتماعيـة، وهـي مولّـدة ومكتسـبة فـي الوقـت عينـه، وتشـكّل نظـام معرفـة وأداة للتكيـف مـع العالـم ودليـلًا للعمـل والتواصل.

ت

تحليل النوع الاجتماعي
تحليـل النـوع الاجتماعـي هـو تقييـم يهدف إلى فهـم أوجه الاختلاف والتشـابه بين النسـاء والرجـال فيمـا يتعلّق بتجاربهم ومعارفهـم ووضعهم واحتياجاتهـم وإمكانيتهم في الوصول إلـى المـوارد والتحكّـم بهـا، فضـلًا عـن وصولهـم إلـى ثمـار التنميـة وسـلطات صنـع القرار. ويشـكّل هـذا التحليـل خطوة أساسـية نحو تخطيـط وبرمجـة دقيقَيْن وتحويليَيْـن في مجال النـوع الاجتماعـي. (الرجـاء مراجعـة خطـة عمل اليونسـكو لأولوية المسـاواة بين الجنسَـيْن: 2014-2021.)

التحيّز القائم على النوع الاجتماعي
التحيّـز القائـم علـى النـوع الاجتماعـي هو اسـتغلال الاختلافـات الجسـدية والبيولوجية بين الجنسَـيْن لتبريـر اختـلاف المكانـة أو المعاملـة أو الحقـوق. ويظهـر التحيّز القائـم على النوع الاجتماعي في الأقوال أو الحركات أو السـلوكيات أو الأفعال التي تسـتثني الجنس الآخر أو تهمّشـه أو تقلـل من شـأنه مقارنـةً بالجنس الآخر. ويشـير هـذا المصطلح إلـى هيمنة الرجل العالمية علـى المرأة.

التربية الجنسية
تسهّل التربية الجنسية الكاملة تنمية المعارف المحدّدة والملائمة للعمر، وتطوير المواقف والمهارات التي تسهم في بناء علاقات إيجابية وفي الصحة الجيدة والرفاه، فضلًا عن احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسَيْن. اليونسكو، 2018، المبادئ التوجيهية الدولية للتربية الجنسية: نهج قائم على الأدلّة

التعليم الجيد
يشكّل التعليم الجيد الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (SDGs). وينصّ على «ضمان أن يتمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي كامل ومجاني بحلول عام 2030. ويسعى أيضًا هذا الهدف إلى ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030.» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP)

التمييز المتعدّد الجوانب
التمييز الذي يؤثر في الأشخاص الذين يعانون من نظم قمع عدّة متقاطعة. وتعاني من هذا التمييز إذًا النساء اللواتي ينتمين إلى فئات مستضعفة بسبب جنسيتها وأصلها العرقي ودينها وإعاقتها ... إلخ.

التمييز ضد المرأة
«أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل» (المادّة الأولى من اتّفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، CEDAW).

التنشئة الاجتماعية
التنشئة الاجتماعية هي عملية يستبطن فيها شخص ما طوال حياته أعراف المجتمع الذي ينتمي إليه وقيمه ويدمجها في شخصيته للتكيف مع بيئته. وتفرّق التنشئة الاجتماعية بين الجنسَيْن أو تقوم على نوع الجنس عندما تعامل الأطفال بشكل مختلف حسب جنسهم، وتكون في هذه الحالة مصدر تمييز وعدم مساواة.

ج

الجنس
الجنس هو مجموعة السمات البيولوجية التي تميّز الرجل عن المرأة.

د

ديمقراطية
نظام سياسي أو عملية اتّخاذ قرار يتضمّن انتخابات منتظمة ونظامًا متعدّد الأطراف يتمتّع فيه الجميع بقدرة متساوية على الوصول إلى السلطة والواجبات والمسؤوليات.

تنطوي الديمقراطية على الحرية والكرامة والسلامة البدنية والنفسية وإمكانية الوصول المتساوية للجميع إلى الموارد والفرص والصحة والتعليم والقدرة على اتّخاذ القرارات. تتطلب الديمقراطية إلغاء جميع أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي والأصل العرقي والعَقيدة أو غيرها من الخصائص، بالإضافة إلى مقاربة شاملة لحقوق المرأة كحقوق الإنسان العالمية.

ع

عدم المساواة
يحدث عدم المساواة عندما يمتلك فردٌ أو فئة ما موارد ويتمتّعون بإمكانية وصول كاملة إلى بعض السلع أو الخدمات والممارسات التي بالكاد تصل إليها فئة أخرى أو لا تصل لها بتاتًا.

العنف ضدّ المرأة
تعرّف المادّة الأولى من الإعلان بشأن القضاء على العنف ضدّ المرأة (1993) العنف ضدّ المرأة على أنّه «أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسدية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.» ويُستخدم ايضًا مصطلح «العنف الذكوري ضدّ المرأة» لتسليط الضوء على المعتدي، مع الإشارة إلى أنّ 90% من المعتدين هم من الرجال. (منظّمة الصحة العالمية)

ص

الصور النمطية
الصور النمطية واسعة الانتشار، وهي اعتبارات مبسّطة ومشوّهة وجامدة ومعيارية تساعد على تصنيف المعلومات. والصور النمطية سلبية لأنّها تحبس الآخر في هويّة تقتصر على أساس مبسّط. وغالبًا ما تكون القوالب النمطية مبررًا لعدم المساواة.

ك

الكتب المدرسية والمواد التعليمية الجيدة
«تعني المواد التعليمية الجيدة بمفهومها الأوسع والأحدث المواد التي تشرك المتعلّمين في عملية نشطة لاكتساب المعارف والمهارات والمواقف اللازمة ليصبحوا مواطنين مسؤولين في مجتمعاتهم وفي العالم. (اليونسكو، 2005، الاستراتيجية العالمية لإعداد الكتب المدرسية والمواد التعليمية).

م

تَوافُق منظور النوع الاجتماعي/ تجاهل منظور النوع الاجتماعي
يعني تَوافُق منظور النوع الاجتماعي الاعتراف بأثر الأعراف والأدوار والعلاقات وأوجه عدم المساواة الناتجة عنها. أمّا تجاهل منظور النوع الاجتماعي، فيعني تجاهل أوجه عدم المساواة في تخصيص الموارد إلى النساء والرجال، فضلًا عن الأعراف والأدوار والعلاقات المرتبطة بالنوع الاجتماعي التي تسهم في استمرارية التمييز القائم على نوع الجنس وتفاقمه.

المساواة بين الجنسَيْن
يتمتّع الرجال والنساء بالمكانة نفسها وبفرص متساوية لتحقيق كامل حقوقهم الإنسانية وإمكانياتهم بهدف الإسهام في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطنية، وجني فوائده. ويولي المجتمع قيمة متساوية إلى أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الرجل والمرأة وإلى الأدوار المختلفة التي يضلع بها كلّ من الجنسَيْن. (خطّة عمل اليونسكو لأولوية المساواة بين الجنسَيْن: 2014 - 2021. الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة).

منهاج
مصطلح يشير إلى المسار التعليمي، والبرنامج، ومنهج التدريب والتعلّم.

منهاج خفي
جزء من مواد التعليم لا يظهر بشكل صريح في برنامج المؤسسة المدرسية. يعكس هذا المفهوم الاجتماعي الآثار غير الطوعية للأعمال وللمؤسسات الإنسانية. (بيرينو، فيليب، 1993، المنهاج: الرسمي والحقيقي والخفي (Curriculum : le formel, le réel, le caché)، جامعة جنيف، على الإنترنت)

مواد تعليمية
المواد التعليمية هي أي وسيلة مستخدمة لدعم برنامج تعليمي، وغالبًا ما يكون الهدف منها إكمال نص أساسي، إذ قد تّتخذ شكل دفتر تمارين أو ألعاب تعليمية أو مواد صوتية وفيديوهات، أو ملصقات، أو كتب قراءة.

ن

نظام أبوي
النظام الأبوي هو نظام يتألّف من هياكل وممارسات اجتماعية يسيطر فيها الرجال على النساء ويقمعونهنّ ويستغلّونهنّ.

نظام تعليمي شامل للجميع
يهدف النظام التعليمي الشامل للجميع إلى مشاركة الجميع ونجاحهم، مع احترام الاحتياجات والقدرات والخصائص المختلفة وإلغاء جميع أشكال التمييز في الوسط التعليمي. بالنسبة لليونسكو، يتوجّه التعليم الشامل قبل كل شيء إلى بعض الفئات

المحدّدة المستضعفة والمحرومة، بما في ذلك أطفال الغجر وأطفال الشارع والأطفال العاملون والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية وسكان الريف.

نظام النوع الاجتماعي
النظام النوع الاجتماعي هو مجموعة من العقائد والأعراف والممارسات التي تنظّم العلاقات بين الرجل والمرأة في مجتمع ما. يعكس هذا النظام كيف تتأثر السلطة باعتبارات النوع الاجتماعي وتمنح الرجال فرصًا أكثر للوصول إلى القوة والموارد. وتطال علاقات القوة للنوع الاجتماعي جميع الفئات، بما في ذلك الطبقة الاجتماعية والأصل العرقي ولون البشرة والعمر وما إلى ذلك، وتسهم في الأوجه الأخرى لعدم المساواة.

النوع الاجتماعي/ الجندر
يستند «النوع الاجتماعي» إلى الثقافة والتصنيف الاجتماعي حسب نظام «ذكر» و«أنثى». يشير النوع الاجتماعي إذًا إلى الصفات والأذواق والمهارات والأدوار والمسؤوليات المرتبطة بالرجل والمرأة في مجتمع ما. ويختلف تعريف الذكر والأنثى باختلاف المجتمعات، ممّا يدلّ على أنّه مفهوم ناشئ عن المجتمع، بحيث يبني كلّ مجتمع نظام تصنيف خاص به بالاستناد إلى معايير وأسس منطقية تخصّه. ولا يمكن تعريف مفهوم الذكر من دون تعريف مفهوم الأنثى، والعكس صحيح، فالمفهومان مترابطان (بروجاي كارول وكرومر سيلفي، 2008، تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال الكتاب المدرسي. دليل للجهات الفاعلة في سلسلة إعداد الكتاب المدرسي. اليونسكو، على الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC)). «نولد رجلًا أو امرأة، ولكننا نتعلّم أن نكون فتًى أو فتاة لنصبح هذا الرجل وهذه المرأة. ويبني هذا السلوك الذي نتعلّمه هوية نوعنا الاجتماعي ويحدد الأدوار الخاصّة بكلّ من الجنسَيْن. (منظّمة الصحة العالمية، 2002).

ه

هياكل سلطة النوع الاجتماعي
هياكل سلطة النوع الاجتماعي هي هياكل سائدة في النظم الأبوية تحدّد كيفية تولي السلطة بحسب أدوار اجتماعية قائمة على أساس النوع الاجتماعي حيث يتمتّع الرجال بمكانة أعلى من مكانة النساء. وتضمن هذه الهياكل استمرارية العقبات التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين وتكررها.

قائمة الاختصارات

AFD	الوكالة الفرنسية للتنمية
BIE	المكتب الدولي للتربية
ILO	المكتب الدولي للعمل
UNCRC	اتفاقية حقوق الطفل
CEDAW	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
EFA	التعليم للجميع
ESCWA	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)
FAWE	منتدى المربيات الأفريقيات
UNFP	صندوق الأمم المتحدة للسكان
OHCHR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
IIEP	المعهد الدولي للتخطيط التربوي
UIS	معهد اليونسكو للإحصاء
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
OIF	المنظمة الدولية للفرانكوفونية
ILO	منظمة العمل الدولية
MDG	الأهداف الإنمائية للألفية
WHO	منظمة الصحة العالمية
NGO	منظمة غير حكومية
UN	منظمة الأمم المتحدة
UN-Women	هيئة الأمم المتحدة للمرأة
UNAIDS	برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز
UNDAF	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
EU	الاتحاد الأوروبي
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)
UNGEI	مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

القسم الأول

أهمية التعليم المتوافق مع منظور النوع الاجتماعي

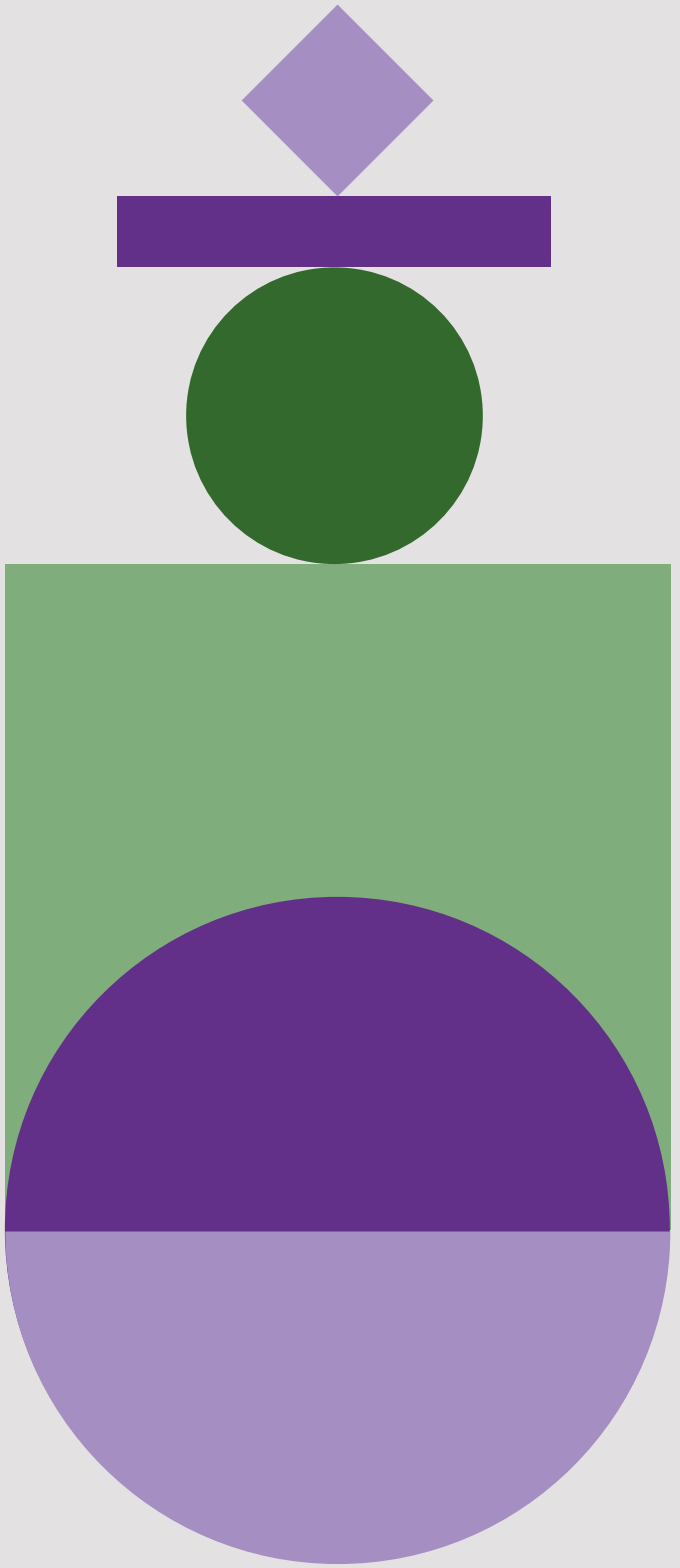

يُعدّ تعليم الفتيات عملية طويلة فرضت نفسها على نطاق عالمي وتحظى اليوم بتأييد عام، حتى في الدول التي ما زالت تعتمد قوانين تمييزية بحقّ المرأة وتمنعها من اختيار مجالات دراسة معيّنة[1]. وحدها جماعات دينية قليلة تعارض التحاق الفتيات بالمدارس، ولكن هذا التطوّر العالمي الذي حلّ سريعًا ومنذ فترة وجيزة في بعض الدول، يخفي في طيّاته تفاوتات كبيرة بين المناطق والدول وحتى داخل البلد الواحد أيضاً، لا سيما بين المناطق الحضرية والريفية. وأدّت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد - 19) في عام 2020 إلى تفاقُم هذه الاختلافات في عدد من البلدان.

لهذا السبب، لا بدّ أوّلًا من تقديم لمحة عامة عن أوجه عدم المساواة المستمرة التي تؤثر على الفتيات في النطاق العالمي من أجل الحث على التعمق في تحليل عمليات التهميش (الفصل 1). وعلى أي حال، يثير تطوّر تعليم الفتيات التساؤلات بشأن الظروف المادية والنوعية لهذا التعليم.

تصادف أيضًا في عام 2020 الذكرى الستين لاعتماد المؤتمر العام لليونسكو بشأن الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم. وقد تمّ إطلاق حملة عالمية بعنوان «لا للتمييز في مجال التعليم» للتذكير بالمسؤوليات التي تقع على عاتق الدول لضمان حق الجميع في التعليم (الفصل 2) وبضرورة انتهاج سياسات عامة تتماشى مع هذه الالتزامات.

يندرج توفير التعليم المراعي للنوع الاجتماعي ضمن حقوق الإنسان الأساسية، وترد في الفصل الثالث مبادئ التعليم القائم على المساواة بين الجنسين من أجل ضمان تنفيذه الفعال.

1 لانج، ماري-فرانس، 2018، ثورة عالمية خفية: تقدم تعليم الفتيات والفتيات الصغيرات في بلدان الجنوب

(Une discrète révolution mondiale : la progression de la scolarisation des filles et des jeunes filles dans les pays du Sud)

أوتروبار (Autrepart)، 3/ 2018 (العدد 87)، ص. 3-33.

https://www.cairn.info/revue-autrepart-20183--page-3.htm

الفصل الأول

أوجه عدم المساواة بين الفتيات والفتيان في حقل التعليم

على الرغم من الالتزامات السياسية المتكررة، لا تزال العوامل الاجتماعية الثقافية والاقتصادية تلقي بثقلها على تعليم الفتيات وتعليمهنّ. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تخلّف جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد - 19) التي هزّت العالم في عام 2020 وأدّت إلى إغلاق شبه كامل للمدارس، تداعيات سلبية في السنوات القادمة (مراجعة القسم 3.1، جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد - 19) والمدارس، ص. 197). ونتيجة للعقبات الجديدة التي نجمت عن الوباء، من المرجّح ألّا تتمكّن 11 مليون فتاة وشابة من العودة إلى المدرسة، وفقًا لليونسكو.

يقدّم هذا الفصل لمحة عامة عن أوجه عدم المساواة بين الجنسيْن في التعليم التي ينبغي تحليلها تحليلًا متعدد الجوانب. واختيرت -على سبيل المثال لا الحصر- بعض المؤشرات الكمية المتعلقة بحصول الفتيات على التعليم، في خطوة أولى نحو تحقيق المساواة. ثم يتناول الفصل أوجه عدم المساواة الرئيسية التي تظهر (وتتكرر) في المدارس، ولا سيما مشكلة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

ضرورة التحليل المتعدد الجوانب لمكافحة أوجه عدم المساواة

«التجارب في مجال الإقصاء والتمييز في التعليم لا تعتمد فقط على نوع الجنس بل أيضًا مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر على الفرص الفردية والمؤسسات الجماعية. ولذلك، من المهم النظر إلى التجارب على المستوى الجزئي، والعوامل على المستوى الكلي، مثل السياسات والممارسات في مجال التعليم وما بعده. النظر إلى السياسات عامة من منظور التقاطع - الذي يعكس الاختلافات المتداخلة بين المجموعات، ويحلل تشكيلات السلطة المؤسسية المتشابكة، وينتقد الأوصاف الحالية لنوع الجنس أو العرق أو الانتماء الإثني أو الإعاقة - يمكن أن يساعد على معالجة أوجه القصور هذه، مما يؤدي إلى تعزيز التفاعل مع الأفكار المتعلقة بالشمول».

(الصفحة 6) اليونسكو، 2020، التقرير عن مسائل النوع الاجتماعي: جيل جديد: 25 عامًا من الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسيْن في التعليم، باريس، اليونسكو، على الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC)

الذهاب إلى المدرسة

يتمحور الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر حول التعليم، ويندرج ضمن إطار خطة الأمم المتحدة لعام 2030 التي تدعو دول العالم إلى القضاء على الفقر وتحقيق انتقال ناجح إلى التنمية المستدامة في مجالات متعددة. ويهدف إلى ضمان حصول الجميع على تعليم جيد وتعزيز التعلّم مدى الحياة للناس كافّة. يجب على جميع الفتيات والفتيان إكمال مراحل التعليم الابتدائي والثانوي المجاني والجيد بحلول عام 2030.

تسمح مجموعة من المؤشرات بقياس التقدم المُحرَز في مجال التعليم، وتشمل: مؤشر التكافؤ، وعدد سنوات الدراسة المرتقبة، ومعدلات إعادة الصف، ومعدلات الانتقال إلى التعليم الثانوي، ومعدلات النجاح في صفوف الشهادات، إلخ... تتوفر كل هذه البيانات على موقع معهد اليونسكو للإحصاء[2]. نتناول فيما يلي، على سبيل المثال، مؤشر التكافؤ بين الجنسيْن والأداء المدرسي.

اتجه العالم نحو التكافؤ بين الجنسيْن[3] . على الصعيد العالمي، ارتفع مؤشر التكافؤ بين الجنسيْن في مجال التعليم الابتدائي والثانوي، الذي يساعد على تحليل عدم المساواة بين الفتيات والفتيان في الالتحاق بالمدارس، من نحو 90 فتاة مسجلة في المدرسة لكل 100 فتى في عام 1995، إلى عدد متساوٍ بين الجنسيْن في عام 2018، ويُعزى ذلك بشكل خاص إلى التقدم في جنوب آسيا. وبينَ عاميْ 1995 و2018، ارتفعت نسبة الدول التي حققت التكافؤ بين الجنسيْن في مجال التعليم من 56% إلى 65% في المرحلة الابتدائية. ومع ذلك، لا تزال الفتيات يعانينَ من تفاوتات كبيرة، لا سيما في الدول المنخفضة الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي منطقة لا تزال بعيدة كل البعد عن تحقيق التكافؤ في مجال التعليم على مستوياته كافة. وسجّلت المرحلة الثانية من التعليم الثانوي تقدمًا بطيئًا للغاية. فتغيب في بلدان كثيرة الموجبات القانونية التي تفرض متابعة مرحلة التعليم الثانوي بأكملها. ولكن حتى في حال توفر موجب التعليم، لا تتوفر دائمًا آليات متابعة أو عقوبات للأُسَر في حال عدم الالتزام به. في أوروبا، يُعتبر التعليم الابتدائي والمتوسط إلزاميًا في جميع الدول.

هناك عددًا كبيرًا من الفتيات عليهنّ الالتحاق بالمدرسة، ولكن لا تأخذ معدّلات التعليم بالاعتبار فئتي الأطفال أو اليافعين غير الملتحقين بالمدارس. ولكن احتمالات عدم دخول الفتيات إلى الصفوف قط تفوق احتمالات الفتيان. على الصعيد العالمي، لم يلتحق 59 مليون طفل في سن الدراسة الابتدائية بالمدرسة في عام 2018، ولم يلتحق 12 مليونًا بالمدرسة مطلقًا، وتشكّل الفتيات ثلاثة أرباع (9 ملايين) هؤلاء الأطفال، ويقيم أكثر من 4 ملايين منهن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
كما أنه على الصعيد العالمي، تُنهي 89% من الفتيات تعليمهنّ الابتدائي و77% المرحلة

[2] موقع معهد اليونسكو للإحصاء:
http://uis.unesco.org/fr
[3] نرتكز على بيانات تقرير اليونسكو للعام 2020 الذي تتوفر فيه بيانات رقمية كثيرة أخرى.

المتوسطة. بالاستناد إلى 56 دولة تملك بيانات عن الفترة الممتدّة بين عاميْ 2000-2018، وتحسّنت معدّلات إتمام التعليم الابتدائي- في المتوسط- لدى الفتيات على نحو أسرع بالمقارنة مع الفتيان.

ولكن ما زالت الاختلافات الكبيرة على حساب الفتيات قائمة في دول كثيرة، ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تُكمِل 40% فقط من الفتيات تعليمهن المتوسط.

فيما يتعلق بالتعليم العالي، ارتفعت مشاركة النساء ثلاثة أضعاف بين عامَيْ 1995 و2018، من 38 مليون امرأة إلى 116 مليون امرأة. وارتفع معدل التحاق النساء الإجمالي بالتعليم العالي من 15% إلى 41% بين عاميْ 1995 و2018، ولكن تبرز أيضًا في هذا المستوى من التعليم تفاوتات كبيرة بين المناطق والدول.

عند تحليل عدم المساواة في إمكانية الحصول على التعليم، ينبغي مراعاة النوع الاجتماعي، فضلًا عن عوامل عدم المساواة الأخرى على غرار الأصل الاجتماعي و/أو العرقي، والفقر، والإعاقة، والبيئة الحضرية أو الريفية، ووضع الهجرة، والنزوح القسري، والحرب، إلخ... بالإضافة إلى ذلك، لا بدّ من جمع البيانات على المستوى المحلي وعدم الاكتفاء بالمستوى العالمي فقط من أجل وضع سياسات عامة. فبغضّ النظر عن الأرقام العالمية، تُحرز الدول تقدمًا غير متجانس ولا تزال الاختلافات داخل الدول وفيما بينها قائمة. ولا تزال الفتيات معرّضات لأشد أشكال الإقصاء.

اليوم، تشكّل النساء حوالي ثلثيْ البالغين غير الملمّين بالقراءة والكتابة، وتفتقر 515 مليون امرأة (من بين 750 مليون بالغ يفتقرون إلى مهارات القراءة والكتابة الأساسية) إلى مهارات القراءة الأساسية. وتتعرض النساء في البيئات الفقيرة والريفية في الدول المنخفضة الدخل للتمييز بشكل خاص.

كتب مدرسية نمطية ودروس ومعرفة قائمة على أساس النوع الاجتماعي

تشهد نتائج تعلّم الفتيات تحسّنًا أسرع من نتائج الفتيان، فوفقًا لتقديرات برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA)[4] التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، تواصل الفتيات تفوقهن على الفتيان في القراءة على المستوى العالمي، كما وتحقق الفتيات والفتيان نتائج متكافئة في الرياضيات في أكثر من نصف الدول. بالإضافة إلى ذلك، تحقق الفتيات نتائج أفضل في رُبع الدول، ولا سيما في دول جنوب شرق آسيا. ويحافظ الفتيان على تفوق واضح في بعض دول أميركا اللاتينية.

[4] برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA) هو تقييم أعدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) لاختبار مهارات الطلاب البالغين من العمر 15 عامًا في القراءة والعلوم والرياضيات. يجري هذا التقييم كل 3 سنوات.

معلومات الشكل أدناه: نسبة (%) إلتحاق الإناث بالمرحلة الأولى من الدراسة الثانوية (2017)
المصدر: أطلس اليونسكو الإلكتروني لأوجه عدم المساواة بين الجنسيْن في مجال التعليم (2018)

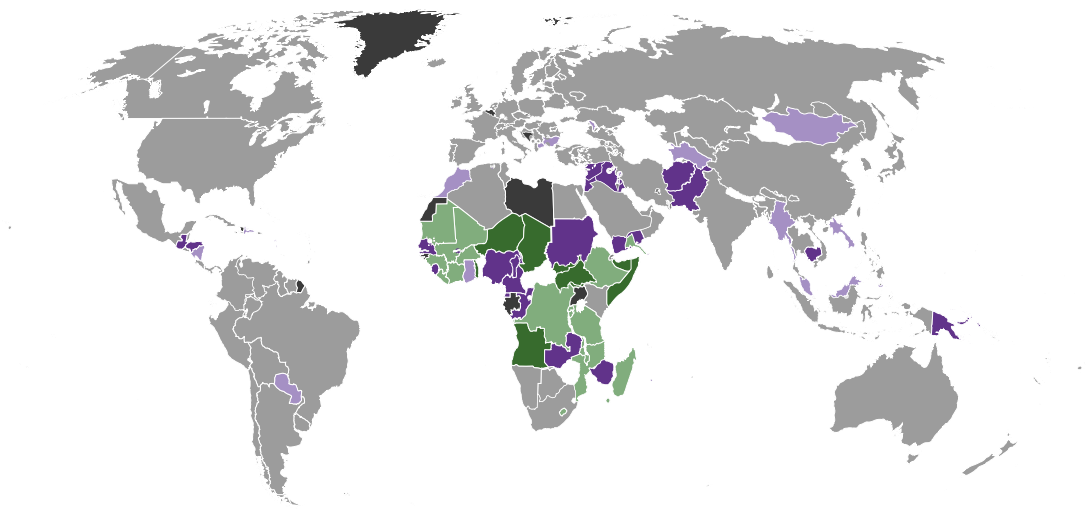

لا توجد معلومات | أقل من 30 % | 30 % > - > 50% | 50 % > - > 70% | 70 % > - > 90% | 90 % و أكثر

الأداء في الرياضيات
أمثلة من العالم العربي

وعلى الصعيد العالمي، يتفوق الرجال عادةً على النساء في مادة الرياضيات، غير أن الوضع مختلف في العالم العربي. فلدى دراسة الدول العربية العشر التي تفوقت فيها المرأة على الرجل في الرياضيات، تبين أن مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي هو الأعلى في عُمان (1.3)، وأقل بشكل طفيف في كل من: دولة فلسطين، والأردن، والمملكة العربية السعودية والجزائر (1.2) تليهم البحرين، والإمارات العربية المتحدة، ومصر، والكويت وقطر (1.1). وكان أداء الفتيات والفتيان جيدًا وعلى قدم المساواة في المغرب ولبنان. أما في تونس والجمهورية العربية السورية فيتفوق الفتيان على الفتيات في مادة الرياضيات. وفيما يتعلق بالقراءة في التعليم الثانوي الأدنى في جميع الدول، تتفوق الفتيات على الفتيان.

الإسكوا، 2021، «التقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي 2020: المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة»

على الرغم من هذا التقدم فيما يتعلق بالالتحاق بالمدرسة والتعلُّم، لا تزال التصورات المتحيزة جنسيًا تطغى على المعرفة والتخصصات وتؤثر في متابعة الدراسات وتحد من الخيارات المتاحة أمام الفتيات. «ولا شك في أن النظرة إلى العلم والتكنولوجيا والرياضيات على أنها مواضيع «للذكور» تحوّل الاختلافات بين الجنسيْن إلى قناعات ذاتية. ففي المراحل التعليمية كافّة، تسجل الفتيات نتائج أدنى في الكفاءة الذاتية – التي تُعتبر عكس القدرات الفعلية - في الرياضيات والعلوم، ما عدا علوم الحياة». (اليونسكو، 2020، جيل جديد: 25 عامًا من الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسيْن في التعليم، الصفحة 15).

لا يزال إذًا الذكور يهيمنون على بعض مجالات الدراسة، على الصعيد العالمي، تقل نسبة النساء اللواتي يدرسنَ الهندسة والتصنيع والبناء أو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن 25% في أكثر من ثلثي الدول. وتحظى المرأة بتمثيل زائد في مجالات التعليم والصحة والفنون والعلوم الإنسانية والاجتماعية، وبتمثيل منخفض في بعض مجالات دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. ويحدّ هذا الفصل القائم على أساس الجنس في مجالات الدراسة من الخيارات المهنية المتاحة أمام الفتيات ويخلّف تداعيات سلبية على اندماجهن المهني، إذ يحول دون انخراطهن في المجالات الواعدة والمربحة، مثل القطاع الرقمي مثلًا. في فرنسا، تشكل الفتيات 55% تقريبًا من إجمالي الطلاب في التعليم العالي في عام 2018، وفقًا لتقديرات المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية (Insee) وإدارة التقييم والتنبؤ والأداء (Depp). ومع ذلك، تواصل الفتيات الانخراط في مجالات الدراسة «النسائية» (الطب وعلم الأحياء والكيمياء، إلخ). وينطبق أيضًا هذا التقسيم القائم على أساس الجنس على التعليم التقني والمهني.

تنتقل هذه النظرة المعيارية إلى مجالات الدراسة والمهن الملائمة للنساء أو الرجال داخل المؤسسات التعليمية من خلال الكتب المدرسية والمواد التعليمية بشكل عام، ومن خلال الكوادر التعليمية والأُسَر أيضًا والمجتمع بشكل عام.

تحظى الكتب المدرسية، بصفتها منظِّمة للمعرفة وأداة للتنشئة الاجتماعية، باهتمام سياسي دقيق، في كل مكان وفي الحاضر كما في الماضي، كما تبيّن دعوة عصبة الأمم في عام 1925 واليونسكو في عام 1946 أو لاحقًا في عام 1981 إلى مراجعتها لمكافحة الكراهية والعنصرية وصور النوع الاجتماعي النمطية. تنطوي هذه الكتب على تحديات إيديولوجية واقتصادية هامة تتفاقم حدّتها في سياق الفقر ونقص المواد التعليمية. ومع ذلك، فهي تَنقل التصورات الاجتماعية التي تُعد من دون شك مصدر معرفة للفهم ودليل للتواصل وأداة لاتخاذ الإجراءات، ولكنها قد تكون أحيانًا خاطئة أو رَجعية وقد تشكل مصدرًا للتناقضات مع المُثُل التي تنقلها. ولهذا السبب؛ تتعدد الدراسات حول التصورات الاجتماعية القائمة على أساس النوع الاجتماعي في الكتب المدرسية منذ ثمانينيات القرن الماضي وفي جميع أنحاء العالم، في ضوء أوجه عدم المساواة في التعليم بين الفتيات والفتيان. وتسفر الدراسات عن نتائج متقاربة ولا لُبس فيها **5**، حتى مع اختلاف أنظمة النوع الاجتماعي المعمول بها في الكتب المدرسية من

5 الأبحاث الرائدة الذي أجرتها اليونسكو وجُمعت في كتاب: ميشال أندريه، 1986، لا للقوالب النمطية! التغلب على التحيز الجنسي في كتب الأطفال والكتب المدرسية (Non aux stéréotypes! Vaincre le sexisme dans les livres pour enfants et les manuels scolaires) ، باريس، اليونسكو، على شبكة الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC).

بلـد إلـى آخـر وإعـادة تشـكيلها مع مـرور الوقـت [6]. فيظهر اختلال تـوازن كمّـي ونوعي في تصويـر الرجـال والنسـاء والفتيـات والفتيان، قـد يكون رَجعيّـاً أحيانًا عن الواقع فـي المجتمع، حتـى فـي الكتـب المدرسـية التـي قـد تُعتبـر «محايـدة»، علـى غـرار كتـب الرياضيـات. يبـرز ضعـف عَدديّ في الشـخصيات النسـائية وثنائية قطبية وتسلسـل هرمي بين الجنسـيْن من حيـث الصفـات والأدوار والوظائـف، ولا سـيّما من حيث التقسـيم القائم على أسـاس النوع الاجتماعـي الفاضـح للأنشـطة الاجتماعية المهنية، إذ تقتصر أنشـطة الفتيات والنسـاء على المجـال المنزلـي ويعمل الرجال في المجال العام ويجسـدون السّـلطة. وعلى عكس خطاب المسـاواة، يتبيّـن أن الكتـب المدرسـية تضفـي الشـرعية علـى رؤيـة نظـام اجتماعـي قائـم علـى أسـاس النـوع الاجتماعي وغيـر متكافئ مـن خلال نصوصهـا وصورها، ممّـا قد يؤدي إلـى تعزيـز أوجـه عـدم المسـاواة بيـن الفتيـان والفتيات، لا سـيما في حـال أعـاد المعلمون والمعلمـات نشـر هذه التصـورات غيـر المتوازنة فـي تفاعلاتهم.

الكتب المدرسية الصّينية

تهيمـن علـى سلسـلتيْ الكتـب المدرسـية (1988 و2002-2003) الشـخصيات الذكوريـة علـى الصعيدَيْـن العَـددي والرّمـزي، مـن خـلال القيـم التـي تجسـدها. تحتـوي مجموعتـا الكتـب المدرسـية علـى الكثير من الصـور النمطيـة القائمة على أسـاس النـوع الاجتماعـي التـي تعكـس تلـك القائمـة فـي المجتمع، مثل الشـرخ بيـن «الفتيان العُصاة والشـجعان والفتيات المطيعـات والكثيرات البكاء»، وتصنيف المهـن علـى أسـاس النـوع الاجتماعـي أو حتّـى الاعتـراف بعمـل المـرأة المأجـور، يـؤدي هـذا في نهايـة المطاف توزيع المهـام المنزلية غير المتكافئ بين الجنسـيْن إلـى ظاهـرة «يـوم العمـل المـزدوج» للمـرأة. وفـي حـالات معيّنـة، تنقـل الكتـب المدرسـية رسـائل تفـوق أحيانًا في عـدم تكافئها الواقع. لم يُطبَّق مبدأ المسـاواة بين الجنسـيْن الذي ترسّـخه السياسـة الاشـتراكية فـي مجموعة الكتب المدرسـية لدينا، لا يشـكّل علي ما يبدو وضعها، الذي يربطها بشـكل خاص بالخط السياسـي، ولا نظـام الرقابـة، أدوات فعالـة لضمـان إعـداد كتب مدرسـية قادرة علـى إيصال رسـالة المسـاواة، ويعكـس ذلـك إذًا غياب الوعي بمشـكلة النـوع الاجتماعي في مختلـف مراحل سلسـلة إعـداد الكتب المدرسـية.

وانغ سو، 2018، النوع الاجتماعي في الكتب المدرسية الصينية
(Le genre dans les manuels scolaires chinois)، أوتروبار (Autrepart) ، المجلد رقم 87، العدد 3، ص. 69-87

[6] مراجعة مثلًا: بشوشة ابتهال، لوكو تيريز، 2008، هل تعكس الكتب المدرسية في تونس الواقع التونسي؟ (Les manuels scolaires en Tunisie reflètent-ils la réalité tunisienne?)، باريس، مركز السكان والتنمية (CEPED)؛ بورجيل كارول، كرومر سيلفي، 2006، كتب الرياضيات المدرسية ليست محايدة. نظام النوع الاجتماعي لمجموعة عموم أفريقيا للتعليم الابتدائي (Le système de genre d'une collection panafricaine de l'enseignement primaire)، أوتروبار (Autrepart)، المجلد رقم 39، العدد 3، 2006، ص. 147-164؛ شيون إستيل، هينينجر ألين، 2017، الإصلاحات من أجل المساواة بين الجنسين في المدرسة: حالة الكتب المدرسية في المدارس الابتدائية في كوريا الجنوبية (Des réformes pour l'égalité des genres à l'école : le cas des manuels d'école primaire en Corée du Sud)، Les Cahiers d'Outre-Mer ، 276 ، تموز/يوليو – كانون الأول/ديسمبر، http://journals.openedition.org/com/8486؛ غاستينو بياتريس، 2008، الأنشطة الاقتصادية والمنزلية الخاصة بالذكور والإناث في الكتب المدرسية في مدغشقر (Les activités économiques et domestiques, masculines et féminines, dans les manuels scolaires de Madagascar)، باريس، مركز السكان والتنمية (CEPED)؛ سيغان غابرييل، 2008، المذكر والمؤنث في صور الكتب المدرسية المكسيكية المخصصة للسكان الأصليين (Le masculin et le féminin dans les images des manuels mexicains destinés aux Indigènes)، باريس، مركز السكان والتنمية (CEPED). مراجعة أمثلة إضافية في اليونسكو، 2020، جيل جديد: 25 عامًا من الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسيْن في التعليم، ص. 45 وما يليها.

يلعـب المجتمـع التربـوي، أي المعلمـون\ات و/أو المستشـارون/ات التربويـون/ات أو الإرشـاديون/ات، دورًا هامًـا فـي نقـل القيـم والنماذج وفي تعزيـز التوجهـات المتنوعة التي تراعـي الإمكانـات الفعلية وأذواق كل فرد، ولكن المؤسسـات بحد ذاتهـا لا تحترم بالضرورة المسـاواة، نظـرًا إلـى الاختلافـات فـي إمكانية الوصـول إلى مناصـب المسـؤولية والإدارة، ويبـرز أيضًـا فصـل عمودي واضـح في جميع أنحـاء العالـم، إذ تحظى المعلمـات بتمثيل زائد فـي المسـتويات التعليمية الدنيا، ولكـن حضورهنّ يتناقص مع تقدم المسـتويات التعليمية. فـي عـام 2018، شـكلت النسـاء 94% من الكـوادر التعليمية فـي مرحلة ما قبـل الابتدائي علـى مسـتوى العالـم. وبلغـت نسـبة المعلّمـات 66% فـي التعليـم الابتدائـي و54% في التعليـم الثانـوي و43% فـي التعليـم العالـي (اليونسـكو، 2020، جيـل جديـد: 25 عامًـا من الجهـود الراميـة إلـى تحقيـق المسـاواة بين الجنسـيْن في التعليـم، ص. 53). وأخيـرًا، تحظى النسـاء أيضًـا بتمثيـل أقـلّ في مجـالات دراسـية معيّنـة، لا سـيما التعليم المهنـي والعلوم والتكنولوجيا والهندسـة والرياضيـات (STIM).

ومـع ذلـك، لا يـزال التدريب على النـوع الاجتماعي غير كافٍ، ولا تـزال التحيّزات القائمة على النـوع الاجتماعي تطغى على الممارسـات، عن وعي أو عـن غير وعي، ولا يرغب المعلّمون\ات فـي بعـض البلدان فـي نقل قيم تتعارض مع التوقعات الاجتماعية أو الأسـرية.

توقعات المعلّمون والمعلّمات في النيجر

« حتـى لـو اعتبر المعلّمون\ات أن المدرسـة مهمة للفتيات، فهم يبـررون تلقائيًا أهمية تعليـم المـرأة لفائدتـه فـي منزلهـا وأسـرتها مسـتقبلًا، مـن بيـن أمـور أخـرى، يجب أن تتعلّـم الفتـاة لأن ذلك سـيفيد أسـرتها وأطفالها، لا يُعـد تعليم الفتاة هدفًـا بحد ذاته بالنسـبة إلـى المعلّمون\ات في المدارس الرسـمية والخاصة، إذ ينظـرون إليه دائمًا من منظـور «الزواج».

... وتوقعات الأُسر في النيجر

علـى الرغـم مـن أن التعليم أصبـح ضروريًا للوالديْـن، يكمن الهدف الأسـمى لتعليم الفتاة النيجيريـة فـي الـزواج، وتتجلى هـذه التوقعات الاجتماعيـة بوضوح في خطـاب الأمهات اللواتـي جـرت مقابلتهـن ويحظـى بالأولوية علـى ما يبدو، في حين ينسـب الرجـال الذين جـرت مقابلتهـم أهمية التعليم المدرسـي إلى المسـتقبل المهنـي أولًا ثم الـزواج، وفيما يبـدو التعليـم فـي نيامـي ضروريًا لأوليـاء الأمـور الذين يفيـدون عن اسـتعدادهم لتعليم بناتهـم، لا يجـب أن يخـل هـذا الانفتاح ببُنيـة العلاقات بين الجنسـيْن أو مـكان المرأة في المجتمـع أو إعداد الفتيـات للزواج.»

إغودو أيساتا أسان، 2018، التعليم الابتدائي للفتيات في نيامي: تعميم إمكانية الوصول مع الحفاظ على التصورات الاجتماعية لأدوار الجنسيْن
(Scolarisation primaire des filles à Niamey: généralisation de l'accès, mais maintien des représentations sociales des rôles de genre)
أوتروبار (Autrepart)، المجلد 87، العدد 3، ص. 89-107.

التمييز المستمر بين الجنسيْن

يُعد الزواج والحمل المبكران من الأسباب التي تحول دون التحاق الفتيات بالمدرسة أو تؤدي إلى ترك المدرسة، أو على الأقل إلى صعوبة في التعلُّم بسبب ضيق الوقت، حيث انخفضت معدلات الحمل المبكّر بمقدار الثلث بين عاميْ 1995 و2020، وتراجعت من 60 إلى 40 ولادة تقريبًا لكل 1000 امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عامًا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ولكن تبقى معدلات الحمل المبكّر مرتفعة في بلدان كثيرة. وفقًا للشراكة العالمية «فتيات لا زوجات» **7**، تتزوّج 15 مليون فتاة قاصر سنويًا. وتشير التقديرات إلى أن 720 مليون امرأة على قيد الحياة اليوم تزوجنَ قبل سن 18، أي 10% من سكان العالم. وتُعتبر الفتيات الأشد فقرًا واللواتي يعشنَ في المناطق الريفية أكثر الفئات تضررًا.

بالإضافة إلى ذلك، لا يُسمح للشابات الحوامل بالذهاب إلى المدرسة في بعض الدول، وفي هذا الصدد، لا بدّ من الإشارة إلى الأرجنتين التي سنّت قانونيْن اثنين مثيريْن للاهتمام لحماية حق الفتيات الحوامل والآباء والأمّهات الأصغر سنًا في التعليم، حيث يضمن إذًا القانون رقم 26206 لعام 2006 مشاركة المراهقات وتقدمهنّ في المدرسة وإتمامهنّ المستويات التعليمية في أثناء الحمل وبعده، وتُخصّص لهنّ غرفًا للرضاعة، ويسمح لهنّ بالتعلّم من المنزل، ويقدّم لهن إجازات تغيّب ومرونة فيما يتعلّق بالامتحانات (مراجعة اليونسكو، 2020، المرجع السابق، ص. 36). في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، أصدرت تنزانيا قرارًا يسمح للشّابات الحوامل والأمهات الأصغر سنًا بمواصلة دراستهنّ.
ترتبط أيضًا بعض حالات الحمل المبكّر بغياب إمكانية الحصول على التعليم والخدمات في مجال الصحة الجنسيّة والإنجابية لمنع الحمل غير المرغوب فيه، وتساعد برامج التربية الجنسية الشاملة على الحماية من الحمل غير المرغوب فيه والأمراض المنقولة جنسيًا.
يحصل التمييز أيضًا بسبب المؤسّسات والبنى التحتية «غير الشاملة»، ويُعزى ذلك مثلًا إلى الكلفة المباشرة وغير المباشرة لإمكانية لوصول إلى المدرسة (تعليم غير مجاني، رسوم تسجيل، رسوم الزي الموحّد والمواد، إلخ..)، وغياب المدارس الداخلية المختلطة، وغياب التجهيزات الصحية أو مياه الشرب، وغياب وسائل النقل، وغياب خدمات الطعام، ومنع استخدام البنى التحتية الرياضية أو غيابها.
يبلغ إجمالي عدد الفتيات اللواتي يذهبنَ إلى مدارس ابتدائية وثانوية تفتقر إلى التجهيزات اللازمة لنظافة الدورة الشهرية 335 مليون فتاة تقريبًا، وفقًا لليونيسيف.

أشكال متعددة من العنف المدرسي

يندرج خطر العنف في التعليم وفي أثناء متابعة الدراسة ضمن المخاطر الكبرى، لا سيما بسبب تعدد أوجه هذا العنف والتهديد بالعنف - من العنف الشفهي والنفسي إلى العنف الجسدي والجنسي – وتعدد الجناة (المعلمون\ات، وأعضاء آخرون من المجتمع التعليمي، وطالبات وطلّاب آخرون) وحصوله في أماكن الدّراسة والتدريب وحولها، وبخاصة

7 «فتيات لا زوجات» هي شراكة عالمية تضم أكثر من 1500 منظمة من منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى وضع حد لزواج الأطفال.
مراجعة الموقع الإلكتروني: فتيات لا زوجات - فتيات لا زوجات (GIRLSPASEPOUSES.ORG)

في الملاعب والأماكن المخصصة للرياضة، ويمكن أن يحصل العنف أيضًا عبر الإنترنت، عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة. يتمحور التحليل هنا حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية الذي تحظى خطورته وضرورة اتخاذ الإجراءات بشأنه بإجماع عالمي. ولكن نظرًا لتنوع السياقات وبالتالي أوجه العنف، من الصعب تحديد نطاقها وتعريفها، وترتبط هذه التصرفات أو التهديدات بالعلاقات غير المتكافئة بين الجنسيْن والأعراف الاجتماعية والممارسات التمييزية السائدة في المجتمعات، وقد تتداخل خصائص أخرى مع النوع الاجتماعي، مثل الإعاقة والأصل العرقي الخ...، بالإضافة إلى ذلك، تزداد عوامل الخطر في حال عدم تدريب المجتمع المدرسي على مسألة النوع الاجتماعي والصور النمطية، وعلى الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي ومعالجته، أي عندما تكون بيئة المدرسة غير آمنة، وعندما يتقبل المجتمع العنف ويتوانى عن معاقبة مرتكبي العنف ويشجع على التمييز بين الجنسيْن والعنف ضد الفتيات، وعندما يعاني المجتمع من انعدام الأمن والنزاعات المسلحة، تصبح العواقب متعددة الأبعاد على الضحايا والمجتمع وتشمل: مشاكل صحية بدنية وعقلية، ومشاكل في المدرسة، والتغيّب عن المدرسة، لا بل الانقطاع عن الدراسة، ممّا قد يؤدي إلى صعوبات في الانخراط في الحياة المهنية.

لا تزال البيانات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية منقوصة، بسبب غياب التصور المفاهيمي، وتوثيق بعض أنواع العنف أكثر من غيرها، بالإضافة إلى غياب الدراسات الاستقصائية التي تشمل عامة الناس وغياب إجراءات الإبلاغ، تُقدّر اليونسكو وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن 246 مليون شخص يقعون سنويًا ضحية شكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس وبيئتها. (اليونسكو، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2017، العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية: التوجهات العالمية، باريس، اليونسكو، نيويورك، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC).

العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية وعواقبه

«يطال العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية الفتيات في المقام الأول، ولكنه قد يؤثر أيضًا في الفتيان. ويقف العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية عائقًا أمام تعلم الضحايا والأشخاص الذين يشعرون بأنهم معرضون لخطر محتمل، ويحد ذلك في نهاية المطاف من آثار التعليم الإيجابية (من خلال تراجع مشاركة الطفل، وحضوره، وأدائه، وعلاماته، إلخ...)، ويندرج العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية ضمن العوامل التي تؤدي إلى ترك المدرسة، ليس بقرار من الضحايا فحسب، وإنما نتيجة قرار أولياء الأمور الذين يخشون احتمال تعرّض بناتهن للعنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية.» (ص. 3)
هوفمان إليزابيث، 2018، العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية في أفريقيا الناطقة بالفرنسية: قضايا تعريفية وراء الحث على مكافحة الممارسات الضارة المعمَّمة

(Violences de genre en milieu scolaire en Afrique francophone : enjeux définitionnels derrière l'instigation de lutter contre des pratiques néfastes banalisées).
أوتروبار (Autrepart)، العدد 3، ص. 35-52

العقوبة البدنية التي يفرضها المعلّمون والمعلّمات

يحظـر القانـون الدولـي لحقوق الإنسـان العقـاب البدني فـي جميع الأماكن عامـة، بما في ذلـك المـدارس وغيرهـا من المؤسسـات التعليمية، إلا أنّ هذه الممارسـة لا تزال مسـتمرة، بالإضافـة إلـى العقـاب البدنـي أو الجسـدي - «أي عقوبـة تُسـتخدم فيها القوة الجسـدية ويكـون الغـرض منهـا إلحاق درجـة معينة من الألـم أو الأذى، مهما قلّت شـدتهما» (الأمم المتحـدة، لجنـة حقـوق الطفـل، التعليـق عـام رقـم 8، 2006) - يجـب أيضًا تضميـن العنف النفسـي، حيث يُسـتخدَم العنف الجسـدي والنفسـي كعقوبة، إلّا أنّ الدراسات **8** تظهر عدم فعاليتـه تربويًـا والضـرر الـذي يلحقـه بالفـرد والمجتمـع. فهـو يطـال كرامة الطفـل وصحته ورفاهـه ويتعـارض مع مبدأ التربيـة غير العنيفة، وقد تؤدي أيضًا هـذه العقوبات إلى التغيّب وتخلّـف أثـرًا علـى القدرة علـى التعلـم والأداء الأكاديمي. ويؤدّي اسـتخدام رموز السـلطة هـذه العقوبـات إلى «تطبيع» الاسـتخدام الاجتماعـي للعنف **9**.

تُظهر دراسـة حديثة (Together for Girls، 2021) أن اسـتخدام العقوبة البدنية أو النفسية يختلـف بحسـب الـدول ويرتبـط بجنـس المعلّمين والطـلاب. يبلّـغ الفتيان عن حـالات عنف إضافيـة مـن المدرّسـين الذكـور. أمـا الفتيـات، فتُسـتخدم العقوبـة البدنية بحقهـن بالدرجة الأولى للتحكم في سـلوكهنّ وتشـجيعهنّ على الخضوع والامتثال، وتعزيز الأدوار التقليدية القائمـة على أسـاس النوع الاجتماعـي. ومن ناحية أخرى، تقلل إمكانيـة الوصول إلى التعليم الثانـوي مـن تقبّل العقوبة البدنية وغيرها من أشـكال العنف، ويؤكـد ذلك الدور الهام الذي تضطلـع بـه المدرسـة كوسـيلة للتنشـئة الاجتماعية ومصـدر للتغييـر الاجتماعـي والتصدي للأعـراف الاجتماعيـة التمييزيـة بيـن الجنسـيْن التـي تُخلّـف تأثيرًا كبيـرًا على مخاطـر وتجارب العنـف وعلى التعليم بشـكل عام.

وخلصـت الدراسـة إلـى ضـرورة إلغـاء القوانين التي تسـمح بالعقـاب البدني وضـرورة تدريب الـكادر التربـوي لكسـر حلقـات العنف القائـم على النـوع الاجتماعـي وتوفير بيئـات تعليمية آمنـة ومأمونـة، فيتمكّن المعلّمون\ات المدرّبون\ات من مسـاعدة الطلاب\الطالبات الذين يتعرضـون للعنف في المدرسـة وخارجها.

8 علـى غـرار «وضع حد للعنـف ضد الأطفال والعقـاب البدني بحقهم: ملخـص البحث حول تأثيره وتداعياتـه» (End Violence Against Children, Corporal punishment of children: summary of research on its impact and associations)، متوفر على شـبكة الإنترنت.

9 لمزيـد مـن المعلومـات، مراجعـة موقعـيْ مرصـد العنـف التربوي العـادي (OVEO) ومبـادرة إنهـاء العقـاب البدنـي (End corporal punishment).

العقوبة البدنية في المدرسة والقانون

«يُفيـد البحـث الـذي أجرتـه مبـادرة End Corporal Punishment أن 135 بلـدًا سـنّت تشـريعات تحظـر العقوبـة البدنية فـي المدارس، ويسـمح حاليًـا 64 بلدًا بالعقوبة البدنية في جميع الأوسـاط التعليمية، ويعتمد 32 منها أحكامًا وزارية أو سياسـية تحظـر بعض أشـكال العقوبة البدنيـة في المـدارس، إلا أن القانون الوطنـي لا يفـرض تطبيـق السياسـة القائمـة أو يقوضهـا، إذ يسـمح بالعقوبة البدنيـة فـي المـدارس، ويعني ذلك مـن الناحية العمليـة أن 732 مليون طالب وطالبـة فـي مختلـف أنحـاء العالـم مـا زالـوا غيـر محمييـن قانونًا مـن العقوبة البدنيـة في المـدارس.» (ص. 3)

معًا مـن أجـل الفتيـات 2021، (Together for Girls)، موجـز السياسـة: نتائـج وتوصيـات النـوع الاجتماعـي والعقوبـة البدنيـة مـن التحليـلات الثانوية للدراسـات الاسـتقصائية المتعلقة بالعنف ضد الأطفال والشـباب (VACS) حـول العنـف فـي المدارس
(Policy Brief: Gender & Corporal Punishment Findings and recommendations from secondary analyses of the Violence Against Children & Youth Surveys (VACS) on violence in schools)

حتـى فـي البيئـات الخاصـة، أي داخـل الأسـرة، لا يُعد الأطفال بمنـأى عن العنـف الذي يؤثر فـي التعليـم مـن حيـث التغيّـب أو الأداء. تحظر 54 دولة فقـط العقوبة البدنيـة في البيئات الخاصـة وعامـة أيضًـا. فـي أوروبا، سـنّت السـويد أول قانون أوروبـي يحظر العقوبـة البدنية بحـق الأطفـال فـي عـام 1979، وبـات الآن محظـورًا فـي معظـم الـدول الأوروبيـة. وفي البيئـة الأسـرية، يقـع الأطفال ضحية سلسـلة من ممارسـات العنف وتتعـرض الفتيات لخطر زائـد، كمـا يتبيّن في فرنسـا من خلال الدراسـة الاسـتقصائية حول العنف القائـم على النوع الاجتماعـي والعلاقـات بيـن الجنسـيْن (Virage)، التـي أجراهـا المعهـد الوطني للدراسـات الديموغرافيـة (INED) فـي عـام 2015. بالإضافـة إلـى ذلـك، تتعـرض الفتيـات فـي بعـض الـدول إلـى تشـويه الأعضـاء التناسـلية، ووقعت ضحية هذه الممارسـة ما لا يقـل عن 200 مليـون فتـاة وامـرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سـنة من 31 دولـة، علمًا أن نصف الضحايا يعشـن في مصـر وإثيوبيا وإندونيسـيا**10**.

10 برنامـج اليونيسـف للقضاء على تشـويه الأعضاء التناسـلية للإناث (FGM) «تسـريع القضـاء علـى شـكل شـديد مـن أشـكال العنـف ضـد الفتيات».

فرنسا، دراسة استقصائية رائدة (VIRAGE) العنف القائم على النوع الاجتماعي والعلاقات بين الجنسيْن (2015)[11]

تُعد Virage أول دراسة استقصائية تشمل عامة السكان في فرنسا القارّية وتقيس العنف (النفسي والجسدي والجنسي) الذي مارسه أفراد الأسرة أو الأقارب والأصدقاء المقربون بحق الأشخاص الذين شملتهم الدراسة عندما كانوا قاصرين. أُجريت الدراسة في عام 2015.
«تفيد امرأة واحدة من بين كل 5 نساء (18%) ورجل واحد من بين كل 8 رجال (13%)، من الأجيال مجتمعة، أنهم تعرضوا للعنف في الأوساط الأسرية قبل بلوغهم سن 18 عامًا، وتفيد النساء أكثر من الرجال عن التعرض للعنف النفسي: قالت 14% من النساء، مقابل 9.5% من الرجال، أنهن تعرضن لحالة عنف نفسي واحدة على الأقل قبل سن 18 عامًا. وفي المقابل، طال العنف الجسدي النساء والرجال بنسب مماثلة تقريباً: 8% من النساء و7% من الرجال، أما فيما يتعلق بالعنف الجنسي قبل سن 18 عامًا، فتتعرض له النساء بشكل مفرط مقارنة بالرجال، إذ أفادت امرأة واحدة من بين 25 امرأة (4%) عن تعرضها لشكل من أشكال العنف أو التحرش الجنسي مثل لمس جزء من جسدها بدون إرادتها، مقابل 0.4% من الرجال. وأخيرًا، أبلغت 1.5% من النساء و0.3% من الرجال عن تعرّضهم للاغتصاب أو محاولة اغتصاب.»

العنف في مختلف مراحل الحياة، Virage، 2021
(Violences subies au cours de la vie)،
https://virage.site.ined.fr/fichier/s_rubrique/29712/plaquette2.result.virage.2020_violences.vie.entiere.fr.pdf

العنف الجنسي المستمر

تقع الفتيات ضحايا أشكال أخرى من العنف في طريقهن إلى المدرسة أو داخل المدرسة: الإهانات أو السخرية ذات الطابع الجنسي، والتحرش الجنسي، والعنف الجنسي، والاعتداء الجنسي، والاغتصاب، والتنمر عبر الإنترنت. ويبلّغ الفتيان أيضًا عن التعرض للعنف، لا سيما عندما لا يمتثلون لمعايير النوع الاجتماعي السائدة.

يرتبط العنف الجنسي في المقام الأول بانعدام الأمن المترافق مع الذهاب إلى المدرسة أو الحرم الجامعي، عندما تكون المدارس أو الجامعات بعيدة، أو عندما لا تتوفّر وسائل النقل أو تكون تكلفة استخدامها باهظة. ويُعد أيضًا غياب غرف تغيير الملابس والمرافق الصحية الخاصة بالفتيات من العوامل المؤذية. ولكن العنف يحصل في كل مكان، داخل الصف وداخل قاعة الرياضة أو داخل قاعة الطعام أو داخل المدارس الداخلية، إلخ...

11 للاطلاع على نتائج إضافية متوفرة عبر الإنترنت، مراجعة موقع الدراسة الاستقصائية، https://virage.site.ined.fr/fr/

دراسة استقصائية تابعة لمرصد حياة الطلاب، فرنسا، 2020، العنف الجنسي والنوع الاجتماعي

شارك نحو 100 ألف طالب وطالبة من مختلف أنواع المؤسسات التعليمية في النسخة التاسعة من الدراسة الاستقصائية: الجامعات، والصفوف التحضيرية للمدارس العليا، ومدارس الهندسة، ومدارس الإدارة، والمدارس الثقافية. في خلال عام الجامعي الماضي (الأشهر الاثنا عشر الأخيرة)، أفادت 4% من الطالبات و2% من الطلاب أنهم تعرضوا لتعليقات أو مواقف أو إيحاءات ذات طابع جنسي، وأفادت 2% من الطالبات و1% من الطلاب أنهم أرغموا على ممارسة علاقات جنسية قسرية. وأشارت الغالبية العظمى من الطلاب إلى أن الجناة كانوا طلابًا آخرين (68% من الاعتداءات الشفهية و71% من اللمس أو العلاقات الجنسية القسرية). كذلك أتّهمَ أعضاء من هيئة التدريس أو الإدارة بالقيام بتعليقات أو إيحاءات جنسية في 20% من الحالات وباللمس أو العلاقات الجنسية القسرية في 6% من الحالات.

مراجعة روبير، 2020، (Repères) ص. 16 وأخبار مرصد حياة الطلاب(OVE Infos) ، العدد 43

خواطر ختامية

لماذا ينبغي تعليم الفتيات؟ ولمن؟

من أجل مكافحة أوجه عدم المساواة المستمرة، يمرّ طريق التغيير عبر بناء نظام تعليمي قائم على المساواة، وذلك بفضل سياسات عامة طموحة وممولّة تراعي منظور النوع الاجتماعي. ومع ذلك، يجب أن تتسم رسائل تشجيع تعليم الفتيات بالوضوح، كما كانت في الماضي وما زالت، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل. يعمّل تعليم الفتيات من أجل تحسين رفاه الأسرة أو تنمية الدولة -لا سيما فكرة أنّ النساء سيعلّمنَ أطفالهنّ ويهتمن بصحتهم بشكل أفضل- على تعزيز الأدوار التقليدية الموكّلة إلى النساء والرجال، ويعزز ذلك أيضًا الشرخ بين الجنوب والشمال، إذ يفتح التعليم في بعض الدول مختلف المجالات أمام الفتيات وتوفر دولٌ أخرى تعليمًا «وفق شروط» أو «يمكن التحكم فيه» للفتيات (لانج 2018، مرجع مذكور)، لكي لا يكتسبن القيم الغربية، ويؤدّين «دورهنّ كنساء وأمهات» بشكل أفضل... يهدف التعليم القائم على المساواة إلى «التعليم من أجل الذات»، للفتيات والفتيان على حد سواء. ويثير ذلك أيضًا التساؤلات حول الاضطرابات الاجتماعية التي يتسبب بها حتمًا تعليم الفتيات، على الرغم من الاعتراضات: «يُنظر إلى هذا الاضطراب الاجتماعي على أنه تهديد لتوازن المجتمعات، عندما تذهب الفتيات والشّابات إلى المدرسة، يتركنَ البيئة الأسرية التي لم يغادرنها قط على الأرجح، وكلما تقدّمنَ في دراستهنّ، ابتعد مكان الدراسة عن المنزل. وعندما يلتحقنَ بالمدرسة، يلتقين بفتيات أخريات وبالفتيان والبالغين أيضًا الذين ما كُنّ ليلتقينَ بهم لولا التعليم، [...] لا سيما وأن أدوات الاتصال الجديدة تعرضهنّ لنماذج ثقافية تُعتبر متعارضة مع القيم الدينية والثقافية والاجتماعية في المجتمعات التي يعشنَ فيها. [...] يخشى أولياء الأمور والمعلّمين\ات من اكتسابهنّ القيم الغربية وخطر ظهور شخصيات نسائية تُعتبر تخريبية.» (لانج، 2018، مرجع مذكور، ص. 24)

ولكن على الرغم من التصورات الاجتماعية الثابتة، يُعد الواقع أكثر تعقيدًا، ويؤدي تعليم الفتيات إلى تحولات اجتماعية هامة تشمل: تراجُع سِن الزواج، وتراجُع الزواج «المُدَبّر». بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن التنبؤ بمسارات إمكانية الوصول إلى العمل المأجور وتأثيراته، وبالتالي إلى المجال عام، الذي يخوّل النساء بناء استقلاليّة اقتصادية واجتماعية معينة، حتى لو لم تُعتبَر النساء مواطنات متساويات مع الرجال، وحتى لو لم يخلّف الحد من أوجه عدم المساواة في الالتحاق بالمدارس أثرًا تلقائيًا على وضع المرأة، من حيث: الحقوق الشخصية أو الأسرية أو المهنية أو المدنية والسياسية. وعلى نحو مماثل؛ لا يُبَرر عامل الثروة التقدم نحو تعزيز المساواة، وإنما مزيج تنفيذ السياسات عامة وتأييد السّكان، فضلًا عن دور المعاهدات الدولية والجهات المانحة. من خلال دمج نهج النوع الاجتماعي في التعليم، من الممكن تذليل العوائق التي تحول دون الالتحاق بالمدارس، فضلاً عن القضاء على التمييز، كذلك من الممكن بناء مجتمعات قائمة على المساواة من خلال بناء تعليم قائم على المساواة يمنح الفتيات والفتيان الحقوق عينها من حيث إمكانية الحصول على التعليم والمعاملة والنتائج، من أجل تزويدهم\ن بالمهارات التي تضمن لهم\ن النمو وتحقيق الذّات والاستقلالية وتحمل المسؤولية في المجتمعات التي ينتمون إليها.

مطالعة إضافية

• **منتدى المربيات الأفريقيات (FAWE)، مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2018،** استراتيجية المساواة بين الجنسين: نحو استراتيجية التعليم القارية في أفريقيا 2016-2025 (La Stratégie pour l'égalité des genres : pour la stratégie continentale de l'éducation pour l'Afrique (2016-2025، نيروبي، منتدى المربيات الأفريقيات. https://bit.ly/2syfuAw

• **هيومن رايتس ووتش، 2018،** عدم تهميش أي فتاة في أفريقيا: التمييز في التعليم بحق الفتيات الحوامل والأمهات المراهقات (Ne marginaliser aucune fille en Afrique : discrimination dans l'éducation contre les filles enceintes et les mères adolescentes)، نيويورك، هيومن رايتس ووتش. https://bit.ly/2CsFtyd

• **وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، 2021،** «هدف التنمية المستدامة، «التعليم»: هل يحصل عليه الفتيات والفتيان بالتساوي؟» مذكرة معلومات أساسية رقم 21.13، آذار/مارس، باريس، إدارة التقييم والتنبؤ والأداء (DEPP)، على شبكة الإنترنت

• **مجلة أوترومان (Autrement)، 2018،** تعليم الفتيات وعلاقات النوع الاجتماعي(Scolarisation des filles et relations de genre). العدد 87، 2018/3

• **معًا من أجل الفتيات (Together for Girls)، 2021،** موجز السياسة: نتائج وتوصيات النوع الاجتماعي والعقوبة البدنية من التحليلات الثانوية للدراسات الاستقصائية المتعلقة بالعنف ضد الأطفال والشباب (VACS) حول العنف في المدارس (Policy Brief: Gender & Corporal Punishment Findings and recommendations from secondary analyses of the Violence Against Children & Youth Surveys (VACS) on violence in schools)

• **اليونسكو، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2017،** العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية: التوجهات العالمية، باريس، اليونسكو، نيويورك، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC).

• **اليونسكو، 2017، فك الشفرة:** تعليم الفتيات والنساء في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (Déchiffrer le code : l'éducation des filles et des

femmes aux sciences, technologie, ingénierie et mathématiques ((STEM)، باريس، اليونسكو، على الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC).

• **اليونسكو**، التقرير العالمي لرصد التعليم، التقرير عن مسائل النوع الاجتماعي، باريس، اليونسكو، على الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC):
• 2018، الوفاء بالتزاماتنا لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم(Tenir nos engagements en faveur de l'égalité des genres dans l'éducation)
• 2019، مد الجسور لتعزيز المساواة بين الجنسين(Bâtir des ponts pour promouvoir l'égalité des genres)
• 2020، جيل جديد : 25 عامًا من الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسيْن في التعليم

• **اليونسكو**، 2020، العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية: انتهاك لحقوق الإنسان وتهديد للتعليم الجيد الشامل والمنصف للجميع (School-related gender-based violence (SRGBV): a human rights violation and a threat to inclusive and equitable quality education for all)، ورقة معلومات أساسية أُعدت للتقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2020، التقرير عن مسائل النوع الاجتماعي، جيل جديد: 25 عامًا من الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسيْن في التعليم، فريق التقرير العالمي لرصد التعليم، على الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC).

• **وندون كونتن، مونتنيغرو كلاوديو، نغوين هوا وآخرون، 2018**، تكلفة الفرص الضائعة الناتجة من عدم تعليم الفتيات: التكلفة العالية لعدم تعليم الفتياتThe cost of not educating) girls missed opportunities: the high cost of not educating girls)، واشنطن، البنك الدولي، https://bit.ly/2K7GMqW

ملحق

الإطار المفاهيمي للعنف المدرسي والتنمر في المدرسة

شكل مأخوذة من اليونسكو، 2019،
ما وراء الأرقام: وضع حد للعنف والتحرش في المدارس
(Au-delà des chiffres : en finir avec la violence et le harcèlement à l'école)

على الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC).

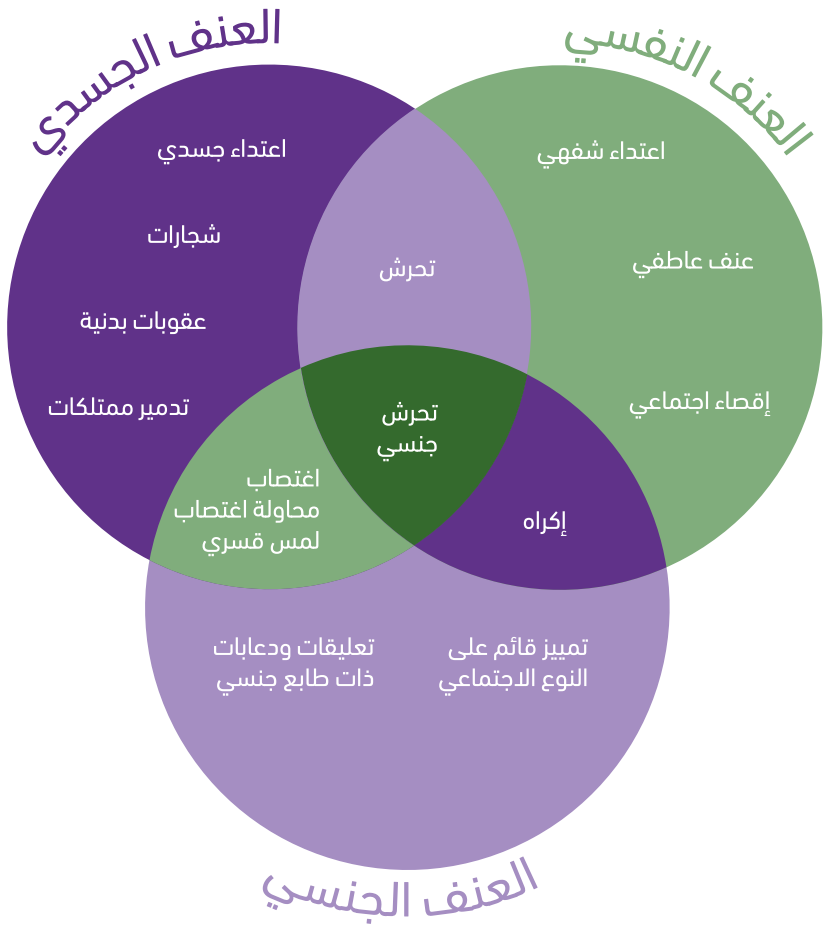

الفصل الثاني

موجبات الدول

الصكوك القانونية الرئيسية والالتزامات السياسية الدولية والإقليمية بشأن الحق في التعليم

في عام 2014، اعترفت 143 دولة من أصل 195 بالمساواة بين الرجل والمرأة في دستورها، وفقًا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة[12]، إلا أن أوجه عدم المساواة بين الفتيات والفتيان في مجال التعليم ما زالت كثيرة ومتفاوتة بحسب مناطق العالم، وقد وأظهرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد19-) مدى هشاشة التقدم المحرَز في هذا المجال. ومع ذلك، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1948 «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، الذي يشكل أساس حقوق الإنسان، والصّك الأول الذي يعترف بحق الجميع في التعليم بموجب المادة (26) منه. لا يُلزم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الدول قانونا، ولكن قيمته السياسية الهمت مئات النصوص الدولية والإقليمية والوطنية المعنية بحقوق الإنسان. وفي عام 2018، نصّ 48 صكًا دوليًا وإقليميًا و23 صكًا غير مُلزم على الحق في التعليم، وصادقت بلدان العالم كافة على معاهدة واحدة على الأقل معنية بحقوق الإنسان تضمن الحق في التعليم أو بعض جوانبه، بالإضافة إلى ذلك، تتعهد الدول بانتظام بالتزامات سياسية تتعلق مثلًا بحقوق المرأة أو التنمية المستدامة، والتي تعيد التأكيد على الحق في التعليم.

يتبع هذا الفصل مختلف مراحل بناء الحق في التعليم[13] للجميع، في إطار حقوق الإنسان والمرأة والطفل، ويحدد النصوص القانونية الدولية والإقليمية الرئيسية، الملزمة وغير الملزمة، والالتزامات السياسية التي توفر إطارًا للدول من أجل صياغة السياسات التي تراعي حق الجميع في التعليم، حيث توفر هذه الصّكوك أساسًا للدعوة إلى تحقيق المساواة بين الجنسيْن في التعليم وصنع السياسات لهذه الغاية.

12 موقع اليونسكو:
https://www.un.org/fr/gender-equality/index.html
13 من أجل فهم الحق في التعليم والتعمّق أكثر في هذا الفصل، مراجعة اليونسكو ومبادرة الحق في التعليم، 2019، كتيب حول الحق في التعليم (Manuel sur le droit à l›éducation). باريس، على شبكة الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC).

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 – المادة 26

1. لكلّ شخص حقٌّ في التعليم، ويجب أن يُوفَّر التعليمُ مجَّانًا، على الأقل في مرحلتيه (الابتدائية والأساسية) ، ويكون التعليمُ الابتدائيُّ إلزاميًّا. ويكون التعليمُ الفنِّي والمهني متاحًا للعموم، ويكون التعليمُ العالي مُتاحًا للجميع تبعًا لكفاءتهم.
2. يجب أن يستهدف التعليمُ التنميةَ الكاملةَ لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما يجب أن يعزِّز التفاهمَ والتسامحَ بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيِّد الأنشطةَ التي تضطلع بها الأممُ المتحدةُ لحفظ السلام.
3. لأولياء الأمور- على سبيل الأولوية- حقُّ اختيار نوع التعليم الذي يُعطى لأولادهم.

حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الطفل

يشكّل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام 1948 أساس حقوق الإنسان و»المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم»، وأكمل نصان أساسيان نظام الحقوق من خلال التركيز بشكل خاص على حقوق المرأة والطفل: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) التي اعتُمدت في عام 1979 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1981، واتفاقية حقوق الطفل في عام 1989.

تعد اتفاقية سيداو بموادها الثلاثين الصّك الملزم الوحيد المعترف به عالميًا الذي يحدد أوجه التمييز ضد المرأة، ويحدد حقوقها وحرياتها، ويقدم إرشادات سياسية تخص ذلك، وتنفذ الاتفاقية الحق في التعليم بطريقة تراعي ظروف النساء والفتيات، كما وتُعتبر المادة 10 الأكثر شمولًا في القانون الدولي فيما يتعلق بحق النساء والفتيات في التعليم، وتشكّل بالتالي حافزًا رئيسيًا لتعزيز المساواة بين الجنسيْن في التعليم.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، 1979 – المادة 10

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل لها حقوقًا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، وبوجه خاص لكي تكفل، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة:

أ) شروط متساوية في التوجيه الوظيفي والمهني، والالتحاق بالدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف فئاتها، في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتكون هذه المساواة مكفولة في مرحلة الحضانة وفي التعليم العام والتقني والمهني والتعليم التقني العالي، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني.

ب) التساوي في المناهج الدراسية، وفي الامتحانات، وفي مستويات مؤهّلات المعلمين\ات، وفي نوعية المرافق والمعدات الدراسية

ج) القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله، عن طريق تشجيع أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف، ولا سيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة والبرامج المدرسية وتكييف أساليب التعليم.

في عام 1993، اكّدَ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا «على تمتع المرأة تمتعًا كاملًا وعلى قدم المساواة بجميع حقوق الإنسان» (الجزء 3، «المساواة في المركز وحقوق الإنسان للمرأة»، الفقرة 36، الإعلان وبرنامج العمل).
وبعد عاميْن، أعاد إعلان بيجين المنعقد في إطار المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة[14] التأكيد على الالتزام «بضمان الإعمال الكامل لحقوق الإنسان للمرأة والطفلة باعتبارها جزءًا لا يقبل التصرّف أو التّجزئة أو الفصل عن جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية». واعتمدت 189 دولة- بالإجماع- إعلان ومنهاج عمل بيجين الذي يُعتبر وثيقة السياسة العالمية الرئيسية والأكثر طموحًا المعنية بالمساواة بين الجنسيْن، وحدد الإعلان أهدافًا وحث الدول على اتخاذ إجراءات ملموسة في مجالات تشمل الصحة والتعليم وصنع القرار والإصلاحات القانونية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المجاليْن عام والخاص.

المؤتمر العالمي المعني بالمرأة، بيجين، 1995

الفصل الرابع، القسم ب، الفقرات 69-74، وتحديدًا الفقرة 74:

ولا تزال المناهج الدراسية ومواد التدريس متحيزة إلى حد كبير على أساس ن الجنسي، ونادرًا ما تهتم بالاحتياجات الخاصة للفتيات والنساء، ويعمل ذلك على ترسيخ أدوار الأنثى والذكر التقليدية التي تحول دون نيل المرأة فرص المشاركة الكاملة والمتساوية في المجتمع، ويؤدي افتقار المربّين إلى الوعي بشؤون الجنسيْن، على جميع المستويات، إلى تعزيز أوجه عدم الإنصاف بين الذكور والإناث، من خلال تعزيز الميول التمييزية، كما أنه يقوّض تقدير الفتيات لذواتهنّ.

أعاد فتح قطاع التعليم أمام الفتيات طرح مسألة العدالة الاجتماعية وساعد على تعزيز العلاقات القائمة على المساواة بين الجنسيْن، ووفّر وسيلة عملية لمكافحة التخلّف وضمان التنمية المستدامة، وخلّف إذًا تعليم الفتيات والنساء تأثيرًا إيجابيًا على مجالات الحياة الاجتماعية كافة: الصحة والخصائص الديمغرافية والاقتصاد وتعليم الأطفال ورفاه السكان، حيث يُعد إذًا التعليم ضروريًا لتحويل العلاقات الاجتماعية ودعم التنمية

• • •

14 للاطلاع على تاريخ المؤتمرات العالمية الأربعة المعنية بالمرأة التي نظمتها الأمم المتحدة منذ عام 1975 والتي وضعت مسألة المساواة بين الجنسيْن على جدول الأعمال العالمي، مراجعة موقع الأمم المتحدة الإلكتروني. تجدر الإشارة إلى أن المؤتمر العالمي الرابع في بيجين الذي عُقد في عام 1995 كان المؤتمر الأخير من نوعه، إذ عُقدت منذ ذلك الحين جلسات: بيجين + 5، وبيجين + 10، وبيجين + 25 في عام 2020 ... لتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين.

الاقتصاديـة والاجتماعية والسياسـية «يشـكل تزويـد الفتيات والنسـاء الأفريقيات بالأدوات الفكريـة والعقليـة مـن أجـل التنميـة الضمانـة الفضلى للحد مـن الفقر فـي أفريقيـا، وزيادة دخل الأسـرة، والتنظيم الأسـري، والحد من وفيات الرضع، وتحسـين صحة الأسـرة بأكملها، والحـد مـن مخاطـر النـزاع، وزيـادة متوسـط العمـر المتوقـع، وتعزيـز كرامـة الأفريقييـن والأفريقيـات.»[15]

فـي عـام 1989، أقـرت لجنـة الأمـم المتحـدة لحقـوق الإنسـان ثـم المجلـس الاقتصـادي والاجتماعـي للأمم المتحـدة اتفاقية حقوق الطفل، وفي 20 تشـرين الثاني/نوفمبر 1989، صادقـت عليهـا الجمعيـة عامة، حيـث تتألـف الاتفاقية من (54) مـادة، وصادقـت عليها[16] فـي عـام 2021 (196) دولـة مـن بيـن (197) دولة عضو فـي الأمم المتحـدة وقعت على الاتفاقيـة، وحدهـا الولايـات المتحـدة امتنعـت عـن المصادقـة علـى النـص، لـم تحـظَ أي معاهـدة دوليـة أخـرى معنية بحقوق الإنسـان بإجمـاع مماثل من قبل الـدول، ويهدف هذا الصّـك الملـزم إلى الاعتـراف بالحقوق الخاصة بالأطفـال وحمايتها، ويعـرّف الطفل على أنّه «كل إنسـان لـم يتجـاوز الثامنة عشـرة مـن عمـره». وتطورت مؤخـرًا اتفاقية حقـوق الطفل مـع وضـع بروتوكوليْـن اختياريْن اثنيـن يتعلقان بمشـاركة الأطفـال في النزاعات المسـلحة، فضـلًا عـن الإتجـار بالأطفال واسـتغلال الأطفال فـي البغاء.

ترعـى أربعة مبـادئ توجيهيـة للاتفاقية تنفيذ حقوق الطفل الأساسـية الثمانية وتفسـيرها: مبـدأ عـدم التمييـز، ومبدأ «مصلحة الطفـل الفضلى»، ومبـدأ الحياة والبقـاء والنمو، ومبدأ الإدمـاج والمشـاركة، وتشـمل هـذه الحقـوق الحـق فـي التعليم الـذي نصت عليـه المادة (28) كحـق قانونـي ولكن بطريقة محايدة، أي من دون الإشـارة صراحة إلى الفتيات والتمييز المحـدد الـذي قد يتعرضـن له، فهي تعيد التأكيـد إلى حد كبير على المـادة (13) من العهد الدولـي الخـاص بالحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعية والثقافيـة لعـام 1966 (مراجعة ما ورد أدناه).

اتفاقية حقوق الطفل – المادة 28

1. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم، وتحقيقًا للإعمال الكامل لهذا الحق تدريجيًا وعلى أساس تكافؤ الفرص، تقوم بوجه خاص بما يلي:
أ) جعل التعليم الابتدائي إلزاميًا ومتاحًا مجانًا للجميع.
ب) تشـجيع تطويـر شـتى أشـكال التعليـم الثانـوي، سـواء عـام أو المهنـي، وتوفيرهـا وإتاحتهـا لجميـع الأطفـال، واتخـاذ التدابيـر المناسـبة مثـل مجانيـة التعليـم وتقديـم المسـاعدة الماليـة عنـد الحاجـة إليهـا.

15 بـاه ديالـو عائشـة، مقدمة لكتـاب أليـس تيندريبيوغو-كابوريت، جـرد التجارب المبتكـرة في تعليم الفتيات والنسـاء في غرب أفريقيا ووسـطها (Inventaire des expériences novatrices en matière d›éducation des fées et des femmes en Afrique de l›Ouest et du Centre)، واغادوغـو، المركز الدولي لتعليم الفتيات والنسـاء في أفريقيا، 2003.
16 المصادقـة هي التزام الدولة رسـميًا وقانونيًـا بتنفيذ النص، في حيـن أن التوقيـع هو موافقـة من حيث المبدأ، مـن دون التزام.

ج) جعل التعليم العالي، بشـتى الوسـائل المناسـبة، متاحًا للجميع على أسـاس القدرات.
د) جعـل المعلومـات والمبـادئ الإرشـادية التربويـة والمهنيـة متوفـرة لجميع الأطفـال وفـى متناولهم.
هـ) اتخـاذ تدابير لتشـجيع الحضور المنتظم في المـدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة [...].

يسـاهم تعزيـز المسـاواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، ولا سـيما في مجـال الحصول على التعليـم، فـي تطويـر مفهوم الحق فـي التعليم للجميع الـذي يفرض على الـدول، على غرار حقـوق الإنسـان كافـة، التزامات على ثلاثة مسـتويات: حظر أي إجراءات قـد تعرقل أو تحول دون ممارسـة الحـق فـي التعليـم، ومنـع تدخـل الأطـراف الثالثـة في ممارسـة هـذا الحق، ودعـم الأفـراد والمجتمعـات في ممارسـة هذا الحق، وتفـرض هذه الالتزامـات على الدول ضمـان بلـورة هـذا الحق من خـلال: توفيره، وإمكانيـة الحصول عليـه، وتقبّلـه، والقدرة على تكييفه.[17]

المراحل الرئيسية في عملية تنفيذ الحق في التعليم

تترسـخ إذًا إمكانيـة الحصـول علـى التعليم، ولا سـيما المسـاواة بيـن الفتيـات والفتيان في الحصـول علـى التعليم، فـي بناء حقوق الإنسـان وحقوق المـرأة وحقوق الطفـل المذكورة أعـلاه، وتقـوم أيضًـا على صكـوك معيارية تكـرس الحق فـي التعليم أو الإعلانـات العالمية. اتفاقيـة مكافحـة التمييـز فـي مجال التعليـم (باريس، اليونسـكو 1960) هـي الصّك الدولي الأول الملـزم قانونًـا والـذي يشـرح بشـكل شـامل الحـق فـي التعليـم حيـث تُعتبـر اتفاقية اليونسـكو هـذه حجـر الزاوية لجدول أعمال التعليـم حتى عام 2030، لا سـيما وأنها لا تقبل أي تحفظـات[18]، بخـلاف الاتفاقيـات الأخـرى، تُعـرِّف المـادة (1) التمييـز فـي التعليـم على النحـو التالـي: «تعنـي كلمة «التمييز» أي اسـتبعاد أو قصر أو تفضيل على أسـاس العرق، أو اللـون، أو الجنـس، أو اللغـة، أو الديـن، أو الرأي السياسـي وغير السياسـي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعـي، أو الحالـة الاقتصاديـة أو المولد، يُقصد منه أو ينشـأ عنه إلغاء المسـاواة في المعاملـة في مجـال التعليم أو الإخـلال بها».

تنـص المـادة (5) علـى أنـه «يجب أن يسـتهدف التعليـم تحقيـق التنمية الكاملة للشـخصية الإنسـانية وتعزيـز احتـرام حقوق الإنسـان وحرياته الأساسـية، وأن ييسّـر التفاهم والتسـامح بيـن جميع الأمـم والجماعـات العرقيـة أو الدينية.»

17 مراجعـة موقـع اليونسـكو الإلكترونـي: https://fr.unesco.org/themes/droit-a-education/obligations-etats
18 «التحفـظ» هـو إعـلان أحـادي الجانـب تصـدره الدولـة عنـد توقيـع معاهـدة أو تصديقهـا أو إقرارهـا رسـميًا أو قبولهـا أو الموافقة عليها أو الانضمـام إليهـا، وتهـدف هذه الدولـة من خلاله إلى اسـتبعاد أو تعديل الأثـر القانونـي لأحـكام معينة فـي المعاهدة عنـد تطبيقها.

بالإضافة إلى حظر التمييز بأشكاله كافة، تؤكد الاتفاقية على التزام الدول بتوفير التعليم المجاني والإلزامي وتعزز تكافؤ الفرص.

في عام 1966، ضمنت المادة (2.2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (نص مُلزم) ممارسة الحقوق المنصوص عليها من دون أي تمييز، ويعني هذا البند أنه بموجب المادة (13) الخاصة بالتعليم، وهي المادة الأكثر شمولًا في القانون الدولي بشأن الحق في التعليم والأطول في العهد، تلتزم الدول بضمان الحق في التعليم من دون تمييز.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966، المادة (13) (مقتطف)

[...] أ) جعل التعليم الابتدائي إلزاميًا وإتاحته مجانًا للجميع.
ب) تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحًا للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجيًا بمجانية التعليم.
ج) جعل التعليم العالي متاحًا للجميع على قدم المساواة، تبعًا للكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجيًا بمجانية التعليم.
د) تشجيع التربية الأساسية أو تكثيفها، إلى أبعد مدى ممكن، من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الابتدائية [...].

في عام 1990، نص الإعلان العالمي حول التربية للجميع في جومتيين (تايلاند) في المادة (3) منه على «تعميم الوصول وتعزيز المساواة»، وفي (الفقرة 3) على أنه «ينبغي إعطاء الأولوية القصوى لضمان حصول للفتيات والنساء على التعليم وتحسين جودة المعلومات التي يحصلن عليها، وإزالة جميع الحواجز التي تحول دون مشاركتهن الفعالة، ويجب منع جميع الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي في التعليم.»

في مطلع الألفية الثالثة، في عام 2000، أشار إطار عمل داكار، «التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية»، في إطار منتدى التعليم العالمي (داكار، السنغال، 2000) إلى أن توفير الكتب المدرسية وغيرها من المواد الجيدة يشكل شرطًا أساسيًا لتحقيق أهداف التعليم للجميع الستة، والهدف (2) على وجه الخصوص الذي يتمثّل في «ضمان حصول جميع الأطفال، ولا سيما الفتيات والأطفال الذين يمرون بظروف صعبة والأطفال الذين ينتمون إلى أقليات عرقية، على تعليم ابتدائي مجاني وإلزامي جيد النوعية واستكماله، بحلول عام 2015 «والهدف (5) الذي يسعى إلى «القضاء على التفاوت بين الجنسْين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005، وتحقيق المساواة بين الجنسيْن في التعليم بحلول عام 2015، والحرص على ضمان حصول الفتيات على تعليم أساسي جيد

النوعية واستكماله، بشكل كاملٍ ومتساوٍ».

في عام 2005، أشارت **خطة عمل البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (الأمم المتحدة، نيويورك، 2005)**، في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية عامة، إلى أهمية التثقيف في مجال حقوق الإنسان في تعزيز المساواة بين الجنسيْن، ويُعرَّف إذًا التثقيف في مجال حقوق الإنسان بأنه «أي جهد للتعلّم أو التعليم أو التدريب أو الإعلام يرمي إلى إرساء ثقافة عالمية في ميدان حقوق الإنسان، تتكون من المعارف والمهارات والمواقف التي أبرزها: أ) تعزز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ب) وتضمن تنمية الشعور بالكرامة والتنمية الكاملة لشخصية الإنسان، ج) وتعزز التفاهم والتسامح والمساواة بين الجنسيْن بين جميع الأمم والشعوب الأصلية والجماعات العرقية والقومية والإثنية والدينية واللغوية، د) وتساعد جميع البشر على المشاركة بفعالية في مجتمع حر وديمقراطي يقوم على سيادة القانون، هـ) وتبني السّلام وتحفظه و) وتعزز التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية اللتيْن تتمحوران حول الإنسان».

في عام 2015، تم تجديد الالتزامات الرسمية بموجب **إعلان إنشيون وإطار العمل - التعليم حتى عام 2030 (إنشيون، جمهورية كوريا، 2015):** ضمان تعليم جيد مُنصف وشامل للجميع وفرص التعلّم مدى الحياة للجميع، في منتدى التعليم العالمي 2015. «وإننا لندرك أهمية المساواة بين الجنسيْن في مجال السعي إلى تمكين الجميع من التمتع بالحق في التعليم، ولذلك نتعهد بدعم السياسات والخطط وبيئات التعلّم المراعية لقضايا الجنسيْن، وبتعميم مراعاة قضايا الجنسيْن في إعداد المعلّمين\ات وفي المناهج الدراسية، وبالقضاء على التمييز والعنف القائميْن على نوع الجنس في المدارس.»

التعليم 2030: إعلان إنشيون وإطار العمل - ضمان تعليم جيد منصف وشامل للجميع وفرص التعلم مدى الحياة للجميع. منتدى التعليم العالمي 2015، إنشيون، جمهورية كوريا

وبغية تأمين المساواة بين الجنسيْن، يجب أن تعمل النظم التعليمية بصورة صريحة على القضاء على أشكال الغبن والتمييز القائمة على نوع الجنس والناجمة عن مواقف وممارسات اجتماعية وثقافية وأوضاع اقتصادية، وينبغي أن تطبق الحكومات والشركاء سياسات وخططًا وبيئات للتعلم تراعي قضايا الجنسيْن، وأن تعمم مراعاة قضايا الجنسيْن في تدريب المعلمين\ات وعمليات رصد المناهج الدراسية، وأن تزيل أشكال التمييز والعنف في التعليم القائمة على أساس نوع الجنس من المؤسسات التعليمية لضمان المساواة في تأثير التدريس والتعلم على الفتيات والفتيان والنساء والرجال، وللقضاء على الأفكار النمطية والمضي قدمًا في تحقيق المساواة بين الجنسيْن، كما ينبغي استحداث مقاييس لضمان الأمان الشخصي للفتيات والنساء في المؤسسات التعليمية وفي طريقهن إلى المدارس والعودة منها وذلك في كل الأوضاع، وخصوصًا في ظل أوضاع النزاع والأزمات.

التزامات الدول السياسية في مجال السياسة العالمية

أُعيد التذكير رسميًا بحق الفتيات في التعليم في عام 2000 في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (الأمم المتحدة، نيويورك، 2000) الذي يهدف صراحة إلى المساواة بين الجنسيْن في التعليم، وتشمل أهداف الألفية الهدف (2) الذي ينص على «تعميم التعليم الابتدائي» والهدف (3) «تحقيق المساواة بين الجنسيْن وتمكين كل النساء والفتيات»، «نحن، رؤساء الدول والحكومات [...]. نكفل [...] بحلول عام 2015، أن يتمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، وأن يتمكن الأولاد والبنات من الالتحاق بجميع مستويات التعليم على قدم المساواة؛ [...] ونعقد العزم أيضاً على ما يلي [...] تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما وسيلتين فعالتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض، وتحفيز التنمية المستدامة فعلاً. [...]».

الهدفان (4) و(5) من أهداف التنمية المستدامة في خطة عام 2030 حيث تهدف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 **19** إلى «القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، والحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، والحفاظ على كوكب الأرض، وتعزيز النمو الاقتصادي العام والمستدام، وتعزيز التماسك الاجتماعي»، يشكل التعليم جزءًا لا يتجزأ من التنمية المستدامة ويلخص الهدفان (4) و(5) الطموحات المتعلقة بالمساواة بين الجنسيْن في التعليم ويهدفان إلى «ضمان التعليم الجيد والمتساوي والعميم وإتاحة فرص التعلم للجميع مدى الحياة» بحلول عام 2030.

يقدّم إطار عمل التعليم 2030 **20** مبادئ توجيهية لترجمة الالتزامات إلى أفعال، تنسق اليونسكو عمل المجتمع الدولي وتحرص بشكل خاص على ترجمة التزامات الدول القانونية إلى أطر قانونية وطنية وسياسات ملموسة، لا يفرض الهدف (4) التعليم حتى عام 2030 التزامات قانونية، ولكن تلتزم الدول سياسيًا بوضع إطار وطني يشمل القوانين والسياسات والخطط والبرامج من أجل تنفيذه الفعّال.

جدول الأعمال العالمي للتعليم حتى عام 2030
أهداف التنمية المستدامة
الهدف 4 : ضمان تعليم جيد منصف وشامل للجميع وفرص التعلّم مدى الحياة للجميع
(4.1) ضمان أن يتمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030.

19 لمزيد من المعلومات حول أهداف التنمية المستدامة، مراجعة صفحة الأمم المتحدة: 17 هدفًا لإنقاذ العالم.
20 اليونسكو، 2015. استراتيجية الصكوك المعيارية في التعليم (Stratégie concernant les instruments normatifs dans le domaine de l'éducation (2015-2021).

(4.7) ضمان أن يكتسب جميع الدّارسين\ات المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، وذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسيْن، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

الهدف 5 : تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
(5.1) القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

(5.2) القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الإتجار والاستغلال الجنسي وغيره من أنواع الاستغلال.

(5.3) القضاء على جميع الممارسات الضارة، مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.
(5.6) ضمان حصول الجميع على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية وممارسة الجميع للحقوق الإنجابية على النحو المتفق عليه في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية من المؤتمرات الاستعراضية اللاحقة.

الحق في التعليم في القانون الإقليمي

تكيّف الصكوك القانونية الإقليمية المعايير الدولية مع السّياقات الإقليمية في محاولة لمعالجة القضايا الخاصة بكل منطقة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصكوك لا تعتمد بشكل عام اللغة الشاملة، فترد فيها عبارات على غرار «كل شخص» و»الجميع»، وأن هذه النصوص لا تشير صراحة إلى المساواة بين الجنسيْن.

البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة، 2003:
تضمن المادة (12) من البروتوكول الحق في التعليم والتدريب القائم على مبادئ عدم التمييز وتكافؤ الفرص، وتدعو إلى القضاء على جميع الصور النمطية وإدماج التوعية بالمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في جميع مستويات التعليم، وتشير إلى حماية

المـرأة مـن التحـرش الجنسـي، وتكرس أيضًا تعزيـز محو الأميـة والتعليم لدى النسـاء وتؤكد علـى الاحتياجـات المحـددة لمجموعـات معينـة، ومـن بينها النسـاء ذوات الإعاقة والنسـاء اللواتـي تركّز المدرسـة فـي وقت مبكـر (المادتـان (12) و(13)).

المادة 12 – الحق في التعليم والتدريب

1. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة من أجل:
أ) القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في مجاليْ التعليم والتدريب.
ب) القضـاء علـى جميـع الصـور النمطيـة التـي تكـرس هـذا التمييز فـي الكتب المدرسـية والمناهـج الدراسـية ووسـائل الإعلام.
ج) حمايـة المـرأة - وبخاصـة الطفلـة - مـن جميع أشـكال إسـاءة المعاملة، بما فـي ذلـك التحـرش الجنسـي فـي المـدارس والمؤسسـات التعليميـة الأخرى، وفـرض عقوبـات علـى مرتكبـي\ات هذه الممارسـات.
د) توفيـر المشـورة وخدمات إعـادة التأهيل للنسـاء اللواتي عانيْنَ من الإسـاءة والتحرش الجنسـييْن.
هـ) إدمـاج منظـور مراعـاة النـوع الاجتماعـي وتعليـم حقـوق الإنسـان فـي المناهـج الدراسـية وتدريـب المعلمين\ات، وذلـك على جميع المسـتويات [...]

الميثاق العربي لحقوق الإنسان، 2004
تنـص المـادة (41) منه على ما يلـي: «أ) محو الأمية التزام واجب على الدولة ولكل شـخص الحـق فـي التعليم. ب) تضمـن الدول الأطـراف لمواطنيهـا مجانية التعليم علـى الأقل في مرحلتيْـه الابتدائيـة والأساسـية ويكـون التعليـم الابتدائـي إلزاميًـا ومتاحًـا بمختلـف مراحله وأشـكاله للجميع مـن دون تمييز؛ [...]».

إعلان حقوق الإنسان لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (متوفر بالإنكليزية فحسب) المادة (31)
1) لكل شخص الحق في التعليم.
2) يكـون التعليـم الابتدائـي إلزاميًـا ومتاحًـا مجانًـا للجميـع، يجب أن يكـون التعليـم الثانوي بأشـكاله المختلفـة متاحًـا للجميـع بـكل الوسـائل المناسـبة. ويجـب توفيـر التعليـم التقنـي والمهنـي بشـكل عـام، وينبغـي إتاحـة التعليـم العالـي للجميع على قـدم المسـاواة وعلى أسـاس الجـدارة. [...]».

ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، 2000
تتنـاول المـادة (14) الحـق فـي التعليـم، وتنـص تحديـدًا علـى أن: «لـكل إنسـان الحـق في

التعليـم والحصـول علـى التدريـب المهنـي والمسـتمر [...]».
تتعلـق المـادة (21) بعـدم التمييـز: «يحظـر أي تمييـز قائـم علـى أي سـبب مثـل الجنس أو العـرق أو اللـون أو الأصـل العرقـي أو الاجتماعـي أو السـمات الجينيـة أو اللغـة أو الديـن أو العقيدة أو الرأي السياسـي أو أي رأي آخر، أو الانتماء إلى أقلية قومية أو بسـبب الممتلكات أو الإعاقة أو السـن. [...]».

البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ‹بروتوكول سان سلفادور›، 1988
تتناول المادة (13) الحق في التعليم.
«لكل شخص الحق في التعليم.» [...]
3. تعتـرف الـدول الأطـراف فـي هـذا البروتوكـول أنـه من أجـل تحقيـق الممارسـة الكاملة للحـق فـي التعليم:
أ. يجب أن يكون التعليم الابتدائي إلزاميًا ومتاحًا مجانًا للجميع.
ب. يجـب أن يُتـاح التعليـم الثانـوي بمختلـف أشـكاله، بما فـي ذلـك التعليم الثانـوي الفني والمهني، بشـكل عام وللجميع بكل الوسـائل المناسـبة، لا سـيما عن طريق تحقيق التعليم المجانـي تدريجيًا.
ج. يجـب أن يُتـاح التعليـم العالـي أيضًـا للجميـع على قـدم المسـاواة، على أسـاس القدرات وبـكل الوسـائل المناسـبة، لا سـيما من خـلال تحقيق التعليـم المجانـي تدريجيًا.

الميثاق الديمقراطي للدول الأميركية، 2001
تنـص المـادة (16) مـن الميثـاق علـى مـا يلـي: «يبقـى التعليـم عامـلًا رئيسـيًا فـي تعزيـز المؤسسـات الديمقراطية، وتعزيز تنمية الإمكانات البشـرية، والحد من الفقر، وتعزيز التفاهم بيـن شـعوبنا، ولتحقيق هذه الأهـداف، من الضروري توفير التعليم الجيد للجميع، ولا سـيما للفتيـات والنسـاء وسـكان المناطق الريفية والأشـخاص الذيـن ينتمون إلـى الأقليات».

خواطر ختامية

الـدول هـي الضامن الأساسـي للحـق في التعليـم، وتأتـي التزاماتها القانونية مـن مجموعة متنوعـة مـن المصادر، وفـي ضوء الصكـوك المعيارية الدوليـة، تتولى الدول مسـؤولية:

- توفير التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي.
- الحـرص علـى إتاحـة التعليـم الثانـوي بمختلـف أشـكاله، بمـا فـي ذلـك التعليـم الثانوي الفنـي والمهنـي، للجميـع وبـكل الوسـائل المناسـبة، لا سـيما عـن طريـق تحقيـق التعليـم المجانـي تدريجيًا.
- ضمـان إمكانيـة الحصـول على التعليم العالي على قدم المسـاواة، على أسـاس القدرات الفردية وبكل الوسـائل المناسـبة، لا سـيما من خلال تحقيق التعليم المجاني تدريجيًا.
- تشـجيع أو تكثيـف «التعليـم الأساسـي» للأشـخاص الذين لـم يتلقوا التعليـم الابتدائي أو لـم يكملوه.
- وضع معايير دُنيا وتحسين جودة التعليم.
- تطويـر نظـام المـدارس علـى المسـتويات كافة، وإنشـاء نظام مناسـب للمنح الدراسـية وتحسـين الظـروف الماديـة لأعضـاء هيئـة التدريس على نحو مسـتمر.
- مكافحـة التمييـز علـى جميـع مسـتويات النظـام التعليمـي الـذي يسـتهدف الشـرائح السـكانية كافـة.
- ضمان حرية الاختيار وتخفيف الصعوبات وعواقب الصراع وحالات ما بعد الصراع.

أخيـرًا، فيمـا يتعلـق بجوانـب معينة مـن الحق فـي التعليم، تتقيّد الـدول بالتزامـات التطبيق الفـوري ويتعيّـن عليها لهـذه الغاية اتخاذ الإجراءات وعدم التمييز، أمـا فيما يتعلق بالتزاماتها بالتطبيـق التدريجـي، فهـي تتقيّـد بمبـادئ عـدم النكـوص وتخصيـص الحـد الأقصـى مـن المـوارد المتاحـة لتنفيذ الحق فـي التعليم.

في هذا السـياق، يشـكل تطوير حق الفتيات والفتيان المتسـاوي في التعليم ثمرة نضالات طويلـة قادتهـا علـى وجه الخصوص الحركات النسـوية، فعلـى الرغم من الترسـانة القانونية، وعلـى الرغـم مـن الأهـداف المقيّـدة بمواعيد نهائيـة محددة، وعلـى الرغم مـن الإجراءات الملموسـة الموصـى بهـا، تحول ثلاثـة عوامل رئيسـية دون حصول الجميع علـى التعليم:

- **عدم توقيع الاتفاقيات:**

وقّعـت (106) دول فقـط اتفاقيـة مكافحـة التمييز في مجـال التعليم (باريـس، 1960) في الذكـرى السـتين لوضعها في عـام 2020.

- **التحفظات على تطبيقها:**

صدقـت (189) دولـة اتفاقيـة القضـاء علـى جميـع أشـكال التمييز ضـد المـرأة، وأعربت 20 منهـا علـى تحفظـات بشـأن (المـادة 16) التي تتنـاول التمييز وعدم المسـاواة فـي معاملة النسـاء والفتيات في الزواج والحياة الأسـرية، ولا سـيما حظر الزواج القسري وزواج الأطفال، وأبـدت 12 دولـة تحفظات بشـأن (المـادة 2) الخاصـة بإلغـاء القوانين والأنظمـة والأعراف والممارسـات التمييزيـة ضـد المـرأة. ولفتـت صوفي غروسـبون أن «أكثر من ثلـث الدول قد حـد مـن نطـاق التزاماتـه فـي إطـار المعاهـدات» (العظمـة والبـؤس فـي اتفاقيـة القضاء

على جميـع أشـكال التمييز ضـد المـرأة (Splendeur et misère de la Convention sur l'Elimination de toutes les formes de Discrimination à l'égard des Femmes). 2014، منشـورات بيدون).

فـي هـذا الصدد، خلصت اليونسـكو إلـى ما يلي: «أعـربَ عدد كبير من الـدول عن تحفظات بشـأن المعاهـدات الدوليـة، ويسـمح لهـا ذلـك بـأن تكـون طرفًا فـي المعاهدة واسـتبعاد بعـض أحكامهـا، وتعكس هـذه التحفظات إحجـام الدول عـن العمل لتحقيق المسـاواة بين الجنسـيْن فـي التعليـم أو دعـم تدابير النهوض بحق الفتيات والنسـاء فـي التعليم، بالإضافة إلـى ذلك، لا تترجم دائمًا الدول التي تظهر مسـتوى عـالٍ من الالتزام عند تصديق المعاهدة هذا الالتزام إلى تشـريعات وسياسـات وخطط وممارسـات». (اليونسـكو، 2015، استراتيجية الصكـوك المعيارية في التعليم (Stratégie concernant les instruments normatifs dans le domaine de l›éducation-2021)، باريـس، اليونسـكو، الصفحة 12).

- **عدم التطبيق أو عدم تحويل النصوص إلى تشريعات:**

يـؤدي عـدم التطبيـق أو عـدم تحويـل النصـوص الموقعـة، حتـى مـن دون تحفظـات، إلـى تشـريعات وطنيـة إلـى اسـتمرار أوجه عـدم المسـاواة وتراجع الحقوق المكتسـبة، لا سـيما فـي زمـن الجائحـة أو النزاع.

ومـع ذلـك، تشـكل الصّكوك الملزمـة وحتى غير المُلزمة وسـيلة أساسـية ينبغـي اعتمادها ونشـرها، مـع العلـم أن المسـاواة لـن تتقـدم إلا في ظل يقظـة المجتمع المدنـي وبضغط منه.

مطالعة إضافية

• **منظمة العمل الدولية، 2019** الاتفاقية رقم 190 بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل، 2019، التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي ودخلت حيز التنفيذ في 25 حزيران/يونيو 2021، والتوصية رقم 206 المتعلقة بالقضاء على العنف والتحرش في عالم العمل، والتي تهدف إلى استكمال أحكام الاتفاقية رقم 190 وتوجيه سياسات الدول

• **هيومن رايتس ووتش،** 2014 الصكوك الدولية، الحق في التعليم، https://www.right-to-education.org

• **اليونسكو، 2015** استراتيجية الصكوك المعيارية في التعليم (Stratégie concernant les instruments normatifs dans le domaine de l'éducation) (2015-2021)، باريس، على الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC).

• **اليونيسكو، 2015** التعليم 2030: إعلان إنشيون وإطار العمل لتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، على الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC).

• **اليونيسكو، 2019** من الوصول إلى التمكين: استراتيجية اليونسكو لتحقيق المساواة بين الجنسيْن في التعليم ومن خلاله في الأعوام 2019-2025، باريس، على الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC).

• **اليونيسكو، 2018** التقرير العالمي لرصد التعليم، المساءلة في مجال التعليم: الوفاء بتعهداتنا، باريس، على الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC).

• **اليونسكو ومبادرة الحق في التعليم، 2019** كتيب حول الحق في التعليم (Manuel sur le droit à l'éducation)، باريس، لندن على الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC).

ملحق

النصوص المُلزمة هي الصكوك المعيارية التي تنص عليها (المادة 4) الفقرة الرابعة من الميثاق التأسيسي لليونسكو، أي الاتفاقيات والتوصيات. في مجال التعليم، تشمل هذه النصوص الاتفاقيات (القابلة للتصديق وبالتالي المُلزمة) والتوصيات (التي لم تخضع للتصديق ولكن تتمتع بسلطة سياسيّة وأخلاقية) التالية:

- اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم (1960)
- اتفاقية اليونسكو بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (1989)
- توصية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم (1960)
- توصية منظمة العمل الدولية/اليونسكو بشأن أوضاع المدرّسين\ات (1966)
- توصية اليونسكو بشأن التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية (1974)
- توصية اليونسكو بشأن تطوير تعليم الكبار (1976)
- توصية اليونسكو بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي ومؤهلاته (1993)
- اتفاقيات اليونسكو الإقليمية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي ومؤهلاته : أوروبا (لشبونة 1997) ، مجلس آسيا والمحيط الهادئ (طوكيو 2011) ، أفريقيا (أديس أبابا 2014) ، أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (المكسيك 1974) ، الدول العربية (باريس 1978) ، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط (نيس 1976)
- توصية اليونسكو بشأن أوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي (1997)
- توصية اليونسكو المعدَّلة بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (2001)

الفصل الثالث

مبادئ التعليم المتوافق مع النوع الاجتماعي

تبيّن في الفصل الثاني أن الحق في التعليم تكرسه صكوك دولية وإقليمية متعددة، مُلزمة وغير مُلزمة، ولا شك أن الحق في التعليم هو السبيل للحصول على حقوق الإنسان الأخرى، ولكن يُطرح السؤال عن مضمون هذا الحق في التعليم والمبادئ العامة التي ترعاه وآليات تطبيقه. تحدد (المادة 29) من اتفاقية حقوق الطفل (1989) خمسة أهداف للتعليم، بالإضافة إلى ذلك، وضعت كاتارينا توماشيفسكي- المقررة الخاصة الأولى المعنية بالحق في التعليم في الأمم المتحدة (1998-2004) ومؤسسة مبادرة الحق في التعليم، إطارًا نظريًا لهذا الحق يقوم على حقوق الإنسان الأساسية ويسلط الضوء على أربع خصائص أساسية، بغض النظر عن نوع التعليم ومستواه، ويُشار إلى هذا الإطار باسم « مخطّط A4»[21].

تتأتى المبادئ الأساسية للتعليم المتوافق مع النوع الاجتماعي من أهداف اتفاقية حقوق الطفل ومن الإطار النظري للمخطط 4A، وهي: عدم التمييز والمساواة بين الجنسيْن، والتعليم الإلزامي، والتعليم المجاني.

أهداف التعليم الخمسة

ترد المبادئ الفلسفية للتعليم في المادة (29) من اتفاقية حقوق الطفل، ليتمكن الراشد المستقبلي من التكيّف مع بيئته والمشاركة فيها مشاركة كاملة، يجب أن يهدف التعليم إلى تنمية مختلف جوانب الطفل وتعليمه قيم احترام الأسرة والمجتمع والبلد، وحقوق الإنسان، والبيئة، حيث يجب مراعاة هذه الأهداف كافة، ولا يجوز تجاهل أي منها.
طورت كاتارينا توماشيفسكي أربع خصائص أساسية يجب أن يتمتع بها كل نظام تعليمي[22]

اتفاقية حقوق الطفل، 1989، (المادة 29)

1. توافق الأطراف على أن يكون تعليم الطفل موجهًا نحو:
أ) تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناته.
ب) تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.
ج) تنمية احترام ذوي الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمة الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي نشأ فيه في الأصل والحضارات المختلفة عن حضارته.
د) إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسّلم والتّسامح والمساواة بين الجنسيْن بين جميع الشعوب والجماعات الإثنية والوطنية والدينية والأشخاص الذين ينتمون إلى السكان الأصليين.
هـ) تنمية احترام البيئة الطبيعية

الخصائص الأربع الأساسية في كل نظام تعليمي

1) يجب أن يكون التعليم «متوفرًا»

يجب على الدول توفير عدد كاف من المؤسسات التعليمية على كامل أراضيها لضمان إتاحة جميع مستويات التعليم:
- فورًا وللجميع في حالة التعليم الابتدائي الإلزامي.
- تدريجيًا وللجميع في حالة التعليم الثانوي.
- وفقًا للقدرات الفردية في حالة التعليم العالي.

وهذا يعني توفير البُنية التحتية التي تشمل الصفوف والمواد التعليمية والمكتبات وورش العمل، بالإضافة إلى دورات المياه للفتيات والفتيان والمعلمين والمعلمات.

2) يجب ضمان «إمكانية الوصول» إلى التعليم

يقوم نظام التعليم على مبدأ عدم التمييز، وهذا يعني تمتع جميع الأطفال بإمكانية وصول شخصي آمن إلى المدرسة ومن دون معوّقات اقتصادية وإدارية. وكما تبيّن في (الفصل 1)، لا تتمتع المجموعات التي قد تختلف باختلاف المناطق والدول، بإمكانية الوصول إلى المدرسة وتتعرض بالتالي للتمييز بسبب عدم توفر مدارس، أو بُعد مسافتها، أو بسبب الظروف الاقتصادية، أو بسبب القوانين أو العادات التي تمنعها من الذهاب إلى المدرسة، وهذا ينطبق في المقام الأول على الفتيات، ولكن أيضًا على الأطفال في المناطق الريفية، والمهاجرين والمهاجرات، والأشخاص ذوي الإعاقة، إلخ...، علمًا أن التمييز قد يكون متعدد الجوانب.

21 التقارير السنوية الستة التي أصدرتها بصفتها المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم منذ ولايتها في عام 1998. انطوت أهدافها الرئيسية على تسليط الضوء على الحق في التعليم وتذليل العقبات التي تحول دون تحقيقه. مراجعة مكتبة الأمم المتحدة الرقمية. مراجعة أيضًا توماشيفسكي كاتارينا، 2006، موجبات حقوق الإنسان في التعليم: مخطط 4A (Human rights obligations in education) ، منشورات وولف القانونية.

22 مبادرة الحق في التعليم/دو بيكو غوتييه، 2010، مؤشر الحق في التعليم بناءً على ورقة مفاهيم المخطط 4 – ألف (Right to Education Indicator based on the 4 A framework Concept Paper). هاجرلا هاجرولايا، لسري ساليوا، 2016، تطبيق المخطط 4 – ألف في سياق التعليم العالي في مقدونيا L›application du schéma 4-A dans le contexte de l›enseignement supérieur en Macédoine).

3) يجب أن يكون التعليم «مقبولًا»
تشير هذه الخاصية إلى مفهوم التعليم الجيد[22]، شكلاً ومضموناً، وتتعلق بالمناهج وطرق التعليم والتدريس والمواد التعليمية، من أجل توفير تعليم جيد، تضع الدول معايير إلزامية في حين يتكيف نظام التعليم مع جميع الأطفال مهما اختلفت ظروفهم الاجتماعية والثقافية.

4) يجب أن يكون التعليم «قابلًا للتكيف»
هذا يعني قدرة التعليم على تلبية احتياجات كل طالب\ة، بما في ذلك احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة وأفراد مجتمعات السكان الأصليين أو الأقليات...

يطرح «المخطط 4A» السؤال حول حصة القطاع الخاص في التعليم، تعترف القوانين الوطنية والقانون الدولي لحقوق الإنسان بالدور الرئيسي الذي تلعبه الدولة في التعليم والذي يضمن الحفاظ على التعليم كمنفعة عامة وخدمة عامة، على الرغم من سياق العولمة والمنطق الاقتصادي الليبرالي. في أوروبا مثلًا، واجهت الخصخصة معارضة شديدة منذ عملية مواءمة الجامعات الأوروبية («عملية بولونيا» منذ عام 1998).

لا يجوز تطبيق المبادئ منفصلة وبمعزل عن غيرها، بل يجب دمجها، لا سيما من أجل تحقيق المساواة بين الجنسيْن، وتتعدد غالبًا أبعاد العوائق وعوامل التمييز

معوقات الحق في التعليم وسبل التغلب عليها

تنقسم العقبات التي تحول دون ذهاب الأطفال[23] إلى المدرسة و/أو البقاء إلى نوعَيْن: معوّقات اقتصادية و/أو معوّقات اجتماعية ثقافية.

يشكل فقر الأسرة عقبة رئيسية أمام التعليم، لا سيما بالنسبة إلى الفتيات. لا يزال عمل الأطفال (الأعمال المنزلية أو الزراعية أو غيرها من الأعمال المتدنية الأجر أو غير المدفوعة في أحيان كثيرة) ضروريًا لبقاء الأسرة في بعض الدول، ويستمر عمل الأطفال على الرغم من حظره، حيث تنص (المادة32) من اتفاقية حقوق الطفل على ما يلي:

«تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيرًا أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضارًا بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي». وتُعد اتفاقيتا منظمة العمل الدولية، الاتفاقية (رقم 138) بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل

23 للاطلاع على الصكوك الدولية التي تشير إلى الجودة، مراجعة مشروع الحق في التعليم 2014 ،(RTE)، الصكوك الدولية، التعليم الجيّد، على شبكة الإنترنت.

24 للاطلاع على أرقام عمل الأطفال العالمية، مراجعة منظمة العمل الدولية، 2017، تقديرات عمالة الأطفال العالمية: النتائج والاتجاهات، 2012-2016، على شبكة الإنترنت.

(1976) والاتفاقية (رقم 182) بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال (1999)، اتفاقيتيْن «أساسيتيْن»، وهذا يعني أن جميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية ملزمة باحترام إلغاء عمل الأطفال وتعزيزه وإنفاذه، حتى لو لم تصادق على الاتفاقيات، وقد ثبت أن التعليم يشكّل سبيلًا للخروج من الفقر، إذ يمنح راشدي وراشدات المستقبل الاستقلالية من خلال توفير إمكانية الوصول إلى العمل، ومن خلال إمكانية الوصول إلى عمل أقل خطورة وبأجر أفضل، لا بل يسمح أيضًا بالإفلات من براثن الاستغلال الجنسي.

تشكل أيضًا تكاليف التعليم المباشرة وغير المباشرة عائقًا اقتصاديًا رئيسيًا، وتتعدد هذه التكاليف وتشمل: رسوم التسجيل، وتكاليف التشغيل، واللوازم والمواد التعليمية، والزي المدرسي، والنّقل، وتكلفة الدروس الخاصة أو الدروس المكثفة قبل الامتحانات، إلخ...

وينطبق ذلك بشكل خاص على الفتيات؛ إما لعجز أولياء الأمور عن تسديد تكلفة التعليم أو لأن هذه التكلفة ترغمهم على اختيار مَن يرسلونه إلى المدرسة من أطفالهم، وفي هذه الحالة يحظى غالبًا الفتيان بالأفضلية لأن نجاح الفتيات لا قيمة له بنظرهم، بالإضافة إلى النقص في التعليم، فقد تحصل الفتيات في بعض السياقات على رعاية وطعام أقل.

أخيرًا، قد يؤدي عدد المدارس غير الكافي أو المدارس البعيدة جدًا أو التي لا تصلها وسائل النقل العامة أو الباهظة التكلفة أو غير المجهّزة، أو بعبارات أخرى نظام التعليم غير الممولّ، إلى عدم الالتحاق بالمدارس أو تركها، وقد تخشى الأُسر في المقام الأول على سلامة الفتيات في طريقهن إلى المدرسة أو في المدرسة، إذ غالبًا ما يشار إلى خطر العنف، وقد يدفع غياب دورات المياه أو المرافق الصحية غير الملائمة أو غياب مياه الشرب أو غياب الحماية الصحية بالمراهقات إلى ترك المدرسة أو على الأقل إلى التّغيب عنها. وأخيرًا، قد يؤدي تراجع جودة التعليم أو الدروس غير الملائمة للفتيات إلى رفض الأُسر للاتجاه إلى تعليم الفتيات.

قد يصعب الوصول إلى النظام المدرسي والاستمرار فيه أو قد يكون مستحيلًا لأسباب اجتماعية وثقافية، وتؤثر معايير النوع الاجتماعي في الأسرة والمجتمع في مشاركة الفتيات في النظام المدرسي وبقائهن فيه، وغالبًا ما تُزوَّج الفتيات اللواتي لا يذهبن إلى المدرسة في سن مبكرة جدًا، ويزداد احتمال تعرضهن للحمل المبكر أو العنف الجنسي في داخل الأسرة. وقد يحول الزواج والحمل المبكران دون ذهاب الفتيات إلى المدرسة أو إرغامهن على تركها، ولا سيما بسبب القوانين التمييزية أيضًا.

تتوفر حاليًا وسائل متعددة لمعالجة الاختلافات وأوجه عدم المساواة بين الجنسيْن التي تحدد مسارات تعليمية مختلفة للفتيات والفتيان.

تقع على عاتق الدول مسؤولية التعليم، إذ يُعتبر مَنفعة عامة، ونظرًا إلى تكاليف التعليم،

يتعيّن على الدول استثمار نسبة كبيرة وكافية من الموارد حتى يتمكن الجميع من مُمارسة حقهم الكامل في التعليم، ويتطلب ذلك من الدول تخصيص ميزانيات مراعية للنوع الاجتماعي من أجل الحَد من عدم المساواة من خلال تمويل البُنية التحتية والخدمات والموظفين\ات، وفي حال سُمح بفتح المدارس الخاصة باسم حرية الأُسر؛ لا يجوز أن يحل التعليم الخاص محل التعليم العام، ولكن ينبغي أن يكمّل التعليم الخاص التعليم العام ليس إلّا، وفي غياب الاستثمار الحكومي العام، تقع تكلفة التعليم على كاهل الأُسر وتُستبعد منها الأقل ثراءً بالتأكيد، بالإضافة إلى ذلك، تترافق خَصخَصة التعليم وتسويقه مع عدم المساواة في الوصول إليه ومع مخاطر الجودة المتفاوتة أيضًا.

يجب أن تُتاح للفتيات الفرص عينها للحصول على المنح الدراسية والمساعدات، ولكن يجب أن يستفدنَ أيضًا من البُنى التحتية الملائمة، مثل المدارس الداخلية والخدمات الصحية وبرامج المعونة الغذائية، وفي حال ترتبت على الأُسر أي تكاليف متبقية، يجب أن تتمكن الدول من إعفاء الأُسر الفقيرة من تسديدها. في المغرب مثلاً أنشأت مجالس الأقاليم خدمة نقل الأطفال في المناطق الريفية إلى المدارس، وبُنيت في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية دور الطالبات للفتيات الصغيرات/ دور الطلّاب للفتيان صغار السن ذو الظروف الهشة في المناطق الريفية وشبه الحضرية من أجل مكافحة التّسرب من المدرسة **25**.
ومن أجل مكافحة المعتقدات والأحكام المسبقة، التي ينقلها المجتمع التعليمي نفسه. يلعب التدريب على المساواة بين الجنسيْن وعلى النوع الاجتماعي دورًا أساسيًا في توفير بيئات تعلّم آمنة وقائمة على المساواة. بالإضافة إلى ذلك، يعزز توظيف المعلّمات، وبالتالي الهيئة التعليمية المختلطة، التحاق الفتيات بالمدارس من خلال طمأنة أولياء الأمور وتقديم قدوات يُحتذى بها. وتدعو أيضًا اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادة 10) إلى تنظيم برامج للفتيات والنساء اللواتي تركنَ المدرسة في وقت مبكر.

25 مجيد نجاة معلا، 2010، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: مبادرة مبتكرة وطموحة لمكافحة الفقر والإقصاء في المغرب، في فيربا دانييل، محرر، التدخلات الاجتماعية ودور الدولة، وجهات نظر مختلفة (Interventions sociales et rôle de l'État. Regards croisés). ريين، منشورات مدرسة الدراسات العليا للصحة العامة (EHESP) ، «خارج المجموعة» (Hors collection)، ص. 41-46، على شبكة الإنترنت.

السياسات الحكومية لتعزيز تعليم الفتيات، الهند، ولاية تاميل نادو

منذ تسعينيات القرن الماضي، قُدّمت الحوافز المالية لمديري المدارس التي تسجّل أعلى معدلات التحاق الإناث، بُنيت دورات المياه المغلقة في المدارس وحصلت الفتيات الصغيرات اللواتي يلتحقنَ بالمدرسة الثانوية على دراجة وردية أو بنفسجية اللون أحيانًا. قد تبدو هذه الخطوة كقصة خيالية ولكنها شكلت استجابة فعالة للأُسر التي كانت تخشى الاعتداء المحتمل -ولا سيما الاعتداء الجنسي- الذي قد تتعرّض له بناتهم في أثناء تَنَقّلهُنّ سيرًا على الأقدام أو في وسائل النقل العام، واعتمدت ولايات أخرى منذ ذلك الحين التدابير عينها، كما وخفف أيضًا التوازن بين الجنسيْن في طاقم المدرسة من مخاوف أولياء الأمور وقدّم قصة نجاح جيدة للفتيات الملتحقات بالمدرسة من خلال الإيحاء بأن هذه مهنة مناسبة ويمكن الوصول إليها. (ص. 19)

هينيجر ألين وبونكو غورو إيميلي، 2017، «مقدمة»، Les Cahiers d'Outre-Mer [على شبكة الإنترنت]، 276 | تموز/يوليو – كانون الأول/ديسمبر،
URL: http://journals.openedition.org/com/8303

أخيرًا، يشكل التنفيذ المشترك لمبادئ عدم التمييز والمساواة وسيلة فعّالة لتعليم الفتيات، وتنبثق هذه المبادئ عن الصّكوك الدولية.

مبادئ عدم التمييز والمساواة بين الجنسيْن

تستمد مبادئ عدم التمييز والمساواة في التعليم جذورها من (المادة 1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: «يُولد جميع الناس أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق»، ويعني التأكيد على الطابع الشامل لحقوق الإنسان أن كل شخص يجب أن يكون قادرًا على التمتع بهذه الحقوق، كما وطوّرت صكوك متعددة مبدأ عدم التمييز واعترفت بطريقة إيجابية بمبدأ المساواة بين الجنسيْن، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ومع ذلك، أوضح الفصل الأول من هذا الكتاب أن هذا المبدأ لا يحظى بالاحترام الكافي، إذ يستمر التمييز في إمكانية الوصول إلى المدرسة وفي المدرسة وبعدها- لا سيما في سوق العمل- بسبب المسارات الدراسية المختلفة التي لا توفر فرص العمل عينها، وبسبب العوائق الاقتصادية والثقافية أيضًا.

يحصل أيضًا التمييز عندما لا تحصل الفتيات على التعليم عينه، لعجزهنّ عن الحصول على

دورات دراسية معينة (مثل الأنشطة البدنية أو الرياضة، وورش عمل الكمبيوتر، إلخ...) أو على الإرشاد عينه أو الشهادات عينها، فَيَحدّ ذلك من خيارات التدريب المتاحة أمامهنّ، وبالتالي خيارتهنّ المهنية.

إضافة إلى ذلك، أظهرت دراسات متعددة أن الفتيات لا يستفدن في بعض الأحيان من الدروس، حتى لو جلسنَ على المقاعد الدراسية عينها إلى جانب الفتيان، بسبب عدد التفاعلات الأقل معهنّ أو التفاعلات الأقل جودة. على سبيل المثال، قد يُطلب من الفتيات تأدية مهام أقل في مواضيع دراسية معينة أو «إعادة» الدرس بدلاً من حل إشكالية ما، أو قد يجري الاستخفاف بهنّ عندما يتحدثنَ أو قد يحصلنَ على الثّناء للاهتمام بدَفاترِهُنّ وليس لمهاراتهنّ.

يترسخ التمييز الرسمي ضمن الإطار القانوني والسياسي في الدولة، أما التمييز الملموس فهو الذي يحصل على الأرض، على الرغم من المساواة الرسمية.

يعني (مبدأ عدم التمييز) أن نظام التعليم يجب أن يكون قادرًا على استيعاب الجنسيْن في جميع مستويات التعليم، ليتعلّم الفتيان والفتيات معًا، حيث يعزز التعليم المشترك بين الجنسيْن[26] تبادل المعرفة ويسمح للفتيات والفتيان بالحصول على النوع عينه من التعليم والدروس عينها والالتحاق بالمدارس عينها، ولكن التعليم المشترك بين الجنسين لا يعني المساواة بين الجنسيْن ولا يشكّل بأي حال من الأحوال آلية كافية لضمان المساواة.

التجربة الفرنسية معبِّرة، حيث بدأ تطبيق التعليم المشترك بين الجنسين في فرنسا في وقت مبكر جدًا، أي منذ القرن التاسع عشر في المدارس الابتدائية، ولم يشكل مشروعًا تعليميًا بل فُرض لأسباب عملية واقتصادية، بسبب نقص المباني وأعضاء هيئة التدريس. وفي التعليم الثانوي، التحقت الفتيات بمدارس الفتيان اعتبارًا من الحرب العالمية الأولى، من أجل الحصول على التعليم العالي، وأعاد إدًا إصلاح عام 1975، المعروف باسم قانون هابي (Haby) الذي فرض التعليم المشترك بين الجنسين الإلزامي، التأكيد على ممارسة راسخة بالفعل، من أجل التكيّف مع عدد طلاب المدارس المتزايد وتطبيق الديمقراطية في التعليم. ومع ذلك، لا يؤدي الاختلاط بين الجنسيْن (أو الطبقات الاجتماعية) بحكم الواقع إلى المساواة بين الجنسيْن (أو المساواة الاجتماعية) ولا يكفي أيضًا اعتبار الطّلبة «بدون جنس» أو «بدون نوع اجتماعي»، إذ يجب إدًا التفكير مليًا في التعليم المشترك بين الجنسين ويجب تدريب المعلّمين والمعلّمات لأن التعليم المشترك بين الجنسين ليس وقعًا طبيعيًا ويتطلب تفكيرًا معمقًا في المجال التربوي.

26 مللاطلاع على تعريف المصطلحات، مراجعة: كوليه إيزابيل، 2012، التعليم المختلط، التضعيف، التعليم المشترك، الفتيات والفتيان في المنزل والمدرسة: إعادة إنتاج أوجه عدم المساواة أو تعليم من أجل المساواة؟ (Filles-garçons en famille et à l'école : reproduction des inégalités ou éducation à l'égalité?) مانوسكري (Le Manusrit)، ص. 137-186.
http://archive-ouverte.unige.ch/unige:27178

مبادئ التعليم الإلزامي والتعليم المجاني

يوفر أيضًا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ركيزتيْن أساسيتيْن: التعليم المجاني والإلزامي لجميع الأطفال، ويقدّم هذان المبدآن إمكانية الوصول الحقيقي إلى المدرسة وخفض معدلات التسرّب المدرسي.

يترافق التعليم المجاني مع التعليم الإلزامي: لضمان إلزامية التعليم الابتدائي، يجب أن يكون مجانيًا، ويهدف التعليم المجاني إلى ضمان الحصول على التعليم من دون أن تترتب على الأُسر أي رسوم بفضل السّياسة العامة، حيث يمكن تطبيق هذا الإجراء على مستويات مدرسية مختلفة أو على المستويات كافة، وعلى نحو ملموس، يعني التعليم المجاني أن تكلفة التعليم في المدارس العامة لا يتحملها الوالِدان، لذلك يجب على الدول أن تمول المدارس والمعلّمين والمعلّمات والمواد التعليمية والخدمات... عندما تفرض المدرسة الابتدائية دفع رسوم، يجب إعفاء الأُسر التي لا تستطيع دفعها.

يرتبط التعليم الإلزامي والمجاني ارتباطًا وثيقًا بالمعايير التي تحدد الحد الأدنى لسن الزواج والعمل على وجه الخصوص، وتنص (المادة 2) من الاتفاقية (رقم 138) بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل (1973) على أن الحد الأدنى لسن العمل لا يجوز أن يكون أدنى من سن إنهاء التعليم الإلزامي، ولا يجوز في أي حال أن يقل عن 15 سنة، حيث حددت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل الحد الأدنى لسن الزواج بـ 18 عامًا، وينطبق الحد الأدنى للسن على مجالات أخرى مثل: التجنيد العسكري أو المسؤولية الجنائية، من أجل عدم استبعاد الأطفال من نظام التعليم، لا يتوافق غياب هذه الأنظمة أو انخفاض أرقامها أو عدم تطبيقها **27** مع الالتزام بضمان التعليم الإلزامي الذي يشكل وسيلة للقضاء على عمالة الأطفال، وأثبتت دراسات متعددة الصلة بين سن إنهاء التعليم والحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل.

تنص (المادة 28) من اتفاقية حقوق الطفل على ما يلي:
«1) تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم، وتحقيقًا للتنفيذ الكامل لهذا الحق تدريجيًا وعلى أساس تكافؤ الفرص، تقوم بوجه خاص بما يلي: أ) جعل التعليم الابتدائي إلزاميًا ومتاحًا مجانًا للجميع، ب) تشجيع وتطوير شتى أشكال التعليم الثانوي، سواء العام أو المهني، وتوفيرها وإتاحتها للجميع، واتخاذ التدابير المناسبة مثل إدخال مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة إليها [...]»، وينص عدد من الصّكوك المُلزمة على هذا المبدأ المزدوج **28**. ولا تنص هذه الصّكوك على التعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني للجميع فحسب، بل تفرض أيضًا «تعليمًا أساسيًا» غير مشروط بالسنّ ويتكيف مع جميع

27 يحتوي موقع الحق في التعليم على مراجع متعددة تتعلق بالحد الأدنى للسن: https://www.right-to-education.org/fr ، ويضم أيضًا جدول القوانين (التعليم الإلزامي، والزواج، والالتحاق بالعمل، والمسؤولية الجنائية)
28 تشمل -على سبيل المثال لا الحصر-: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 13 (2) (أ)؛ الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (كما نُفذت بموجب البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين)، المادة 22 (1)؛ اتفاقية اليونسكو الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم، المادة 4 (أ) و(ج)؛ الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، المادة 11 (3) (أ)؛ الميثاق العربي لحقوق الإنسان، المادة 41 (2)؛ ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، المادة 14 (2)

الذيـن لـم يتمكنـوا مـن الحصول علـى التعليـم الابتدائي أو لـم يتمكنوا من إكمـال جزء منه، لأي سببٍ كان.

يجـب أيضًـا تطبيـق التعليـم المجانـي علـى المسـتويات الأخـرى ولجميـع أنـواع التعليـم، وتضمـن 155 دولـة فـي قانونهـا (9 سـنوات) علـى الأقـل مـن التعليـم الإلزامـي، وتضمن 99 دولـة فقـط فـي قانونهـا (12 سـنة) علـى الأقـل مـن التعليـم المجاني، حيـث تعهّدت الـدول فـي إطـار أهـداف التنميـة المسـتدامة «بضمـان أن يتمتّـع جميـع الفتيـات والفتيان بتعليـم ابتدائـي وثانوي مجاني ومنصـف وجيّد»، وينص إطار عمـل التعليم حتى عام 2030 مـن أجـل تحقيـق (الهـدف 4) من أهـداف التنمية المسـتدامة علـى أن هذا يشـمل «ضمان حصـول جميـع الأطفال والشـباب على تعليم جيد واسـتكمال تعليمهم، أي (12 سـنة) على الأقـل مـن التعليـم الابتدائي والثانـوي المجاني والشـامل والمنصف والجيـد والممول من القطـاع العـام، ومـن بينهـا (9 سـنوات) إلزاميـة على الأقـل». بالإضافـة إلى ذلك «تُشـجَّع الـدول علـى توفيـر (سـنة واحـدة) على الأقـل من التعليـم الإلزامـي والمجانـي والجيد في مرحلة مـا قبل المدرسـة».

يتكـرر مفهـوم التعليـم الجيد بانتظام «الجـودة هي جوهـر التعليم». (التقريـر العالمي لرصد التعليـم للجميـع، 2005). ومـع ذلك، يختلف هذا المفهوم بحسـب السّـياق، إذ ينطوي في الوقـت عينـه علـى عـدم التمييـز وتكافؤ الفـرص، ويشـمل في الوقـت عينه البيئـة وتدريب المعلّميـن والمعلّمـات والمناهج والمـواد التعليمية، إلخ...

في عام 2018، لا يزال الحق في التعليم الابتدائي والثانوي المجاني والإلزامي غير متوفر للجميع

«اعتمـدت 190 دولـة أحكامًـا قانونيـة لتعزيـز التعليـم الابتدائـي المجانـي، واعتمـدت 161 دولـة أحكامًـا قانونيـة لتعزيـز التعليـم الابتدائـي والثانـوي المجانـي. تبلـغ أقصر مدة للتعليم المجاني التي يكفلها القانون خمس سـنوات فقـط. وتفـوق أطـول مـدة للتعليـم المجاني التـي يكفلهـا القانون 15 سـنة، واعتمـدت 191 دولـة أحكامًـا قانونية لتعزيـز التعليم الابتدائـي الإلزامي، حيث تبلـغ أقصـر مـدة للتعليـم الإلزامي التـي يكفلها القانـون خمس سـنوات، فيما تبلـغ أطـول مـدة للتعليم الإلزامي التـي يكفلها القانون 15 سـنة.» (ص. 101)

اليونسكو ومبادرة الحق في التعليم، 2019، دليل الحق في التعليم (Manuel sur le droit à l'éducation)، على الإنترنت

مبدأ حرية التعبير والفكر

تنـص (المـادة 18) مـن الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان لعـام 1948 علـى حريـة الفكـر والوجـدان والدّيـن: «لـكل شـخص حـق فـي حريـة الفكـر والوجـدان والدّيـن».

يجـب إذًا أن يراعـي الحـق فـي التعليـم حريـة الفكر وعـدم التمييز فيمـا يتعلـق بالمعتقدات الدينيـة والروحيـة والفلسـفية، حيـث تطلـب مثـلًا الاتفاقيـة الخاصـة بمكافحـة التمييز في مجـال التعليـم لعـام 1960 من الـدول الأطـراف مكافحة التمييـز الديني و»تيسـير التفاهم والتسـامح بيـن جميـع الأمـم والجماعـات العرقيـة أو الدينيـة» (المـادة 5)، وتنـص (المـادة 14) مـن ميثـاق الحقـوق الأساسـية للاتحـاد الأوروبي على مـا يلي: «لكل إنسـان الحق في التعليـم والحصـول علـى التدريـب المهنـي والتدريب المسـتمر، ويشـمل هذا الحـق إمكانية الحصـول علـى التعليـم الإلزامي المجاني، وتحترم القوانين الوطنية حرية إنشـاء المؤسسـات التعليميـة، وفقًا لمبـادئ الديمقراطية وحق أولياء الأمور في ضمـان توافق تعليم أطفالهم وتدريسـهم مع معتقداتهم الدينية والفلسـفية والتربوية، وتحكم ممارسـة هذه الحرية هذا الحق».

تـزداد أهميـة عـدم التمييـز حاليًـا مـع تنـوع المجتمعـات المعاصـرة مـن حيـث الأديـان والمعتقـدات، وسَـعَت تاريخيًـا دول كثيـرة إلـى توحيـد شـعوبها عـن طريـق مرجعيـة دينية موحّـدة ولكـن لم يتمتـع إلا عدد قليل جدًا منهـا بتجانس ديني حقيقي تعايشـت في إطاره الأقليـات، وإن بدرجـات متفاوتـة مـن الحرية. وفـي الوقت عينـه، حيث عـززت التبادلات في ظـلّ العولمـة تعـدد وجهـات النظـر والممارسـات الدينية.

غيـر أنّ حريـة التعبيـر والفكر هذه لن تكون فعّالة إلا إذا جرى الاعتراف رسـميًا بالمسـاواة بين الجميـع أمـام القانون وفي الممارسـة. ولن تسـتفيد النسـاء والفتيات من حريـة الفِكر إلا إذا اعتُبـرنَ متسـاويات بالكامل مـع الرجال ومن دون فـرض معايير محددة لهن.

مـن أجـل ضمـان هـذه الحريـة القائمـة على المسـاواة، مـن الضـروري ضمان المسـاواة في نظـام التعليـم، وأن تنعكـس هـذه المسـاواة فـي المناهـج والكتـب المدرسـية وغيرها من المـواد التعليميـة، حيث تهدف المسـاواة إلى تمكيـن الناس من العيش معًا والسـماح لهم بالتعبيـر عـن معتقداتهم بحرية واحتـرام معتقدات الآخرين ضمن حدود النظـام العام، وتوفر للطـلّاب والطالبـات الشـروط اللازمـة لبنـاء شـخصيتهم وممارسـة إرادتهم الحـرة والتعرف علـى المواطَنـة وتحميهم من أي ضغوط قد تمنعهم من اتخاذ قراراتهم بأنفسـهم (مراجعة ميثـاق العلمانيـة في المـدارس، وزارة التربية الوطنية، فرنسـا).

وحـده نظـام التعليـم القائـم علـى المسـاواة يفسـح المجـال الكامـل للتربيـة علـى حقوق الإنسـان والمواطنـة الديمقراطيـة.

خواطر ختامية

ليـس التعليـم حقًـا شـاملًا مـن حقـوق الإنسـان فحسـب، بـل يشـكل أيضًـا منفعـة عامـة ومسـؤولية عامـة وتتجاوز مصالحـه الفردية والجماعية الأطر الوطنيـة، إذ يتعلق في الوقت عينـه ببنـاء الـذات وامتـلاك الفـرد لحقوقـه وواجباتـه، وتحـرّره وحريتـه، فضـلًا عـن التنمية والسـلام علـى مسـتوى العالم.

فـي 24 كانـون الثاني/ينايـر، أي في اليوم الـذي أعلنته الجمعية العامـة للأمم المتحدة في عـام 2018 «يـوم التعليـم العالمـي»، لا بـدّ مـن التذكيـر بأهميـة مواصلة النضـال من أجل الممارسـة الكاملـة للحق في التعليـم للجميع.

مطالعة إضافية

• **الحق في التعليم، الحد الأدنى للسن**
https://www.right-to-education.org/fr/issue-page/l-ge-minimum

• **وزارة التربية الوطنية، 2021**
العلمنة في المدرسة: دليل مرجعي (La laïcité à l'école : vademecum)
باريس، وزارة التربية الوطنية، إدارة التعليم المدرسي (DESCO)، التعليم المدرسي (Eduscol).

• **مشـروع الحـق في التعليم، المبادرة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة (GI-ESCR)، مبـادرة خصخصة الأبحاث فـي مجال التعليـم2015 ،(PERI)** ، خصخصة التعليـم وحقوق الإنسـان: منهجية عمليـة لمعالجـة الآثار السـلبية لمشـاركة الجهـات الفاعلة الخاصة في الحـق في التعليـم (Privatisation de l'éducation et droits de l'homme : une méthodologie pratique pour faire face aux effets négatifs de l'implication d›acteurs privés sur le droit à l'éducation)، على شـبكة الإنترنت.
(مراجعـة أيضًـا الوثيقـة رقم 2 حول اسـتخدام آليـات حقوق الإنسـان والوثيقة رقم 3 حول بعض دراسـات الحالة)

• **توماشيفسكي كاتارينا، 2006**
موجبات حقوق الإنسان في التعليم: المخطط4 – ألف (Human rights obligations in education: the 4-A scheme)
منشـورات وولف القانونية.

• **اليونسكو ومبادرة الحق في التعليم، 2019**
دليل الحق في التعليم (Manuel sur le droit à l'éducation)
باريس، اليونسكو ولندن، مبادرة الحق في التعليم، على الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC).

أسئلة أساسية

نظـرًا لتنـوع أنظمـة التعليـم وظـروف التعلّـم في جميـع أنحاء العالـم، من الضـروري تحديد التحديـات الرئيسـية والمحـددة التي تلوح في الأفـق بناءً على البيانـات المتوفرة والمتعلقة ببلـد أو منطقة أو مدرسـة معينة.

1. ما هي البيانات المتوفرة في مجال تعليم الفتيات والفتيان وانخراطهم في الحياة المهنية؟
2. ما هي أوجه عدم المساواة في التعليم التي تميّز بين الفتيات والفتيان؟
3. ما هي المبادئ التي ترعى نظام التعليم؟
4. هل يتوفر إطار قانوني للمساواة بين الجنسيْن في التعليم؟
5. ما هي السياسات العامة المعمول بها لمكافحة عدم المساواة بين الجنسيْن في التعليم ولتعزيز المساواة بين الجنسيْن في المجتمع التعليمي بأكمله (الطلاب، والمعلّمون والمعلّمات، والموظفون\ات الإداريون\ات والفنيون\ات، والأسر)؟
6. ما هي الصعوبات من حيث التوفر وإمكانية الوصول والمقبولية والقدرة على التكيف؟

إمكانية الوصول

- القضاء على الممارسات التي تمنع الأطفال والمراهقين من الذهاب إلى المدرسة، مثل زواج الأطفال وعمل الأطفال
- مدارس يمكن الوصول إليها وتقع على مسافة مقبولة
- توفير النقل المدرسي عند الاقتضاء
- اتخاذ تدابير لمنع التسرب المدرسي، ورصد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس وإعادة إدخالهم في نظام التعليم
- عدم التمييز في مختلف المستويات وفي مختلف أنواع التعليم
تذليل العقبات القانونية والإدارية
- تذليل العقبات المالية، مثل رسوم التعليم
- تعليم ابتدائي وثانوي مجاني وإلزامي وتعليم مجاني تدريجي في مستويات وأنواع التعليم كافة

القدرة على التكيف

- تلبية احتياجات الطلاب الخاصة، مثل احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة، والأقليات، والطلاب المنتمين إلى مجتمع معين، والسكان الأصليين، والطلاب الذين يعملون، والأطفال في المناطق الريفية، والأطفال المعتقلين، والأطفال الذين يعيشون في مناطق النزاع أو المعرضين لحالات الطوارئ
- تلبية احتياجات المجتمع المتغيّرة
- تلبية الاحتياجات والسياقات المحلية

ملحق

شكل مختار من اليونسكو ومبادرة الحق في التعليم، 2019، دليل الحق في التعليم (Manuel sur le droit à l›éducation)، باريس، اليونسكو ولندن، مبادرة الحق في التعليم، ص. 74، على الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC).

التوفر

- حق الجهات الفاعلة غير الحكومية في إنشاء مؤسسات تعليم خاصة
- تخصيص الموارد الكافية للتقيد بموجبات حقوق الإنسان
- مواد تربوية وتجهيزات أخرى ضرورية للتعليم والتعلّم
- إنشاء نظام تعليم تنتشر فيه المدارس في كل مكان وبأعداد كافية وتطويره وإدارته
- بنى تحتية مدرسية آمنة (غرف صف، مكتبات، نُظم صرف صحي، تجهيزات معلوماتية وأجهزة كمبيوتر، ملاعب)
- تعليم جيد (تعليم وتدريب، توظيف، حقوق العمل، حريات نقابية)

القبولية

- تعليم جيد في المدارس الرسمية والخاصة (مناهج، تربية، معلّمين\ات مدرَّبين\ات) يستوفي أهداف التعليم
- الاعتراف بحقوق الأطفال تعليم ذو صلة وملائم ثقافيًا
لا مكان للعنف بأي شكل من أشكاله، بما في ذلك العنف ضد النساء والفتيات والعقوبة البدنية
- حق أولياء الأمور بإرسال أطفالهم إلى مدارس خاصّة تقدّم تعليمًا يتلاءم مع معتقداتهم الدينية أو الأخلاقية أو الفلسفية
- (أو باحترام معتقداتهم في المدارس الرسمية من خلال تعليم ديني وأخلاقي محايد وموضوعي)
- لا يجوز إغلاق المدارس البديلة التي تقدّم طرق تدريس بديلة أو لغات التدريس مختلفة، أو منع فتحها
- يجب أن تستوفي جميع أشكال التعليم الخاص الحد الأدنى من المعايير التعليمية التي وضعتها الدولة

القسم الثاني

سياسات التعليم وأصول التدريس
من أجل تعليم قائم على المساواة

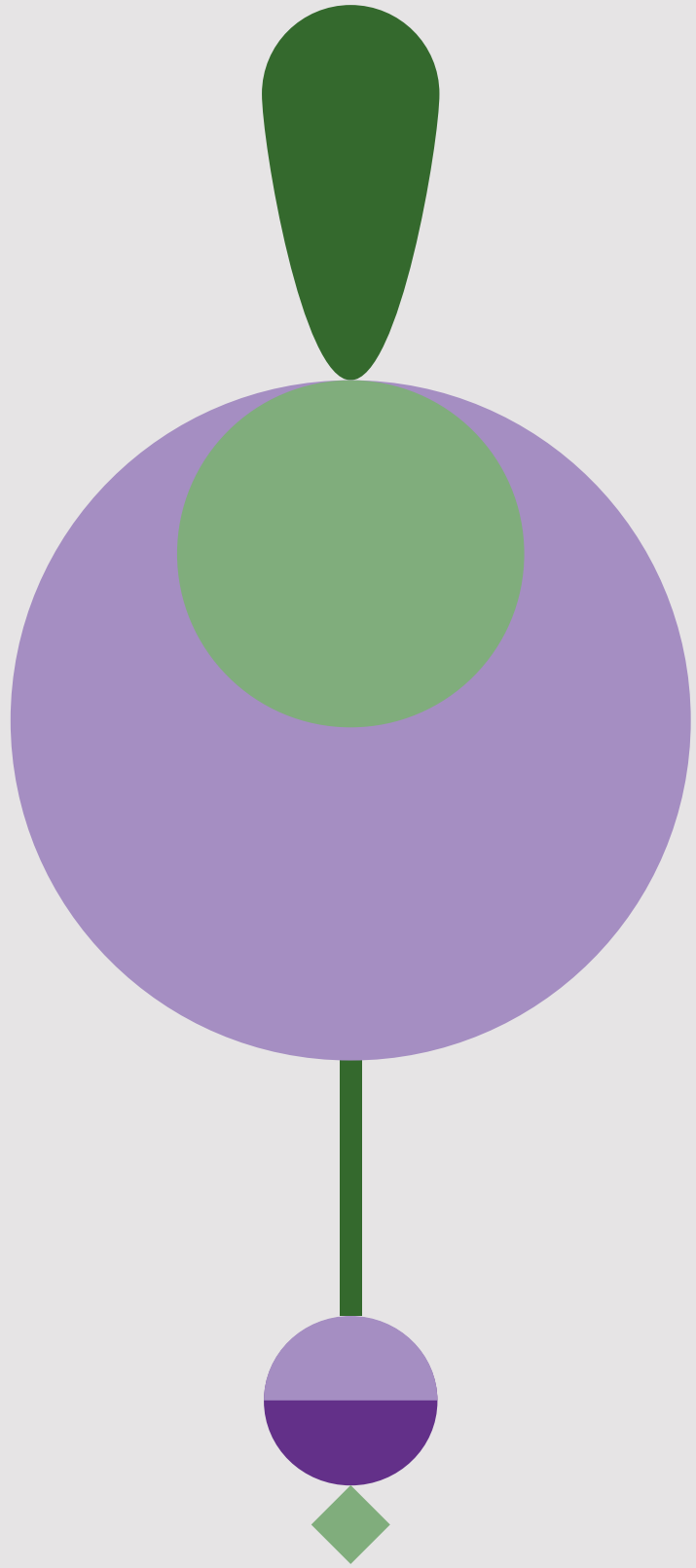

بعـد إظهـار حجـم أوجـه عـدم المسـاواة المسـتمرّة، وتَبايُـن الالتزامـات الدوليّـة ومبـادئ التعليـم المراعـي لمنظـور النـوع الاجتماعي، يَجدر التسـاؤل حول التنفيذ الملمـوس للتعليم المتسـاوي، مـع التذكيـر بعمليّـة تَنشِـئة الأفـراد الاجتماعيّـة في هـذا الصدد.

التنشـئة الاجتماعيـة عمليّـةٌ مسـتمرّة، ظَاهـرة ومُسـتَتِرَة، وتفاعليّـة، ومتنوّعـة، تهدف إلى تأقلُـم الأفراد مـع بيئتهم:

- التنشـئة الاجتماعية مسـتمرّة ومتنوّعة لأنّها عملية متواصلة مدى الحياة نتيجة مخالطة أشـخاص مختلفين وأماكن مختلفة. إلّا أنّ مرحلتيْ الطفولة والشـباب عاملان حاسـمان في بناء أولى تجارب الإنسـان، مع تدخّل عوامل التنشـئة المختلفة والرئيسـيّة مثل العائلة وتنوّع أفرادها، ومراكز الاسـتقبال الجماعيّة، والمدرسـة، والأقران، ووسائل الإعلام.
- التنشـئة الاجتماعيـة ظاهـرة ومُسـتَتِرَة؛ لأنّ الجهـات الفاعلـة الاجتماعيّـة، إلـى جانـب الأعمـال التربويّـة والتعليميّـة الطوّعيّـة والواعيـة، تتمتّـع بالقدرة علـى التأثير-ولـو من دون انتبـاه- مـن خـلال ممارسـاتها، والسـلوكيّات التـي تعتمدهـا أو التـي لا تعتمدهـا.
- التنشـئة الاجتماعيـة تفاعليّـةٌ؛ لأنّه حتّى أصغـر الأطفال ليس متفرّجًا فحسـب في عمليّة التنشـئة هـذه؛ بـل يتفاعل فيها بحسـب هامش التصرّف الـذي يتيحه تعـدُّد الجهات الفاعلة المحيطـة والتجارب وتنوّعها.

مـا دامـت مجتمعاتنـا من جهـة تتمسّـك بالتصنيـف الثنائيّ وبتفضيـل جنس علـى آخر، على الرغـم مـن مبدأ المسـاواة الذي يُعـرَض أحيانًا، ومن جهة أخـرى تجتاحها الروابـط الاجتماعيّة المبنيّة على الجنس، سـتبقى التنشـئة، وحتّى التنشـئة الجماعيّة والمتنوّعة، تفاضليّةً وبشدّة بيـن الجنسـين، ناهيك عـن أنّ البالغين، أوليـاء الأمور أو العاملين، تربطهـم علاقة مع منظور النـوع الاجتماعـي، يعبّرون عنها من خلال ممارسـاتهم وتمثيلاتهم أمام الفئات الأصغر سـنًّا.

سـيركّز هـذا الفصل على المدرسـة التـي تعتبر المحفل الهامّ للتنشـئة الأساسـيّة، فالأطفال والصّغـار يمضـون فيهـا سـنينًا عـدّة، تسـود فيهـا أوجـه عـدم المسـاواة العالميّـة الهامّـة (مراجعـة الإطـار المتعلّـق بمعـدل سـنوات الدراسـة المرتقبـة). وتُعتبـر المدرسـة بجـدارةٍ «المركـز الرئيسـيّ» للتنشـئة، الـذي على أساسـه تَصِـحّ باقي تجارب التنشـئة، والـذي يتمتّع بنفـوذٍ حاسـم، ولا سـيّما لبنـاء ثقافـة المسـاواة وتطويرها.

لتطبيـق تعليـم يراعـي النـوع الاجتماعـي، يتّسـم بالفعاليّـة والكفـاءة، لا بـدّ مـن أن تُؤخَـذ المدرسـة بشـكل عـام فـي الاعتبـار، أي أن يتـمّ التفكيـر بسـير عملهـا كنظـام، مـع مراعـاة

جوانبـه كافّـة (مـن المناهـج إلـى البنـى التحتيّـة، مـرورًا بالأسـاليب والأدوات التعليميّـة)، ومراعـاة حلقـات الوسـط التعليمـيّ كافّة (مـن صانعي القـرار إلـى الإداريّين، ومـن التربويّين إلـى المعلّمين والمعلّمـات والطَّلَبَة، والعائلات والمجتمعات المحلّيّـة). يهدف إدراج منظور النـوع الاجتماعـي إلـى تحويـل الأنظمـة التعليميّـة، والعمليّـات والممارسـات، فـي سـياق عالمـيّ من عدم المسـاواة بين الجنسـين، التـي نتجت عن التمييز المنهجيّ الذي لا يسـتثني الميدان المدرسـيّ.

الشـرط الأساسـيّ هـو أن يكفـل النظـام التعليمـيّ، للفتيـات والفتيـان، الحـقّ نفسـه فـي الالتحـاق بمراحـل التعليـم المختلفـة وإتمامهـا وبمجـالات التعليـم المختلفـة، «إضافـة إلـى التمكيـن علـى نحـو متسـاوٍ فـي التعليـم ومـن خلالـه» (يونسكو. 2016. التعليم بحلول عام 2030 – إعلان إنشيون وإطار العمل) .[29]

سيتناول هذا القسم:
(الفصل 1) السياسات التعليميّة،
(الفصل 2) المسائل التربويّة،
(الفصل 3) مكافحة العنف المدرسيّ والجنسيّ والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

29 اسـتراتيجية اليونسكو لتحقيق المسـاواة بين الجنسين في التعليم ومـن خلاله في الأعـوام 2019-2025، بهدف تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة، ولا سيّما الهدف 4.
unesdoc.unesco.org/in/rest/annotationSVC/DownloadWatermarkedAttachment/attach_import_a41c4c61-70cd-455f-9c84-a979376e3f75?_=372481ara.pdf&to=30&from=1

الفصل الأوّل

السياسات التعليميّة

تتناول الدول مسألة المساواة بين الجنسين بواسطة دساتيرها وقوانينها وسياساتها المستوحاة من الصّكوك القانونيّة الدوليّة والإقليميّة، أو القائمة عليها، وتشكّل هذه السّياسات الوطنيّة إطارًا للمؤسّسات والمنظّمات. في العديد من البلدان، يُعتبَر التعليم تحدّيًا رئيسيًّا لتطوير المجتمع، وللمدرسة دور فاعل في هذا الصدد. إذًا، فالمدرسة أساسيةٌ لبناء مجتمع متساوٍ.

ومن هنا فإنّ تطبيق التعليم المراعي لمنظور النوع الاجتماعي يتطلّب البدء بدراسةٍ وتحليلٍ نقديّ للسياسات الوطنيّة التعليميّة، مع التحقّق من اتّساقها مع القانون العام وسياسات القطاعات الأخرى، مثل قطاع التوظيف، لا بدّ بعد ذلك من دراسة ما إذا كان قد تمّ اختبار هذه السياسات، وإن كانت تتّسم بطابع إلزاميّ ومستدام، وتُطبَّق على الصعيد الوطنيّ، ويجري تقييمها بانتظام.

معدل سنوات الدراسة المرتقبة، من تحدّيات التعليم المتساوي

«معدل سنوات الدراسة المرتقبة هو في النهاية مؤشّر موجز للوصول إلى التعليم، بما أنّه يجمع مراحل التعليم الابتدائيّ والثانويّ والعالي، وهو العدد المتوقّع للسنوات التي يُطلب من الطفل أن يمضيها في النظام المدرسيّ والجامعيّ، بما في ذلك السنوات المُعادة نتيجة الرسوب. على الصعيد العالميّ، يُتوقّع اليوم أن يتلقّى الطفل معدّل (10.7) أعوام دراسيّة، إذا بقيت معدّلات الالتحاق بالمدرسة الحاليّة ثابتةً على مدى حياته المدرسيّة، ويُتوقّع أن يتلقّى (15.7) عامًا إذا كان يعيش في بلدٍ متقدّم النموّ، و(12.7) عامًا في بلدٍ يمرّ بمرحلة انتقاليّة، و(10.2) في بلدٍ نامٍ. وينخفض معدّل سنوات الدراسة إلى (7.6) أعوامٍ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أي نصف السنوات المتوقّعة في البلدان الغنيّة»)

فرانسوا أورفيل، تعليم – الوصول إلى التعليم في العالم
(EDUCATION - L'accès à l'éducation dans le monde)، الموسوعة العالميّة
[على الإنترنت]. رابط:
https://www.universalis.fr/encyclopedie/education-l-acces-a-l-education-dans-le-monde//

أمثلة على نصوص دستوريّة

دستور كوريا الجنوبيّة في 17 تمّوز/يوليو 1948: «المواطنون سواسية ولهم الحقّ نفسه في الحصول على التعليم. التعليم الابتدائيّ إجباريّ ومجّانيّ. تخضع جميع المؤسسات التعليميّة إلى رقابة الدولة، والقانون يحدّد النظام التعليميّ.»

(شيون إستيل وهينينغر ألين، 2018، إصلاحات لتحقيق المساواة بين الجنسين في المدرسة: حالة كتب المدرسة الابتدائيّة في كوريا الجنوبيّة
(Des réformes pour l'égalité des genres à l'école : le cas des manuels d'école primaire en Corée du Sud)
كرّاسات ما وراء البحار (Les Cahiers d'Outre-Mer) [على الإنترنت]، 276، تمّوز/يوليو-كانون الأوّل/ديسمبر، رابط : http://journals.openedition.org/com/8486

دستور السينيغال 2001، في المادّة 22 : المتعلّقة بالأطفال، يقرّ بأنّ «جميع الأطفال، فتيانًا وفتيات، على كافّة الأراضي الوطنيّة، لهم الحقّ في الحصول على التعليم المدرسيّ.»

دستور تركيا 1982، في المادّة 42 : «التعليم الابتدائيّ إلزاميّ لجميع المواطنين من الجنسَيْن، ومجّانيّ في مدارس الدولة.»

يونسكو، 2012، تنفيذ الحق في التعليم، خلاصة وافية لأمثلة عملية
(Mettre en œuvre le droit à l›éducation, compilation d'exemples pratiques)، ص. 93.

دستور مصر 2014، في المادّة 19: «التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقًا لمعايير الجودة العالمية. والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقًا للقانون، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. [...]»

السياسات العامّة

تستند هذه السياسات العامّة[30] إلى نظام من القيم لتحديد الأهداف واستراتيجيّة العمل، هل الحقّ في التعليم مضمون للجميع بفضل تشريع غير تمييزيّ؟ لِنُذَكّر إذاً ببعض العقبات الرئيسيّة التي تعيق تطبيق الحق في التعليم: الزواج المبكر، وعمل الأطفال، بما في ذلك العمل المنزليّ، والحمل المبكر الذي يسبّب الاستبعاد من المدرسة في القوانين المدرسيّة في بعض البلدان (مراجعة الفصل 1).
هل الهدف المتمثّل في «تحقيق المساواة بين الفتيان والفتيات، وبين الرجال والنساء» واضح المعالم في نصوص السياسات التعليميّة المختلفة؟ كيف تُفسَّر هذه السياسة التعليميّة، وبمعنى آخر، كيف تُترجَم في قواعد عمل النظام التعليميّ؟ هل الميزانيّات المخصّصة لها تأخذ منظور النوع الاجتماعي في الاعتبار، أي، هل تتوفّر موارد مخصّصة للإسهام في تقليل أوجه عدم المساواة بين الجنسين؟ وهل تنجح في ذلك بفعاليّة؟

نلاحظ وجود توجّهَيْن فيما يتعلّق بتفسير مفهوم المساواة بين الجنسين في التعليم. من جهة، نجد السياسات الطامحة إلى المساواة في التعامل بين الفتيات والفتيان، والهادفة إلى إلغاء التمييز وتطبيق التعليم «المحايد»، إلّا أنّ غياب التمييز و/أو التحيّز القائم على النوع الاجتماعي لا يضمن المساواة. ومن جهة أخرى، نجد السياسات المصنّفة حسب الجنس، التي تتضمّن نصوصًا محدّدة، والتي تهدف إلى النظر في أوجه عدم المساواة الموجودة وسدّ الفجوات بين الجنسين.

لإدراج المساواة بشكل كامل بين الجنسين في التعليم وفي المدرسة لتحقيق العدالة في المجتمع، لا يجب النظر في المحتوى التعليميّ فحسب، عبر التعليم حول المساواة بين الجنسين، بل أيضًا في طريقة عمل المدرسة، ففي المدرسة يتطوّر الطلّاب والطالبات، إذ تشكّل لهم الأنموذج والمرجع للحياة المستقبليّة في المجتمع، وينبغي أن تكون هي نفسها قائمةً على المساواة في جميع جوانبها، بما في ذلك الموازنة بين الجنسين، والمعاملة المتساوية لجميع أفراد المجتمع المدرسيّ، ومنح الموارد والفرَص نفسها، واتّخاذ الإجراءات الإيجابيّة لمعالجة أوجه عدم المساواة (المنَح الدراسيّة ودورات الدعم، إلخ...)، وتأمين البيئة الآمنة من العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسيّ.

لذا، ينبغي أن ينبع منظور النوع الاجتماعي، الذي يعني النظر في أوجه عدم المساواة لتحقيق المساواة، من سياسات ملموسة تُعنى بالمناهج، وأصول التربية والمواد التعليميّة، والتوظيف، وتدريب المعلّمين والمعلّمات وغيرهم من أعضاء الهيئة التدريسية، والبيئة والبنى التحتيّة، ولا بدّ أيضًا من وضع سياسة ملموسة لمكافحة أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي. إذًا، تتّخذ هذه السياسات أشكالًا متنوّعةً، كما تُظهر الدراسة الاستقصائيّة التي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2014 (مراجعة الإطار).

30 للحصول على الموارد والتدريبات على التخطيط وإدارة الأنظمة التعليميّة، مراجعة المعهد الدولي للتخطيط والتعليم، وهو منظّمة متخصّصة مهمّتها المساعدة في إعداد السياسات التعليميّة والتخطيط وإدارة التعليم، في الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة: HTTP://WWW.IIEP.UNESCO.ORG/FR/LINSTITUT

الدراسة الاستقصائيّة التي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2014 حول المبادرات لنشر المساواة بين الجنسين في التعليم

في عام 2014، أجرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية دراسةً استقصائيّةً حول السياسات والمناهج والمبادرات التي موّلتها الحكومات، والهادفة إلى نشر المساواة بين الجنسين في التعليم في الدول والاقتصادات المشاركة في الدراسة تحت عنوان «برنامج التقييم الدولي للطلاب». فيما يلي أنواع السياسات المُدرجة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2015، ص. 178):

- سياسات هادفة إلى منع التسرّب المدرسيّ لدى الفتيان والفتيات.
- سياسات هادفة إلى نشر الأساليب التعليميّة والممارسات المدرسيّة لإلغاء التمييز والصور النمطية بين الجنسين في المدرسة.
- سياسات هادفة إلى إلغاء التمييز والصور النمطية بين الجنسين في الكتب المدرسيّة.
- سياسات هادفة إلى تطوير عادات القراءة لدى الفتيان\ات.
- سياسات هادفة إلى جذب الفتيان\ات إلى مجالات العلوم الإنسانيّة والعلوم الاجتماعيّة ومهن العناية والصحّة.
- سياسات هادفة إلى جذب الفتيات إلى مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، في خلال المرحلتين الابتدائيّة والثانويّة.
- سياسات هادفة إلى تعزيز مشاركة المرأة في دراسات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات على صعيد التعليم العالي.
- سياسات هادفة إلى تعزيز مشاركة الرجال في التدريس حتّى المرحلة الثانويّة.
- سياسات هادفة إلى تعزيز مشاركة المرأة في التعليم العالي.

فرنسا – اتّفاقيّة مشتركة بين الوزارات 2019-2024

في فرنسا، ينصّ قانون التعليم على أنّ المدرسة تساهم، على جميع المستويات، في تحفيز التعليم المشترك بين الجنسين والمساواة بين النساء والرجال، ولا سيّما من ناحية التوجيه، بالإضافة إلى منع الأحكام المسبقة المتعلّقة بالنوع الاجتماعي، وممارسات العنف ضدّ المرأة (المادّتان 121.ل-1 و312.ل-17-1)، تعمل الاتفاقيّة المشتركة بين الوزارات على توجيه عمل الوزارة:

«يحثّ استمرار بعض القضايا واستمرار ظهور الإشكاليّات الجديدة – ولا سيّما تزايد التنمّر القائم على النوع الاجتماعي الإلكترونيّ – على بلورة سياسة استباقيّة أكثر فأكثر، وعلى المضيّ قدمًا في تربية الشباب على المساواة وفي حماية الطلّاب والطالبات في آنٍ معًا، عن طريق حشد جميع الجهات الفاعلة ووسائل التأثير في السياسات العامّة. تحمل هذه الاتّفاقيّة الخامسة للفترة الممتدّة بين عامي (2019 و2024) طموحًا جديدًا. فهي تجمع – إلى جانب الوزارات المسؤولة عن التعليم الوطنيّ والتعليم العالي – جميع الوزارات المسؤولة عن مهام التعليم، ويعطي هذا الإطار الجديد الأولويّة لمقاربة عامّة، تُحدّد فيها خمسة محاور تدخّل، تنقسم إلى أهداف، تحدّد بدورها عبر إجراءات ملموسة ويمكن قياسها:

1) توجيه سياسة المساواة إلى أقصى حد ممكن لتطال الطالبات والطلّاب؛ 2) إعداد جميع الموظّفين بشكل متساوٍ؛ 3) نقل ثقافة المساواة والاحترام المتبادل إلى الشباب؛ 4) مكافحة أعمال العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي؛ 5) التوجّه نحو تعليم مشترك بين الجنسين بشكل أوسع في فروع الدراسة».

المناهج الدراسيّة

في معظم الدول يجري إعداد المنهاج الدراسيّ الرسمي على المستوى الوطنيّ وتُلزَم المدارس به، يُطبّق هذا المنهاج عبر كتب مدرسيّة ومواد تعليميّة أخرى، وبالتوازي مع هذا المنهاج الرسميّ، الذي يُوزّع ويُدرَّس للمعلّمين والمعلّمات، ثمّة «منهاج خفيّ» وهو ما لم تُدرجه المدرسة ضمن برنامجها التعليمي، لكن عليها الحذر منه.

تشكّل دراسة المناهج ومراجعاتها- بعد التقييم- خطوة لا بدّ منها حين يسعى النظام

التعليميّ إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، لا بدّ من مراجعتها بشكل دوريّ لمواكبة تطوّر المعارف العلميّة وظهور احتياجات جديدة وتوقّعات جديدة في المجتمع.

في المقام الأوّل، ينبغي الإعلان عن مسألة المساواة والتذكير بها على أنّها إحدى مهام النظام التعليميّ الجوهريّة، وينبغي أن تكون جزءًا من الأهداف العامّة وأن تُترجم إلى إجراءات ملموسة حسب المستوى وحسب الاختصاص.

تدلّ اللغة المستخدمة في إعداد المناهج على تلك الرغبة، فاللغة تعبّر عن رؤيتنا للعالم وللخيال، وهي ليست ثابتة إطلاقًا، بل معفمة بالحياة. تُترجِم اللغة النظرة إلى العلاقات الاجتماعيّة ومكانة الآخر، جاعلةً من مسألتي الهويّة والاختلاط محسوستيْن ومرئيّتيْن، وتحمل اللغة أيضًا آثار تجارب الماضي، وتغيّرات المجتمع، كما وينبغي أن تكون اللغة شاملةً -ولا سيّما فيما يتعلّق بالفتيات والفتيان والنساء والرجال في المجتمع المدرسيّ- (مثال: المعلمين والمعلّمات)، أو بالحياد في الجنس، أي باستخدام مصطلحات أو عبارات لا تميّز بين جنس وآخر (مثال: هيئة التّدريس، الطّلبَة)، أمّا في إعداد المناهج، فمن المهمّ الحرص على عدم ترك أي التباس، وذلك بحذف جميع الصور النمطية بين الجنسين وعلى سبيل المثال: يؤدّي استخدام عبارة مثل «وقت الأمّهات»، للإشارة إلى انتهاء الصفوف، إلى نقل صور نمطيّة عن الأنوثة والذكورة، وهو أمر يتعارض مع المساواة بصورتها المثاليّة.

في المناهج، لا تشكّل التربية على المساواة اختصاصًا جديدًا ولا اختصاصًا معيّنًا، ولا «تربيةً» إضافيّةً، لا بل ينبغي أن تُدرَج في جميع الاختصاصات، ومن أصغر عمر في المدرسة- بما في ذلك التعليم العالي- في مقاربة شاملةٍ وخاصّةٍ في آنٍ معًا، كما ينبغي أن يخضع كلّ اختصاص للتدقيق، ولا سيّما الاختصاصات «المرتبطة بالنوع الاجتماعي»، مثل التربية البدنيّة، التي يُفصَل فيها بين الفتيات والفتيان في العديد من الدول، والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيّات في عدد من الدول التي تمارس التمييز بحقّ الفتيات، ومن أجلها طالب (إعلان إنشيون) وإطار العمل بتعزيز التعليم، وأضاف أنّه «لا بدّ من إيلاء اهتمام خاصّ بتقديم المنح الدراسيّة للفتيات والنساء للسماح لهنّ بالدراسة في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيّات»، لمزيد من الابتكار والفُرص.

تُضاف مسألة المناهج إلى مسألة مسارات التخصص: المسارات القصيرة والطويلة والمهنيّة والتكنولوجيّة والعامّة، وترسم المعايير القائمة على النوع الاجتماعي والطبقة مساراتٍ دراسيةً وتخصّصيّة متمايزةً بحسب النوع الاجتماعيّ والأصل **31**، فتؤدّي هذه المسارات إلى تفاوت المكانات في سوق العمل، حيث لا يزال تقسيم المهن بين الرجال والنساء يخضع لصور نمطية متجذّرة، أيًّا كان البلد أو المنطقة حول العالم، ليست المسألة أنّ النساء والرجال لا يمارسون المهن نفسها فحسب، بل أنّ المهن التي تُعدّ خاصّةً بالمرأة

31 قد تتفاقم هذه الخصائص مع خصائص اجتماعيّة أخرى: العمر، والإعاقة، والموقع الجغرافي...

– والمتغيّرة بحسب المجتمع – عادةً ما يقلّ اعتبارها وتقديرها اجتماعيًّا وماليًّا (مراجعة القسم 1، (الفصل 1)). لا يضمن النظام التعليميّ المراعي لمنظور النوع الاجتماعي الحقّ في التعليم فحسب، بل قدرة الجميع- إناثًا وذكورًا- على دراسة جميع الاختصاصات، في جميع المجالات، وفي جميع ميادين العمل. لذلك، يلعب التوجيه دورًا حاسمًا. أمّا استمرار أشكال التنميط للنوع الاجتماعي وعدم المساواة في المجال المهنيّ، التي قد تعزّزها الأحكام المسبقة التي يطلقها المجتمع التعليميّ، فسيمنع الفتيات والفتيان من أن يطمحوا لخوض مسارات مختلفة ومتنوّعة في المستقبل، وعلى المدرسة أن تشقّ طريق الطّلبة نحو إمكانيّاتهم، عبر اقتراح المزيد من النماذج التي تشجّع على التمكين وتدعم تقدير الذّات، لدى الفتيات والفتيان على حد سواء.

ميزانيّة مراعية للنوع الاجتماعي

يتم تنفيذ السياسات من خلال خطط العمل المدرجة في الميزانية، فالميزانيّة هي الأداة التقنيّة الأساسيّة لتنفيذ أيّ استراتيجيّةٍ سياسيّةٍ. من الضروريّ إذًا أن تراعي الميزانية منظور النوع الاجتماعي (مَيزَنة منظور النوع الاجتماعي)، أي أن يُدرَج منظور النوع الاجتماعي في تصميم الميزانيّات وإنشائها. بمعنى آخر، ينبغي التساؤل إذا كان تخصيص الميزانيّات سيعزّز أوجه عدم المساواة بين الجنسين، أو سيقلّلها، أو لن يؤثّر فيها... وبناءً على النتائج، تُقترَح تسويات الميزانيّات وتعديلاتها اللازمة لضمان المساواة بشكل أفضل، في مجال التعليم، تُطرَح مسألة الميزانيّة على جميع مستويات النظام التعليميّ: على المستوى الوطنيّ، أو الإقليميّ، أو المحلّيّ في المدرسة، أو على مستوى مؤسّسات التدريب[32] . يقترح أكثر من دليل منهجيّات تُطبَّق على العالم التعليميّ، منها الخطوات الآتية، التي تقترحها على سبيل المثال (ماليزيا):

1. وصف الحالة واحتياجات النساء والرجال والفتيات والفتيان من مجموعات فرعيّة مختلفة وتحليلها.
2. تقييم السياسة والمناهج والمشاريع من ناحية توافقها مع منظور النوع الاجتماعي.
3. تحديد ما إذا كانت تدفّقات الموارد الماليّة (الميزانيّات) وغيرها (موارد إنسانيّة ومادّيّة مثلًا)، المخصّصة لتنفيذ السياسة المتوافقة مع منظور النوع الاجتماعي المبيّنة في (الخطوة2) كافيةً وفعّالةً.
4. التحقّق ممّا إذا كانت نفقات (الخطوة 3) مستخدمةً بشكل فعّال، والتحقّق من النواتج المتوقّعة.
5. تقييم ما إذا كانت السياسة المتّبعة وتأثيرها ونتائجها قد ساهمت في تعزيز المساواة بين الجنسين كما هو متوقّع، وما إذا كانت قد عدّلت على الحالة المبيّنة في (الخطوة 3)

32 مركز هوبرتين أوكلير (Centre Hubertine Auclert، 2015)، المَيزنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي – دليل عمليّ (La budgétisation sensible au genre - Guide pratique). https://www.centre-hubertine-auclert.fr/sites/default/files/fichiers/guide-bsg-web.pdf
وكولين بيسينا، جورج أوبلدو، فري لوسينا، فيلس نورا، 2021، تمويل أفضل للنهوض بالمساواة بين الجنسين في التعليم: كيف نستهدف التمويل لتحسين المساواة بين الجنسين في قطاع التعليم؟ تحليل من مشروع بحثي مشترك لمبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات وصندوق ملالا
(De meilleurs financements pour faire progresser l'égalité des genres dans l'éducation : comment cibler les financements pour améliorer l'égalité des genres dans le secteur de l'éducation ? Analyse tirée d'un projet de recherche conjoint de l'Initiative des Nations Unies pour l'éducation des filles (UNGEIنيويورك، مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات et du Fonds Malala), : The United Nations Girls› Education Initiative). https://www.ungei.org/sites/default/files/2021-02/Spending-Better-for-Gender-Equality-in-Education-research-report-2021-fre.pdf

ميزانيّة مراعية لمنظور النوع الاجتماعي- تعريف مجلس أوروبا

«يُعدّ إدراج منظور النوع الاجتماعي في عمليّة وضع الميزانيات تطبيقًا للمقاربة الشاملة المتعلّقة بالمساواة بين المرأة والرجل. ينطوي ذلك على تقييم الميزانيّات المتوفّرة من منظور النوع الاجتماعي، على جميع مستويات عمليّة وضع الميزانيات، بالإضافة إلى إعادة هيكلة العائدات والنفقات بهدف تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة.»

مجلس أوروبا، 209، المساواة في الميزانيّات: من أجل تنفيذ عمليّ
(L'égalité dans les budgets: pour une mise en œuvre pratique)، على الإنترنت

قد تُترجَم هذه المنهجيّة في مسائل ملموسة.

مسائل ملموسة متعلّقة بعملية وضع الميزانيات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي

1. تقييم السياسات المراعي لمنظور النوع الاجتماعي:
- هل مخصّصات الميزانيّات متّسقة مع التزامات السياسة من ناحية المساواة بين الجنسين؟
- كيف تستطيع السياسات والموارد المخصّصة لها تقليل أوجه عدم المساواة بين الجنسين أو الإبقاء عليها أو تعزيزها؟
2. تقييم المستفيدين، مصنّف بحسب الجنس:
- ما الخدمات والموارد الممنوحة؟
- هل تستجيب هذه الخدمات والموارد لاحتياجات النساء والرجال كما يرونها أو يحصلون عليها؟
3. تحليل تأثير المكاسب من النفقات العامّة، مصنّف بحسب الجنس:
- كيف تقسّم موارد الميزانيّة بين النساء والرجال وبين الفتيات والفتيان، وكيف تُستخدَم؟
4. تحليل تأثير الميزانيّة في استغلال الوقت، مصنّف بحسب الجنس:
ما العلاقة بين مخصّصات الميزانيّة والخدمات المقدّمة وكيفيّة استغلال مختلف أعضاء الأسرة المعيشيّة أو المؤسّسة للوقت؟

يونسكو، 2017، دليل المساواة بين الجنسين في سياسة تدريب المدرّسين وممارساته
(Guide pour l'égalité des genres dans les politiques et les pratiques de formation des enseignants)
على الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC)

توظيف المعلّمات والمعلّمين وتدريبهم

تُعدّ الهيئة التعليميّة العمود الفقري لبناء تعليم متساوٍ وتطويره والحفاظ عليه. لذا، ينبغي إيلاء اهتمام خاصّ لتوظيف أعضائها وتدريبهم (تدريب أوّلي وتدريب مستمر)، لإتمام هاتين الخطوتين، لا بدّ من مراعاة منظور النوع الاجتماعي؛ يعني ذلك أنّ مؤسّسات تدريب المعلّمات والمعلّمين تضع سياسات حقيقيّة تسعى إلى تحقيق «المساواة بين الجنسين» يرافقها برنامج عمل فعّال.
ينبغي أن تهدف آليات التوظيف إلى تعزيز التعليم المشترك بين الجنسين، وحتّى التكافؤ في الهيئة التعليميّة، في جميع مستويات التعليم وفي جميع الاختصاصات- إلّا أنّ الحال ليست كذلك- فتمثيل المرأة في الهيئة التعليميّة وهيئات صنع القرار في التعليم العالي ناقص في العديد من الدول، بسبب عمليّة التوظيف التي تشجّع المسارات الأكاديميّة الخطّيّة، أي المسارات ذات الدوام الكامل وغير القابلة للانقطاع، يمكن قياس تمثيل المعلّمات أيضًا في تمثيلهنّ في الاتّحادات المهنيّة والنقابات، لكن في بعض الدول، تمثيل المرأة ناقص حتّى في التعليم الابتدائيّ.

لمكافحة الفصل الأفقيّ (بين الاختصاصات) بقدر ما هو عموديّ (مناصب الإدارة)، لا بدّ من التفكّر في أنواع الاختبارات، وتشكيلة لجان التحكيم، ومعايير الاختيار، ومعايير النوع الاجتماعي على صعيد التوقّعات، ولا بدّ أيضًا من التفكّر في المراحل الشفويّة التي تزداد مساحتها في عمليّات الاختيار والتقييم، والتي قد تكون تمييزيّة ضدّ الفتيات والنساء، اللواتي يُشجَّعن في أغلب الأحيان على أن يبقين «مُنصِتات» وهادئات، في حين يشغل الفتيان والرجال الفضاء الصوتيّ. هذا الضرر الذي بُني على مدى النظام المدرسيّ ينعكس في العالم المهنيّ، حيث تلعب الإجراءات الإيجابيّة دورًا حاسمًا، إذ تسمح بتوسيع قواعد التوظيف من ناحية النوع الاجتماعيّ، والطبقة الاجتماعية، ومجموعات الأقلّيّات، بالإضافة إلى ذلك، بالنظر في إلى آليات اختيار الزملاء، وبالتحصّن ضدّ الأحكام المسبقة حول توفّر الأشخاص وإمكانيّاتهم، ستصبح المناصب ذات المسؤوليّة والمناصب الإداريّة متاحة للمعلّمات بقدر ما هي متاحةٌ لزملائهنّ من الذكور، والجدير بالذكر أنّه حتّى في الدول التي يرتفع فيها عدد المعلّمات، يطول أمد السقف الزجاجيّ الذي يمنع المرأة من الوصول إلى مناصب عُليا.

لا تُعدّ مشاركة المرأة مسألة عدالة اجتماعيّة فحسب، بل مسألة فعاليّة في النظام التعليميّ أيضًا، فقد أُثبت أنّ توظيف المعلّمات[33] ، حيث كنّ يشكّلن أقلّيّات، وَلّدَ تأثيرًا إيجابيًّا في مشاركة الفتيات في بعض الدول (مثل اليمن أو أفغانسان أو باكستان أو تاميل نادو في الهند)، وفي تقليل معدّل التسرّب المدرسيّ لدى الفتيات، وفي نتائجهنّ المدرسيّة أيضًا، فوجود المعلّمات عنصر حاسمٌ أيضًا من ناحية توجيه الفتيات، إذ سوف يقتدين بهنّ- ولا سيّما في المجالات العلميّة- حيث تشكّل الإناث أقلّيّات في العديد من الدول (مثال: العالمات في ساحل العاج).

33 يمكن دمج هذا الإجراء مع أعمال أخرى، مثل الدعم المدرسيّ المجّاني، الذي قد يسمح بتعزيز الثقة بالنفس.

التعليم ما قبل المدرسي يعزّز تمكين المرأة: مثال تاميل نادو (الهند)

«ينعكس تسليط الضوء على المعلّمات في التعليم ما قبل المدرسي إيجابيًّا، فموقعهنّ يسمح بالربط والحوار بين القطاع التعليميّ ومدرّسي المرحلة الابتدائيّة (الذين لطالما انتقدوا إهمال تعليم الأطفال والذين ينتمون إلى الأسر الفقيرة) والعائلات، ويتعلّم الأهل قواعد المدرسة بفضل جهود المدرّسات في التعليم ما قبل المدرسي، اللواتي يبقين على مقربة من العائلات، أكثر من معلّمات المرحلة الابتدائيّة، ويُشعرن الأهالي بالرضا، فينظر هؤلاء إلى التعليم بوعي أكبر، حيث يشكّل وجود المعلّمات في التعليم ما قبل المدرسي قفزة نوعيّة نحو مشاركة أفضل للأمّهات في قرارات التعليم الابتدائيّ».

بونسو غورو إيميلي، 2018، آثار التعليم ما قبل المدرسي في حياة النساء والفتيات: مثال تاميل نادو (الهند)
(Les implications de la préscolarisation dans la vie des femmes et des fillettes : l'exemple au Tamil Nadu (Inde))
أوتربار 2018/3 ،(Autrepart) (رقم 87)، ص. 125-142، على الإنترنت

العوامل الحاسمة للنجاح في الاختصاصات العلميّة، من قصص حياة 26 امرأة عالمة من ساحل العاج

«تتفاعل عوامل عدّة (الأصل الاجتماعي، والأداء في المواد العلميّة، التماهي مع أنموذج ما، إلخ...) وتفسّر انخراط المرأة في الاختصاصات العلميّة، ويعدّ الدور الذي تلعبه المدرسة جوهريًّا في رواياتهنّ، فالعلاقة مع المعارف العلميّة ومهارات المدرّس كانت أساسيّة في نظرة النساء اللواتي أجريت معهنّ المقابلات إلى الاختصاصات العلميّة. [...]».

إنسياتا غويتا أوتارا كانداتان 2019، العوامل الحاسمة لنجاح النساء ولموقعهنّ في المهن العلميّة في ساحل العاج
(Facteurs déterminants de la réussite des femmes et de leur positionnement dans les carrières scientifiques en Côte d'Ivoire)
الأخلاقيّات في التعليم والتدريب.74-62 ،(7) ،(Éthique en éducation et en formation)
https://doi.org/10.7202/1066658ar

إلّا أن التكافؤ، تمامًا كوجود نظام تعليمي مشترك بين الجنسين، لا يكفي لإنهاء أوجه عدم المساواة؛ إذ ينبغي إيلاء الاهتمام لتدريب المعلّمات والمعلّمين على مدى حياتهم المهنيّة. لذا، يجب أن تكون المساواة بين الجنسين مسجّلةً رسميًّا في مهام مؤسسات تدريب المعلّمات والمعلّمين، على أنّها إحدى الغايات الأساسيّة للتدريب الأوّلي أو المستمرّ[34].

يعني ذلك أنّ التدريب ينبغي أن يكون بالدرجة الأولى متساويًا بين المعلّمات والمعلّمين المستقبليّين، مع ضمان صحّتهم وسلامتهم من جهة، وإحضار الدعم المخصّص لتقليل أوجه عدم المساواة من جهة أخرى إذا لزم الأمر.

كما هو الحال في كلّ بيئة عمل، قد تحدث في مكان التدريب أعمال عنف و/أو تمييز، ويتطلّب عدم التسامح مطلقًا مع هذه الأعمال نشر سياسة من القيم والمعايير، وأنشطة توعية، وأنظمة لإدارة الأوضاع، مع خليّة إصغاء، وسياسات نزيهة لمعالجة المشكلات، حيث أطلقت منظّمة العمل الدوليّة في عام 2019 الاتّفاقيّة (رقم 190) بشأن القضاء على العنف والتحرّش، وتبنّاها مؤتمر العمل الدولي، ودخلت حيّز التنفيذ في 25 حزيران/ يونيو 2021، فضلًا عن التوصية (رقم 206)[35] ، المتعلقة بإلغاء العنف والتحرّش في عالم العمل في «جميع القطاعات الخاصة والعامة، وفي الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، وفي المناطق الحضرية والريفية» (المادّة 2)، كما ورد تعريفهما في (المادة 1): «أ) يشير مصطلح «العنف والتحرش» في عالم العمل إلى مجموعة من السلوكيات والممارسات غير المقبولة أو التهديدات المرتبطة بها، سواء حدثت مرة واحدة أو تكررت، تهدف أو تؤدي أويحتمل أن تؤدي إلى إلحاق ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي، وتشمل العنف والتحرش أساس على النوع الاجتماعي ، ب) يعني مصطلح «العنف والتحرش على أساس النوع الاجتماعي» العنف والتحرش الموجهين ضد الأشخاص بسبب جنسهم أو نوعهم الاجتماعي، أو اللذين يمسّان على نحو غير متناسب أشخاصًا ينتمون إلى جنس معين أو نوع اجتماعي معين، ويشمل التحرش الجنسي.»

بالإضافة إلى مكافحة أعمال العنف، تستطيع مؤسسات التدريب تعزيز مجموعةٍ من الخدمات التي تشجّع انخراط الجميع، بما فيها الخيارات السكنيّة، ومرافق الطعام، والمواصلات والخدمات الصحّية وخدمات الحضانة وإجازات الأمومة والأبوّة، ولإيجاد أمثلة ملموسةٍ، يمكن الاطّلاع على (الدرس 4) من دليل اليونسكو للعام 2015، دليل المساواة بين الجنسين في سياسة تدريب المعلّمين وممارساته. نُشر هذا الدليل باللغة الفرنسيّة عام 2017 وهو متوفّر على الإنترنت.

34 لكنّنا نعرف أنّ عددًا كبيرًا من المدرّسين والمدرّسات لا يتلقّى أي تدريب....

35 لفهم الاتفاقية:
Série OIT de notes techniques : Violence et harcèlement dans le monde du travail:
منظمة العمل الدولية، العنف والتحرّش في عالم العمل: دليل الاتّفاقيّة رقم 190 والتوصية رقم 206
(Violence and harassment in the world of work: a guide on Convention N° 190 and Recommendation N° 206)
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---gender/documents/publication/wcms_814507.pdf.
تصدر النسخة الفرنسية قريبًا.

بعد ذلك، ينبغي أن يتضمّن التدريب منظور النوع الاجتماعي في جميع أبعاد مهنة التدريس، سواء كان من خلال العمل على محتويات الاختصاصات، أو المواد التعليميّة، أو أصول التدريس. إذًا، فالتخلّص من الصور النمطيّة والأحكام المسبقة حول النوع الاجتماعي التي يمكن اعتبارها أحكامًا مسبقةً عنصريّةً، وطبقيّة، إلخ...، لا يتعلّق بمعرفة كيفيّة تمييزها فحسب، بل بالتفكّر العميق وبتحليل كيفيّة بناء المعارف، والنوع الاجتماعي المُعتمد لبنائها. على سبيل المثال: يُكتب التاريخ غالبًا بصيغة المذكّر، وحين تُذكر النساء فيه، نادرًا ما يشكّلن عنصرًا فاعلًا، بل يكنّ إمّا أيقونات، أو صورًا مجازيةً، أو يُنظر إليهنّ من حيث الروابط العائليّة، مثل «ابنة فلان، زوجة فلان، أمّ فلان...»، مراجعة التاريخ تعني إذًا التساؤل حول مكان النساء الحقيقيّ – وإعادة تقديرهنّ – أو توضيح تهميشهنّ وآليّات استبعادهنّ، فيصبح من الممكن تدريس «تاريخ مشترك بين الجنسين» [36] .

إنّ إدماج المعارف العلميّة الناتجة عن الدراسات حول النوع الاجتماعيّ والدراسات النسويّة في الاختصاصات، التي توضح أوجه عدم المساواة بين الجنسين وأبعادها المتداخلة، تعزّز الفهم، والجانب التفكّريّ والمحرِّر، مع السماح بتخطّي المنطق العام.

من المهمّ تزويد المعلّمات والمعلّمين مسبقًا بالأدوات النظريّة المتعلّقة بمفاهيم النوع الاجتماعي، والمساواة، والحقوق بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ معرفة الصّكوك الدوليّة والإطار الوطنيّ المتعلّق بالمساواة، والسياسات الوطنيّة وسياسات المؤسّسات التعليميّة، يشجّع الانطلاق في التفكّر حول إنجازات الصّكوك الموجودة وحدودها، وحول الإمكانيّات الواردة من ناحية التعليم والصعوبات التي سيتوجّب تخطّيها، ستشجّع هذه المعرفة أيضًا الناس على تطوير معارفهم حول أوجه عدم المساواة بين الجنسين وعلى جمع البيانات الموجودة في بلادهم ومنطقتهم، وقد تجعلهم في النهاية يفكّرون في معاييرهم وقيمهم الخاصّة، وبالتالي في هيئتهم وموقعهم كمعلّمين ومعلّمات. تعزّز آليّة التحليل هذه الوعي والالتزام، حيث يمكن العثور على بعض محتويات التدريب في دليل اليونسكو لعام 2015 المذكور سابقًا (مراجعة القسم 3، 7. تدريب أوّلي للكادر التعليمي على المساواة بين الجنسين، سويسرا، ص. 188).

الهدف هو أن يصبح المعلّمات والمعلّمون عناصر فاعلين في التغيير، ولا سيّما بأن يلعبوا دور النماذج والأمثلة أمام الطّلبة: «لا شك أنّ المعلّمين، ومؤهلاتهم، وخبراتهم في المجال، وكفاءاتهم التعليميّة تعدّ من بين أهم العوامل التي تحدّد جودة التعليم».

(يونسكو،2019، من الوصول إلى التمكين: استراتيجية اليونسكو لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم ومن خلاله في الأعوام 2019-2025، ص. 14).

36 على سبيل المثال، مراجعة الكتاب المدرسي من إعداد درمنجيان جنفياف، جامي إيرين، روكييه آني، ثيبود فرانسواز، 2010، مكان النساء في التاريخ. تاريخ مختلط
(La place des femmes dans l'histoire. Une histoire mixte)
، باريس، منيموزين وبيلين (Mnémosyne et Belin).

إذا كانـت هيئة التدريس تشـكّل العمـود الفقري لتطبيق التعليم المراعـي للنوع الاجتماعي، فهـي لا تسـتطيع إنجـاح هـذه المهمّـة مـن دون اتّخاذ موقف وإشـراك التسلسـل الهرميّ فـي المؤسّسـة، بل وإشـراك كامل المجتمـع التعليمـيّ: كوادر التعليـم الوطنـيّ (الإداريّات والإداريّـون، والمديـرات والمديـرون، والمدقّقـات والمدقّقـون...)، وكذلـك الموظّفيـن الإداريّيـن، الذيـن لا بـدّ مـن تدريبهم علـى دورهم في المسـاواة بين الجنسـين، كما وينبغي إيـلاء اهتمام خاصّ لمستشـارات ومستشـاري التوجيه، الذين لربّما بقـي دورهم غير ملحوظ، ولا سـيّما لأنّ عددهـم غيـر كافٍ في المدارس، كمـا هو معروف. بالإضافة إلـى ذلك، غالبًا مـا يكـون التوجيـه المدرسـيّ والمهنـيّ غير مراعٍ لمنظـور النـوع الاجتماعي. إذًا، مـن المهمّ إعادة تقدير دورهم لتوسـيع خيارات الطّلبة - ولا سـيّما الفتيات- يركّز (الهدف الاسـتراتيجيّ 1 (الفـرع ب)) مـن إعـلان ومنهـاج عمـل بيجيـن علـى أهمّيّـة برامـج التوجيـه المهنـيّ غيـر التمييزيّـة وغيـر المراعية للنـوع الاجتماعي الهادفة إلى تنويع خيارات الفتيات بهدف توسـيع نطـاق المهـن المسـتقبليّة، إلّا أنّ «المبادرات والمناهـج الهادفة إلى مسـاعدة الطّلبة على الاختيـار الموجّـه، الخالـي من الأحكام المسـبقة حول النـوع الاجتماعي، لمجالات دراسـتهم ومِهَنِهُـم المسـتقبليّة، غالبًـا مـا تأتـي من خـارج الأنظمة التعليميّـة»، وذلك بحسـب التقرير العالمـي لرصد التعليـم (ص. 40).

فـي إطار نهج شـامل، ولزيادة الفعاليّـة، من المهمّ توعية أعضاء الهيئة التدريسـية وتدريبهم على تقديم تعليم متسـاوٍ، مع الالتفات إلى إشـراك الأُسـر في ذلك.

البيئة والبنى التحتيّة

يلعـب كلّ مـن البيئـة والبنـى التحتيّـة فـي مـكان التعلّـم دورًا حاسـمًا، حيث يشـير (الهدف 4) مـن أهـداف التنميـة المسـتدامة، (الغايـة4 أ)، إلـى ضرورة بنـاء مدارس «تلائـم الأطفال، والأشـخاص ذوي الإعاقـة، والجنسـين»، وإلى وضع «إطـار تعليميّ آمن، وخـالٍ من العنف، وشـامل، وفعّـال» للجميـع، إناثًـا وذكـورًا. فتشـمل أسـباب تـرك المدرسـة، ولا سـيّما لدى الفتيـات، البيئـة غير الآمنـة، لا بل الخطرة، ونقـص المرافق الصحّيّـة، أو النقص في الحصول علـى الطعام، ومشـاكل النقل.

تشـمل البيئة محيط المدرسـة ومرافقها، أمّا البنى التحتيّة، فتشـمل الخدمات التي تقدّمها المدرسـة (الإقامـة الداخليّـة، والمسـاكن، والنقـل المدرسـيّ، وقاعـة الطعـام، والخدمـات الصحّيّـة...) والمـوارد التعليميّـة (غـرف المعلوماتيّـة، والمحترفـات، والمرافـق الرياضيّـة، وإمـدادات الكتـب المدرسـيّة، وغيرهـا مـن المواد، إلـخ...)، كما وينبغـي أن تُتاح هـذه البيئة إلـى الجميـع، مهمـا كان جنسـهم، وإلـى الأشـخاص ذوي الإعاقة.

تسـمح المنـح الدراسـيّة المخصّصـة للفئـات المحرومة بتذليـل العقبات ومعالجة المشـاكل المتعلّقـة مثـلًا بالأقسـاط المدرسـيّة والنقـل، لكنّهـا تبقى غير كافيـة، كما ينبغـي أن تهتمّ المـدارس براحـة الفتيـات والفتيـان، مـن خـلال دراسـة كلّ جانـب مـن جوانـب حيـاة الطّلبـة والطالبـات والطـلّاب، وبالاحتياجـات الأساسـيّة (الغـذاء والسـكن والنظافـة)، وبتحقيـق الشـروط الضروريّـة للدراسـة (المسـاحة، والوقـت، والمـوارد التعليميّـة).

فقر الدورة الشهريّة يخصّ جميع الفتيات والنساء حول العالم

غالبًـا مـا يتـم تنـاول مسـألة إدارة موضـوع الـدورة الشـهريّة فـي التعليـم في أفريقيـا، وترتبـط هـذه المسـألة بمشـكلة الوصـول إلـى المـاء ودورات الميـاه، ولم تكتشـف الـدول المدعوّة بالبلـدان الصناعيّة الفقر الذي تواجهه الشـابّات، والمتعلّـق بغـلاء اللـوازم الصحّيّـة، إلّا حديثًـا، لا سـيّما فـي ظـلّ انتشـار جائحة كورونـا كوفيد19-.

فـي فرنسـا، نشـرت وزارة التعليـم العالـي والبحوث والابتـكار بيانًـا صحفيًّا في 23 شـباط/فبراير 2021 حـول هـذا الموضـوع «تشـير دراسـة أجرتهـا الجمعيـة الاتّحاديـة لطـلاب مدينة بواتييه والجمعية الوطنية لطلّاب القبالة في شـباط/فبراير إلى أنّ ثلث الأشـخاص في التعليم العالي يحتاجون إلى مسـاعدة لشـراء منتجـات صحيـة للـدورة الشـهرية، حيـث يشـكّل فقـر الـدورة الشـهرية تحدّيًـا جماعيًـا ومسـألة كرامـة وتضامـن وصحّـة. [...] سـيتمّ تزويـد السـكن الجامعيّ «كـروس» والخدمات الصحّيّة الجامعيّة بموزّعات فوط صحّيّة مجّانيّة وسـليمة بيئيًّـا، وفـي بدايـة العام الدراسـي في أيلول/سـبتمبر، ستنشـر هـذه الموزّعات في جميـع الكلّيّـات الجامعيّة».

خواطر ختامية

لكـي تقدّم المدرسـة تعليمًا متسـاويًا، ينبغـي النظر في النظام التعليمـيّ في مجمله وفي جميـع أوجهـه. ولتوجيـه ذلـك، لا بـدّ مـن نصـوص قويّة حـول المسـاواة بين الجنسـين في التعليـم، ولا بـدّ مـن الحـرص على إشـراك الأهل، الذين يشـكّلون عناصـر التنشـئة المؤثّرين، حتّـى تنسـجم هـذه القيـم والمعاييـر المدرسـيّة مـع القيـم العائلـة، وينبغي أيضًـا تخصيص مـوارد كثيرة لهـذا الغرض.

بموجـب إعـلان باريـس المـؤرّخ فـي 10 تشـرين الثاني/نوفمبـر 2021، بمناسـبة الاجتمـاع العالمي للتعليم، «أشـار رؤسـاء الدول والحكومات، والوزراء والمندوبون، ومديرو المنظّمات المتعـدّدة الأطـراف، والمجتمـع المدنـيّ، وممثّلـو الشـباب والمعلّمين\ات، والمؤسّسـات والقطـاع الخـاص» إلى أنّ «التعليم اسـتثمار يتطلّب تمويلًا مسـتدامًا (...) والموارد الوطنيّة – ولا سـيّما الإيرادات الضريبيّة – أساسـيّة وتبقى مصدر تمويل مهمّ للتعليم.»[37] وقد وضع إطـار العمـل الخـاص بالتعليـم 2030 معيـاري تمويل أساسـيّين لصالح السـلطات الرسـميّة. ويوصـي بتخصيـص مـا لا يقـل عـن 4% إلى 6% مـن الناتج المحلـي الإجمالـيّ للتعليم و/أو تخصيـص مـا لا يقـلّ عـن 15% إلى 20% من النفقـات العامّـة للتعليم، إلّا أنّ بلـدًا من أصل أربعة لا يسـتوفي هذيـن المعياريـن [38].

[37] لقراءة الإعلان، الذي يشكّل دعوةً عالميّةً للاستثمار في مستقبل التعليم : https://fr.unesco.org/education2030-sdg4/gem2021-paris-declaration-fr

[38] لمزيد من المعلومات، مراجعة موقع تقرير الاجتماع العالمي للتعليم، يونسكو : https://www.education-progress.org/fr/articles/finance

مطالعة إضافية

• **منظمـة التعاون الاقتصادي والتنمية**، المسـاواة بين الجنسـين فـي التعليم: القدرات والسـلوك والثقة، برنامج التقييـم الدولي للطلاب
(L'égalité des sexes dans l'éducation : Aptitudes, comportement et confiance, PISA).
إصـدارات منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة، علـى الإنترنـت علـى ECD iLibrary, https://www.oecd-ilibrary.org/fr

• **يونسـكو، 2015**، دليل المسـاواة بين الجنسين في سياسـة تدريب المدرّسين وممارساته (A Guide for gender equality in teacher education policy and practices).
نُشر باللغة الفرنسيّة في عام 2017
Guide pour l'égalité des genres dans les politiques et les pratiques de formation des enseignants - UNESCO Bibliothèque Numérique.
على الإنترنت UNESDOC.

الفصل الثاني

مسائل تربوية

تشـمل أصـول التدريـس – منهجيّـات التدريـس والتعلّـم – كلّ مـا يحـدث فـي بيئـة التعلّم: التفاعـلات والتقييمـات، والمعـارف ومـواد التعلّـم، والتواصـل مـع الأُسـر والشـراكة مـع المجتمـع[39].

التفاعلات في المدرسة

تُشـرِك عمليّـة التنشـئة المدرسـيّة جميع العناصـر الفاعلة فـي المجتمع المدرسـيّ، إذ تنقل المعـارف والمعاييـر والقيـم، وتعمل باسـتمرار وبشـكل تفاعليّ، فـي جميع المسـاحات، بما فيهـا: الصـفّ والمكتبـة والملعـب وقاعـة الطعام والممـرّات، إلـخ... ونتيجةً لذلـك؛ يخوض الطّلَبَة في المدرسـة تجارب الحياة الجماعيّة المتنوّعة، وعند دراسـة تنظيم الحياة المدرسـيّة بالمُجمـل، يُلاحـظ أنّ الفتيات والفتيان لا يسـتفيدون من التجارب والفرص نفسـها، وغالبًا ما تكـون الطـرق والأسـاليب الفرديّـة والجماعيّة التـي باتت «طبيعيّـة» عبارةً عن آثار لأشـكال وصـور نمطيـة تمييزيّة، وتشـارك في (إعـادة) إنتاج أوجه عدم المسـاواة بين الجنسـين.

خضعـت العلاقـة بيـن الطّلَبَـة والمعلّميـن والمعلّمـات، والعلاقة بيـن الأقـران، للعديد من الأبحـاث التـي أظهرت أنّ هذه العلاقات متأثّرة بالتصـورات الاجتماعيّة الثقافيّة القائمة على التذكيـر والتأنيـث، حيـث يمكن إذًا ملاحظة الاختلافـات (النوعيّة والكميّة) بين الجنسـين من ناحيـة التوقّعـات والتفاعلات والتقييـم والعقوبات، يتصرّف المعلّمـات والمعلّمون من دون وعي بهذه المعاملات التمييزيّة وبنتائجها- ولا سـيّما- حين تشـكّل المسـاواة بين الجنسـين جـزءًا مـن القيـم المُعلَنة، وقد يحدث أيضًا أن يعامل المعلّمـات والمعلّمون الفتيات والفتيان بشـكل مختلـف، وبوعـي تـامّ، نتيجـة اتّباعهـم للقيـم والمعاييـر المهمّة في نظرهـم ونظر مجتمعهـم مثـل: احترام التقاليـد، وإلزام الفتيات بـأن يصبحنَ زوجـاتٍ صالحات، إلخ...

إذًا، بوعـيٍ أو مـن دون وعـي، قد يضـع المعلّمات والمعلمـون توقّعات تمييزيّـة للطّلَبَة بناءً علـى جِنسـهم وأصلِهـم الاجتماعـيّ أو غيرهـا مـن الخصائـص الاجتماعيّـة، فيُنظـر مثلًا إلى التعليـم فـي المدرسـة علـى أنّه مهنة مقتصـرة على المرأة، وإلـى الفتيات علـى أنّهنّ الأكثر مهـارةً فـي اللغـات، وإلـى الفتيـان علـى أنّهم أقـل تأنّيًا، إلـخ... حيث ترسـم هـذه التوقّعات تفاعـلات المعلّمين والمعلّمات مع الطّلَبَة. بالتالي، يُسـأل الفتيـان أكثر من الفتيات، وتُطلب منهم المسـائل المعقّدة، ويعطون وقتًا أطول لتحضير الأجوبة، أو يُسـمح لهم بالتدخّل أكثر فأكثـر مـن دون توقّـف. وبالطبع، بحسـب السـياقات الثقافيّـة، تكون الاختلافـات ملحوظةً نوعًـا مـا، أو تظهـر بشـكل مختلـف. قـد لا تُطلب من الفتيـات والفتيـان المهام نفسـها، أو قـد لا يتـم تشـجعيهنّ\م على ذلـك بالإصرار نفسـه، أو قد لا يتم تهنئة أحدهما رغم تشـابه الأداء.

الانحياز الجنسي في التفاعلات بين الكادر التعليمي والطّلَبَة في مدارس ابتدائيّة رسميّة في شنغهاي

«لاحظنـا فـي الصـفّ أنّ اختبـارات الفتيـان تحتوي على عـدد أكبر مـن العناصر الهادفـة إلـى توجيـه دراسـتهم وإرشـادها، بالإضافـة إلـى نصائـح مخصّصـة لتشـجيعهم علـى مواصلـة التفكيـر، وهي كلّهـا عناصر تظهـر أهميـة المتوقّع منهم. إذًا، بتقييم عمل الفتيان، يأمل المدرّسـون أن يكونوا أفضل أداءً ونشـاطًا فـي التفاعـلات القادمـة.» (ص. 26)

زانج دان، 2017، الانحياز الجنسي في التعليم في الصين:
تركيز المدرّسين المتمايز ونتائجه الاجتماعيّة في المدارس الابتدائية في شنغهاي
(Les biais de genre dans l'enseignement en Chine : la focalisation différenciée des enseignants et ses conséquences sociales dans des écoles primaires à Shanghai)
كرّاسات ما وراء البحار 276 (Les Cahiers d'Outre-Mer)
[على الإنترنت] | تمّوز/يوليو-كانون الأوّل/ديسمبر، رابط:
http://journals.openedition.org/com/8379

39 يتنـاول هـذا القسـم جزئيًـا تحليلات منشـورة في الكتـاب: المبادرة النسـويّة الأورومتوسطية، 2020، دليل موجّه إلى المعلّمات والمعلّمين فـي المدارس الابتدائيّة والإعداديّة والمعاهد في إطار برنامج «مكافحة العنف ضد النسـاء والفتيات في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسّـط (Guide destiné aux Enseignantes et enseignants des Ecoles et Collèges dans le cadre du programme Combattre la violence à l'encontre des femmes et des filles dans la région sud-méditerranéenne). يتضمّن أمثلة على نشاطات مختبرة في الصفوف.

تلعب اللغة المستخدمة للإشارة إلى الطَّلَبَة ومناداتهم دورًا بارزًا، وقد تؤدّي إلى عدم تسمية بعض مجموعات الطَّلَبَة أو زيادة حدّة التعارض بين الفتيات والفتيان (وثنائيّة الجنس) أو تعزيز الصور النمطية. ولتجنّب كافّة أشكال تمييز النوع الاجتماعي، يمكن إمّا استخدام المصطلحات الحياديّة، وإمّا استخدام المصطلحات في المؤنّث والمذكّر في وقت واحد.

في هذا الصدد، يعدّ أنموذج (السويد) مهمًّا، فمنذ نهاية الستينيّات، بدأت السويد بتنفيذ سياسة طامحة إلى المساواة بين الجنسين، إلّا أنّ اللغويين\ات رأوا أنّ صقل المساواة يتطلّب تطوّرات لغويّة بعد القوانين التي تمنح الإناث حقوقًا سياسيّةً واجتماعيّةً، حتّى لا تعود النساء مَمحيّات في اللغة، كما في « ترك ضمير han (هو) يشير إلى الرجل والمرأة على حدّ سواء، في حين أنّ الضمير المؤنّث hon (هي) لا يمكن أن يشير إلّا إلى المرأة.» [40] يشجّع اللغويّون\ات على استحداث الضمير hen(الضمير الحياديّ)، أي الشامل، الذي لن يُستخدم فعليًّا قبل عام 2000 في الوسط النسويّ، ليشير إلى الأشخاص الذين لا يدخلون التصنيف الثنائيّ رجل/امرأة، وليس إلى الإناث والذكور فحسب، في عام 2015، دخل الضميرhen معجم الأكاديميّة السويديّة. أمّا في فرنسا، فقد دخل الضمير المحايد من حيث النوع الاجتماعي iel (تقليص الضميرين il (هو) وelle (هي)) النسخة الإلكترونيّة من قاموس لو روبير (Le Robert) عام 2021.

حضانة «إيغاليا» (EGALIA) والتدريس المراعي لمنظور النوع الاجتماعي في السويد

«[...] فتحت حضانة إيغاليا أبوابها في ستوكهولم، انطلقت هذه المؤسّسة في تجربة غير مسبوقة من ناحية التدريس المراعي للنوع الاجتماعي، حيث تقوم الآليّة المتّبعة على منظور المساواة بين الجنسين في جميع النشاطات، فيستخدم فيها البالغون، عند حديثهم مع الأطفال، إمّا أسماءهم أو مصطلحات مثل Kompis (مصطلح بمعنى صديقة أو صديق، أي يشير إلى ذكر أو أنثى)، لكن يتجنّبون دومًا العبارات مثل «يا فتيات» أو «يا فتيان»، الضميران han (هو) hong (هي) ليسا ممنوعين، لكنّهما يُستخدمان بالتناوب مع الضمير الحيادي hen [...] في الأنشودات، وأغنيات الأطفال، وبعض الكتب القديمة التي تتضمّن صور نمطيّة حول الرجل والمرأة، يستبدل الموظّفون ضمير han «هو» بالضمير الحيادي hen ويولى اهتمام خاصّ لاختيار الكتب للأطفال.»

لو بوتييك ناتالي، hen والسعي إلى تحقيق المساواة في السويد
(Hen et la quête de l'égalité en Suède)
كرّاسات النوع الاجتماعي (Cahiers du Genre, 2020/2 (رقم 69)، ص. 205-229، على الإنترنت

[40] لو بوتييك ناتالي، hen والسعي إلى تحقيق المساواة في السويد
(Hen et la quête de l'égalité en Suède)
كرّاسات النوع الاجتماعي (Cahiers du Genre, 2020/2) (رقم 69)، ص. 205-229،
رابط:
https://www.cairn.info/revue-cahiers-du-genre-2020-2-page-205.htm

إنّ تقسيم الطلاب في الصف، سواء كان تلقائيًّا أم بتوجيه من المدّرس أو المدرّسة، ليس حياديًّا ولا وليد صدفة، وسوف يتحكّم بالتفاعلات. تدخل في تقسيم الطلاب عوامل الجنس، والانتماء الاجتماعيّ، والرغبة المدرسيّة، والسلوك... وبناءً على التوقّعات التعليميّة، يتمّ تغيير توزيع المقاعد – إلى دوائر في عمل المجموعات، وإلى صفوف في المحاضرات، إلخ... – مع غيرها من التقسيمات، فيستفيد الفتيان والفتيات من التفاعلات الجديدة والمتنوّعة، بين بعضهم البعض، وبينهم وبين المعلّمات والمعلّمين التي يغيّرون في النتيجة تصوّراتهم وتوقّعاتهم.

ينعكس تصوير مهنة الطالب الذكر ومهنة الطالبة الأنثى بشكل مختلف على طرق التقييم والعقاب، في هذه الحالة أيضًا، لا يتساوى الطلاب بسبب جنسهم، مما قد يقترن بخصائص اجتماعيّة أخرى.

بالنسبة إلى التقييمات، فبالرغم من أنّها تنال زخمًا في الأنظمة التعليميّة، تُظهر الدراسات أنّها تتضمّن تفريقًا بين الجنسين على ثلاثة مستويات: أوّلًا، قد تحمل أدوات التقييم المؤسّساتية (مثل برنامج التقييم الدولي للطلاب[41]) في طيّاتها صور نمطيّة.[42] ثانيًا، غالبًا ما تكون أحكام المعلّمين والمعلّمات التقييميّة، الناتجة عن عمليّة معقّدة، متمايزةً بحسب جنس الطَّلَبَة، مما قد يدعم منهجًا دراسيًّا خفيًّا، مع اختلاف في السلوك بحسب السياق الثقافي والتمثيلات الاجتماعيّة-وتمثيلات النوع الاجتماعي المفعّلة. وأخيرًا، يختلف سلوك الطَّلَبَة إزاء التقييمات التي يخضعون لها بحسب على جنسهم.[43]

أمّا العقوبات، فيتعرّض الفتيان لها أكثر من الفتيات، مما يعزّز بناء الذكوريّة بشكل يتعارض مع ما هو متوقّع من النظام المدرسيّ والتعليم القائم على المساواة.

إلّا أنّ التحليل (الذاتيّ) أو الملاحظات المتبادلة بين المعلّمين أو المعلّمات يسمحان بالتصدّي للانحياز القائم على النوع الاجتماعي، الذي يؤدّي إلى عد إيلاء الاهتمام نفسه إلى الفتيات والفتيان، وإلى الإضرار ببعضهنّ أو بعضهم، بحسب الاختصاصات والسياقات الثقافيّة، من خلال منعهم من تطوير جميع إمكانيّاتهم بالتساوي، حيث قد ترتبط الملاحظات بالوقت المتاح للفتيات والفتيان، وطبيعة الأسئلة المطروحة أو المهمّة المطلوبة بحسب الجنس، وتوزيع الطَّلَبَة، إلخ... وينبغي إيلاء اهتمام خاصّ إلى اللغة: هل هي شاملة؟ هل يُذكر جميع الطَّلَبَة، من دون استثناء؟ هل تُستخدم سهوًا عبارات نمطيّة لمناداة أحد، سواء كانت للذمّ (على غرار «الثرثارات») أو التعميم الذي يتّخذ ظاهرًا إيجابيًّا (مثل «لفتيات متأنّيات»)؟

في المنظور نفسه، يمكن النظر في أماكن التعلّم الأخرى، مثل المكتبة أو مركز التوثيق، التي قد تُعتبَر مخصّصةً للفتيات أكثر من الفتيان أو العكس، أو التي قد يستثمرها بعض

[41] برنامج التقييم الدولي للطلاب: تقييم أنشأته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يهدف إلى اختبار مهارات الطلّاب بعمر 15 سنة في القراءة والعلوم والرياضيات.

[42] توزيك ماري-كريستين، 2005، تقليل فوارق الأداء بحسب الجنس في تقييمات المؤسسات، أهو ممكن؟ دراسة تجريبيّة أولى

Réduire les différences de performances selon le genre lors des) évaluations institutionnelles, est-ce possible ? Une première étude .(expérimentale
[43] مراجعة العدد الخاص حول التقييمات من المجلّة الإلكترونيّة GEF العدد 7 الذي سيُنشر قريبًا.

الطّلّبَة بشكل تفاضليّ، بحسب التمثيلات الاجتماعيّة-الثقافيّة المهيمنة- وبالتالي قد تكون «مرتبطة بالنوع الاجتماعي». فهل يسود الظنّ مثلًا أنّ المطالعة «تعني الفتيات أكثر» أو أنّ مختبر المعلوماتيّة «يعني الفتيان أكثر»؟ في رياض الأطفال، هل يفضّل توجيه الفتيات نحو «بيت الدُمى» والفتيان نحو ألعاب البناء أو الألعاب الحركيّة، وبالأحرى هل يُمنع أحد الجنسين من بعض الألعاب؟

يكمن دور المعلّمات والمعلّمين في نشر الاستراتيجيّات التعليميّة لتشجيع الطّلّبَة - مهما كان جنسهم- على الحضور إلى مختلف أماكن التعلّم التي تسمح لهم بتطوير المهارات المختلفة. ويلعب جنس العاملين والعاملات في هذه الأماكن دورًا مهمًّا: هل جميع العاملين في المكتبة نساء (أو هل الأغلبيّة من النساء)؟ هل جميع العاملين في صالة المعلوماتيّة رجال؟ كيف تكون ردّة الفعل حين يكسر أحد الطّلّبَة الصور النمطيّة؟ لا بدّ إذًا من دراسة طريقة عمل المجموعات التي تلعب دور مثال للفئات الأصغر سنًّا. تُبنى المساواة الحقيقيّة يومًا بعد يوم، بإلقاء نظرة مختلفة على الممارسات وطرق التصرّف اليوميّة الأخرى، بما في ذلك أتفه التصرّفات: من يُكلّف بترتيب المكان؟ من الذي يمحو اللوح؟ من الذي يصطحب زميله أو زميلته إلى المستوصف؟

يعَدّ الملعب مكانًا آخر ملائمًا جدًّا لبناء منظور النوع الاجتماعي، فهو يسمح بتحليل التفاعلات بين الطّلّبَة. كيف يتشارك الطّلّبَة المكان والألعاب؟ ما الألعاب التي يلعبونها؟ هل ثمّة فصل مبنيّ على الجنس أو العمر؟ يؤدّي عدم وجود التعليم المشترك، وعدم ممارسة الألعاب نفسها، وعدم تساوي فرص الوصول إلى بعض الأماكن، إلى منع الفتيات والفتيان من تطوير المهارات، وتعليمهم أنّ هناك «مكان» مخصّص لكلّ منهم على أساس جنسه، وبالتالي تعليمهم مبدأ تراتبيّة الجنسين، وقد تتشكّل أذواقهم بناءً على أوامر البالغين أو الأقران المرتبطة بالجنس، وليس عن طريق الاختيارات الناتجة عن استكشاف الاحتمالات المتاحة لهم، وقد يولّد ذلك شعورًا بالظلم، كذلك يمكن إشراك الطّلّبَة في الملاحظة والتفكير الذي يجريه البالغون في الملعب، وفي كيفيّة استعادة العدالة وتشارك الأماكن والنشاطات. بالإضافة إلى ذلك، تظهر الملاحظة الدقيقة أنّ الألعاب تسبّب تفاعلات غير متجانسة مرتبطة بالنوع الاجتماعي.

نتيجة هذه التفاعلات غير المتوازنة إطلاقًا، تُطرح مسألة تنظيم أوقات لا يتواجد بها تشارك بين الجنسين**45** لإعادة التوازن، لا يُعدّ هذا التنظيم خاليًا من المشكلات لأنّه قد يؤدّي- على عكس الهدف المرجوّ- إلى وصم الصور النمطيّة وتعزيزها، من وجهة نظر الطّلّبَة والمعلّمات والمعلّمين. ينبغي إذًا الحذر عند دوزنة نسبة عدم وجود تشارك بين الجنسين، لتوضيح أهداف طريقة العمل هذه وجعلها ملموسةً. وعلى أيّ حال، يُفضّل أن يقتصر عدم وجود تشارك بين الجنسين على فترات زمنيّة محدّدة ومحصورة

45 يمكن قراءة النقاشات المهمّة حول الاختلاط وعدم الاختلاط في المقالات التالية: ماري كاترين، 2004، الاختلاط المدرسي : كثرة النقاشات وندرة الأبحاث
(Mixité scolaire : abondance des débats, pénurie des recherches)، العمل والجندر والمجتمع .194-189 ،11 ،(Travail, genre et sociétés)
https://doi.org/10.3917/tgs.011.0189
برو أنطوان، لنتيلون-كيستنر، فانيسا، هو، دينيس، 2016، عودة منع الاختلاط إلى المدارس.
حال الأبحاث، والإبقاء على المحظورات، و « إقحام الجندر »
(Le retour de la non-mixité à l'école. État des recherches, maintien des tabous et « doing gender »)
المجلة الفرنسية للتعليم، (Revue française de pédagogie)

الملعب المدرسيّ في اليابان

«يبدو القفز على الحبل لعبةً أنثويّةً نتيجة عدد الفتيات اللواتي يمارسنها في الصفوف العليا، إلّا أنّ الأطفال يستحدثون تباعًا طرقًا صبيانيّةً أو أنثويةً للعبة الحبل، فهذه اللعبة تتطلّب تارةً القوّة والقدرة على التحمّل والتحكّم، وهي صفات عادةً ما تُربَط بالفتيان، وطورًا التمكّن من القواعد والتعاون والانتباه، وهي صفات عادةً ما تُربَط بالفتيات، وبحسب المهارات التي تعزّزها اللعبة، يستطيع الأطفال إعادة تأكيد هويّة نوعهم الاجتماعي أو إسناد جنس إلى أحد زملائهم: إذًا، لعبة القفز على الحبل تولّد تفاعلات متنوّعةً متعلّقةً بالنوع الاجتماعي.» (ص. 36)

«[...] إنّ شكل الملاعب في اليابان- ولا سيّما من ناحية تهجيزاتها (الدواليب والمراجيح والعواميد الثابتة والأكواخ الصغيرة والسلال والصحن الطائر وقفص الأرانب)- يسهّل تقسيم الأطفال اليابانيين في مجموعات تتطوّر خلال مدّة الفسحة حول ركن معيّن من التجهيزات، حيث تعدّ عناصر المقارنة هذه مهمّةً: فهي تظهر في الوقت نفسه أنّ الاختلافات بين الجنسين تنعكس مكانيًّا وبشكل مرئيّ في الملاعب اليابانيّة، لكنّها تنتشر بحسب طرائق مختلفة جدًّا عن البلدان الأوروبيّة والشرقيّة والولايات المتّحدة، في هذا الصدد، لا يشغل الفتيان تلقائيًّا المكان المحوريّ، ولا تُبعَد الفتيات حتمًا إلى الصفوف الخلفيّة من الملعب: الهيمنة الذكوريّة في الملاعب ليست سوى بنيان اجتماعيّ لا يزال أقلّ ظهورًا في الملاعب اليابانيّة.» (ص. 52)

هينينغر ألين، 2017، المدرسة الابتدائيّة اليابانيّة: التفاعلات المتنوّعة المرتبطة بالنوع الاجتماعي
(L'école élémentaire japonaise: des interactions de genre variées)
كرّاسات ما وراء البحار (Les Cahiers d'Outre-Mer)
[على الإنترنت] 276 | تمّوز/يوليو-كانون الأوّل/ديسمبر.

منتدى المربّيات الأفريقيّات وأندية الفتيات

«أسّس منتدى المرّبيات الأفريقيّات مجموعةً من أندية Tuseme (بالعربيّة: لنتكلّم من دون خجل) للفتيات في شرق أفريقيا وغربها، بهدف مساعدة الفتيات على تحديد المشكلات الاجتماعيّة التي تواجه تعليمهنّ وعلى تحليلها وحلّها، بإشراف معلّمين\ات مدرَّبين\ات مسبقًا، تسمح هذه الأندية للفتيات بتعزيز قدرتهنّ على التعبير والتواصل واتّخاذ القرارات، وقد أظهرت دراسات عدّة الفوائد المباشرة على الفتيات المشاركات في المشروع من ناحية تقدير الذات والتمكين، وأظهرت دراسات أخرى عدم استمراريّة هذا النوع من الأندية بعد سحب الدعم». (ص. 15)

الوكالة الفرنسيّة للتنمية، 2015، صندوق الأدوات الخاص بالنوع الاجتماعي: التعليم والتدريب المهنيّ والتوظيف (Boîte à outils genre : éducation, formation professionnelle et emploi)، باريس، الوكالة الفرنسيّة للتنمية

تستطيع المدرسة، بما فيها من تفاعلات تنتج عنها، أن تؤدّي إلى التمكين... شرط إلغاء فكرة النوع الاجتماعي، أي من خلال إرشاد كلّ متعلّم أو متعلّمة إلى خياراته المتاحة، وليس بالنظر إليهم بناءً على جنسهم (أو غيره من الخصائص)، وذلك ليتمكّن كلّ شخص من الاستكشاف ومن التعبير عن إمكانيّاته وأذواقه، وقد أظهرت الدراسات أنّ التحرّر من الصور النمطيّة المتعلّقة بالنوع الاجتماعي يحقّق نتائج دراسيّة أفضل، لدى الفتيات الفتيان على حد سواء.

أساليب الالتفاف التعليميّة

نظرًا إلى دلالات الاختصاصات، وربّما إلى «أوجه عدم الكفاءة» التي يتعلّمها الطّلّبَة، يستطيع المعلّمون والمعلّمات في هذا المجال، كما في غيره من المجالات، التفكير في المقاربات وأساليب الالتفاف التي ينبغي تنفيذها لتخطّي العقبات، والأحكام المسبقة، وإنجاح الجميع، أو بكلّ بساطة لضمّ الطّلّبَة إلى الأنشطة من دون التسبّب بردود فعل سلبيّة وإحباط.
قادت الدراسات في علم النفس الاجتماعيّ، المتعلّقة بالتهديد الذي تشكّله الصور النمطيّة (مراجعة الإطار)، بعض المعلّمين والمعلّمات إلى تنفيذ استراتيجيّات في الرياضيات أو التربية البدنيّة، بهدف «تلطيف المهمّة» باستخدام المهارة نفسها، على سبيل المثال: يمكن تلطيف المهمّة من خلال طرح سؤال هندسيّ على شكل نشاط رسم، ليكون أقلّ صعوبةً على الفتيات، أو إعادة تسمية التعبير الجسدي بـ «مسار المحارب»، فيتقبّله

الفتيان أكثر، وذلك لتحفيز مشاركة الإناث والذكور، غير أنّ هذه الأساليب يجب أن تشكّل أيضًا فرصة لإعادة النظر بالصور النمطيّة وإلغائها، وإلّا فقد تتحوّل إلى خدعة يكتشفها الطّلّبَة سريعًا (إذا تمّ الاكتفاء بتغيير التسميات مثلًا)، أو حتّى تعزّز الصور النمطيّة المرتبطة بالنوع الاجتماعي، على سبيل المثال: ستستمر بعض الفتيات بالاعتقاد بأنّ الرياضيات ليست في دائرة اختصاصهنّ، وسيواصل بعض الفتيان الاعتقاد بأنّ التعبير الجسدي نشاط مخصّص للفتيات.

تتعدّد المسارات[46] المقترحة لشمل جميع الطّلّبَة في العمليّات التعليميّة مهما كان الاختصاص: أوّلًا، لا يجب أن يغيب عن الأذهان أنّ المجموعات المقسّمة على أساس الجنس ليست مجموعات متجانسة: لا تنطبق الصور النمطيّة على جميع الفتيان والفتيات؛ لكلّ تنشئته المختلفة. بعد ذلك، يمكن تنويع النُهُج التعليميّة للعمل على المهارات. وأخيرًا، من المهمّ عرض الأهداف المرجوّة من المهامّ على الطلّاب، أي ضمّها إلى عمليّات التعلّم بجعلها مفهومة.

خطر الصور النمطية

«يظهر خطر الصور النمطية في المواقف التي يخشى فيها الأفراد تأكيد صورة نمطيّة سلبيّة تتعلّق بمهارات الفئة التي ينتمون إليها، بنظرهم أو بنظر الآخرين [...] بالإضافة إلى القلق الطبيعي الذي يشعر به الأشخاص عند مواجهة اختبار صعب، قد تؤدّي الخشية من تأكيد التوقّعات السلبيّة التي تنقلها الصور النمطيّة إلى ضغط إضافيّ قد يتداخل مع الأداء الذهنيّ ويؤدّي إلى أداء مضادّ.» (ص. 352)

غوتييه كيم، وآخرون، 2020، تأثير خطر الصور النمطية: لمحة عامّة، والآليّات، والنتائج على الأداء الذهنيّ لدى كبار السنّ (Effet de menace du stéréotype : historique, mécanismes, et conséquences sur les performances cognitives des personnes âgées)
مجلّة فسيولوجيا الأعصاب (Revue de neuropsychologie)، العدد 12، رقم 4، ص. 351-357.

46 على سبيل المثال، أنكا إدريسي نعيمة، غالوت فاني، باسكييه غاييل، 2018، تدريس المساواة بين الفتيات والفتيان (Enseigner l'égalité filles-garçons)
باريس، دونو (Dunod)، مجموعة «صندوق أدوات الأستاذ» (La Boite à Outils du professeur)

يمكـن أيضًـا تخصيـص أوقـات للعمـل مـع الطـلّاب علـى موضـوع أوجـه عـدم المسـاواة، بحسـب المسـتوى المدرسـيّ، باسـتخدام أدوات متنوّعة، وبإشـراك مواد مدرسـيّة مختلفة (مراجعـة الأمثلـة في الإطـارات).

درع الصور النمطيّة الحصين، إعداد ساندرين مارو، مدرّسة وباحثة في علم النفس، جامعة غرب باريس نانتير

يكمـن الهـدف فـي إشـراك الشـباب فـي النقـاش حـول الاختلافـات بيـن الجنسـين وجعلهـم يكتشـفون مـا يحمـل أوجـه عدم المسـاواة مـن بين هـذه الاختلافـات، في الجلسـة الأولـى، يعبّـر كلّ مـن الفتيـات والفتيـان عـن مجموعـة الصـور النمطيّـة التي يعرفونهـا عـن الجنس الآخر، وفي الجلسـة الثانية، يكون الجنـس الآخر موضوع النقاش.

أكاديميّة بواتييه – مهمّة المساواة بين الفتيات والفتيان
(Académie de Poitiers - Mission égalité filles-garçons)
2019، مواجهة أعمال العنف المبني على النوع الاجتماعي في المدرسة :
ملفّ تدريب لمنسّقي ومنسّقات المساواة بين الفتيات والفتيان
(Agir contre les violences sexistes à l'école : dossier de formation
à destination des référentes et référents égalité filles garçons)
على الإنترنت : مارو ساندرين، 2011، اكتشاف أوجه عدم المساواة المخفيّة وراء الاختلافات
(Repérer les inégalités que masquent les différences)
الكرّاسات التربويّة (Les Cahiers pédagogiques) رقم 487، شباط/فبراير، ص. 51-52.
N°487 - Filles et garçons à l'école (unige.ch)

هجوم إلكترونيّ على التحيّز القائم على النوع الاجتماعي، مسابقة الفيديو الدوليّة الشبابيّة

علـى مدى عشـرة أعوام من إصدارات «هجـوم إلكترونيّ على التحيّـز القائم على النوع الاجتماعـي» (Buzzons contre le sexisme)، تـمّ إنشـاء أكثـر مـن 1000 فيديـو، وحشـد أكثـر من 12000 شـابًّا وشـابّةً، في فرنسـا وغيرها مـن الدول، بما فيهـا ألمانيا وبلغاريـا وكمبوديـا والكونغـو والدنمـارك وإسـبانيا وجورجيـا وبريطانيـا وموريشـيوس وإيطاليـا واليابـان والبرتغـال والسـلفادور وسويسـرا وتركيا وجمهوريـة فانواتو...

حيـث يقترح الإصدار الحادي عشـر موضـوع الفنّ، وتحديدًا «كيف يمكـن للفن أن يكون مصـدرًا للوعـي والتغييـر المجتمعـيّ؟ هل النسـاء نشـطات جـدًّا في جميـع المجالات الفنّيّـة (وإن لـم يُسـلّط الضـوء عليهـنّ في أغلـب الأحيان)، وبأيّ وسـيلة تـروي هؤلاء الفنّانـات أحلامهـنّ وكيـف يعبّرن عـن غضبهنّ؟ والأهـمّ من ذلك، كيـف توصلون أنتم رسـالتكم ضـدّ التمييـز القائـم على النـوع الاجتماعي، من خـلال ربط الابتـكار بالالتزام؟ يمكنكـم الاسـتلهام من الفيديوهـات الفنّيّة والأفـلام التجريبيّة.»

الفيديوهات الفائزة وتعليمات المشاركة في المسابقة متوفّرة على الموقع التالي :
https://matilda.education/mod/page/view.php?id=641

الكتب المدرسيّة والمواد التعليميّة[47]

بالنسـبة إلـى بعـض الطَّلَبَـة وأهاليهـم حول العالـم، تُعـدّ الكتب المدرسـيّة مصدرًا أساسـيًّا للتدريـب علـى الكتابـة والوصول إلى المعرفة، وبالنسـبة إلى الـكادر التعليمـيّ، يبدو الكتاب مصـدرًا تعليميًّـا جوهريًّـا، وفريدًا أحيانًـا، فهو يتضمّن مبـادئ المنهاج العامّـة، ويرتّب التقدّم التعليمـيّ، وهو أسـاس التقييم، والواقع أنّه قد يشـارك في التدريـب الذاتي ومعالجة نقص المؤهّـلات، فـي هـذا الإطـار، يُعـدّ «كتاب الأسـتاذ» إسـهامًا قيّمًـا يعـزّز تأثير الكتـاب على الطَّلَبَـة. وفـي النهايـة، يبقى الكتـاب أقلّ الوسـائل تكلفةً، ويسـهل نقله واسـتعماله، ومن هنـا، يأتـي الدور الرئيسـيّ الذي يحتفـظ به الكتاب المدرسـيّ في عالمٍ تتعدّد الوسـائط فيه علـى نحوٍ غيـر متكافئ.

تتعـدّد وظائف الكتاب بالنسـبة إلى الطلّاب والطالبات، فهو يشـارك فـي التعليم، إذ يَجمع

47 المبـادرة النسـوية الأورومتوسـطية، 2020، دليـل موجّـه إلـى المعلّمـات والمعلّمين في المدارس الابتدائيّة والإعداديّة والمعاهد في إطـار برنامـج «مكافحـة العنف ضد النسـاء والفتيات فـي منطقة جنوب البحـر الأبيض المتوسّـط»
(Guide destiné aux Enseignantes et enseignants des Ecoles et Collèges dans le cadre du programme Combattre la violence à l'encontre des femmes et des filles dans la région sud-méditerranéenne).

معارف اختصاص معيّن ليضمن تعليمًا متساويًا في عمرٍ معيّن، ويشارك في التنشئة من خلال نقل نماذج من التصرّفات الاجتماعيّة والمعايير والقيم. وهكذا، يساهم الكتاب المدرسيّ في بناء هويات النوع الاجتماعي والروابط الاجتماعيّة الخاصّة بالجنسين في المجتمع، عن طريق تمثيلات النوع الاجتماعي والعلاقات بين الجنسين التي يتضمّنها.

تفسّر هذه الأسباب كلّها الاهتمام المستمرّ بالكتاب المدرسيّ لتعزيز المساواة بين الجنسين، علمًا أنّ كلّ مادّة تعليميّة تحتوي على هذه الإمكانيّات. (مراجعة القسم 3، 5. تحليل الكتب المدرسيّة، توغو، ص. 169). غير أنّ دراسات كثيرة منذ السبعينيّات تُبرز الجنسين بصورةٍ غير متوازنة، وتستمرّ بالرغم من الحملات ضدّها، فتتضمّن مثلًا عددًا قليلًا من الشخصيات الإناث المقيّدة بأدوار اجتماعيّة محدودة، ولا تحظى بالتقدير الكافي، ولا تتمتع بعلاقات اجتماعيّة كافية، مقابل أعداد مهيمنة من الذكور، أغنى من الإناث من ناحية الصفات الشخصيّة والنشاطات والوظائف الاجتماعيّة، وأكثر نشاطًا، وأكثر إنسانيّةً نوعًا ما، مما يظهرهم كعناصر محايدة وعالمية النطاق.

تمثيلات النوع الاجتماعي غير المتوازنة، مثال كوريا الجنوبيّة

على الرغم من أنّ كوريا الجنوبيّة تراجع كتبها من ناحية المساواة بين الجنسين دوريًّا منذ نهايات التسعينيّات، لا يزال محتوى الكتب يرتبط بشدّة بالنوع الاجتماعي، وإن كان فهم تأثيره على الطَّلَبَة صعبًا.

«بناءً على تحليل المِهن المُمَثَّلة في كتب المدرسة الابتدائيّة، يبدو أنّ الرجال يلعبون دورًا مهمًّا في المجال التاريخيّ والاقتصاديّ والسياسيّ والثقافيّ والرياضيّ، ويُمثّلون أكثر من النساء، أمّا بالنسبة إلى مهنة التعليم، فعادةً ما يكون الرجال هم من يدرّسون المواد العلميّة، والنساء هنّ اللواتي يدرّسنَ الطبخ والموسيقى. على الرغم من مكانات النّساء وأدوارهنّ المتنوّعة، يساهم مضمون الصور في الكتب في تعزيز الصورة النمطيّة القائلة «إنّ الرجل متفوّق وحرّ ونشط في حين أنّ المرأة ذات مستوى أدنى ومحدودة وخاضعة...»

شيون إستيل وهينينغر ألين، 2018، إصلاحات لتحقيق المساواة بين الجنسين في المدرسة: حالة كتب المدرسة الابتدائيّة في كوريا الجنوبيّة
(Des réformes pour l'égalité des genres à l'école : le cas des manuels d'école primaire en Corée du Sud)
كرّاسات ما وراء البحار (Les Cahiers d'Outre-Mer) [على الإنترنت]، 276، تمّوز/يوليو-كانون الأوّل/ديسمبر.

حتّى لو كانت الكتب المدرسية تندرج بالدرجة الأولى ضمن سلسلة إنتاج واستخدام («مراحل إعداد الكتاب») معقّدة وخاصّة بكلّ بلد، لا تزال الروابط موجودةً ومتنوّعةً وديناميكيّة بين الأقطاب والجهات الفاعلة فيها، وتبقى عمليّات التأثير عديدةً وتفاعليّةً، ويعدّ هذا التشابك بين الجهات المعنيّة أساسًا لجعل الكتب أداةً لنشر المساواة بين الجنسين، في المجتمع بشكل عام، وليس في المدرسة فحسب، ونتيجة ذلك؛ يمكن النظر في الاستخدامات الاجتماعيّة، بالإضافة إلى الاستخدام التعليميّ التقليديّ[48]. وكذلك، يمكن اتّخاذ مبادرات تحسين الكتب المدرسيّة على مستويات عدّة، ويمكن تشارك المسؤوليّات: ولا سيّما من قبل الدول، ودور النشر، والمعلّمين والمعلّمات.

جهات فاعلة مُؤثّرة ومُتَأثّرة

يمكن للفاعلين والفاعلات:

- أن يكون لهم تأثير في الكتب المدرسية أو في جهات فاعلة أخرى، ومن الأمثلة على ذلك أنّ الناشِر يؤثّر بعمله في مجال النشر، تأثيرًا مباشرًا في مضمون الكتاب وتأثيرًا غير مباشر في المعلّمين\المعلّمات من خلال التدريب على استعمال الكتاب؛ أمّا هيئات التعليم السياسيّة فهي تؤثّر في الكتب وفي دور النشر عن طريق المناهج والتراخيص.

- أن يتأثّروا بالكتب المدرسيّة أو بغيرهم من الجهات الفاعلة. ومن الأمثلة على ذلك تأثّر الطَّلَبَة بالكتب المدرسيّة وبالمعلّمين\المعلّمات، ويمكن أن تتأثّر دور النشر بالأبحاث الجامعيّة.

- أن يُؤثّروا ويَتأثّروا في آن معًا، لأنّ مراحل إعداد الكتب تتّسم بالديناميكية، ولأن التفاعلات متبادلة، ومن الأمثلة على ذلك أنّ أولياء الأمور يتأثّروا بالكتب المدرسيّة، لكن يمكنهما أيضًا أن يطلبا تعديل مضمونها.» (ص. 71)

بروجاي كارول وكرومر سِلفي، 2008، كيفية تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال الكتاب المدرسي، باريس، اليونسكو، على الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC)

48 يتوفّر الكثير من الأمثلة في بروجاي كارول وكرومر سِلفي، 2008، كيفية تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال الكتاب المدرسي باريس، يونسكو، على الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC)

تأتي الكتب المدرسية دائمًا كاستجابة لسياسة تعليمية، أو حتى لسياسات الكتب والقراءة، وتندرج هذه السياسات في برامج، خاصةً وأنها مكيفة مع الحقائق والاحتياجات الوطنية، ويمكن أن توجّه وزارة التربية الوطنية دعوة لتقديم المناقصات على الكتب المدرسية، التي يمكن أن تخضع أيضًا لاستعراض أو عملية اعتماد أو تقييم وتحقق من صحّة معلوماتها أو يمكن حتى تصنيفها على أنها مدعومة، حيث توصي اليونسكو باغتنام فرص تغيير أساليب التدريس والمناهج الدراسية، بين أمور أخرى، أو حتى فرص إعادة بناء النُظُم التعليمية، وذلك لإصدار كتب مدرسية جديدة تتناول مسألة المساواة ومحتوى الكتاب المدرسي والتفاعلات، وما إلى ذلك (اليونسكو، 2005، استراتيجية اليونسكو الشاملة للكتب المدرسية ومواد التعلّم).

مبادرات في مجال الكتب المدرسية، مثال كيبيك

«في كيبيك، تُقدَّم الكتب المدرسية إلى مكتب الموافقة على المواد التعليمية (BAMD)، الذي تأسس عام 1980، والذي يضع معايير صارمة تتعلق بالصور النمطية للنوع الاجتماعي من خلال تحليل نوعي وكمي يحدد الشخصيات المصنفة حسب نوع الجنس لكل من الرسوم التوضيحية والنصوص، للتأكد من أن الخصائص الشخصية للشخصيات فيها غير ممثّلة بطريقة نمطية. وبعد موافقة المكتب على الكتاب، يتم إرساله إلى الوزير، الذي يجوز له أيضًا أن يبدي تحفظاته على محتواه. إضافةً إلى ذلك، ينشر مكتب الموافقة على المواد التعليمية أدلة للناشرين\ات والمؤلفين\ات والمعلمين\ات. ومن بين المواد التي ينتجها المكتب والموجهة إلى مؤلفي المواد التعليمية، دليل يحمل عنوان «كتابة أدلة تعليمية غير متحيزة جنسيًا.» (ص. 17)

بوسكيت دانييل، فويو فرانسواز، كوليه مارغو، فورتيك يسيلين، 2017، التدريب في مجال المساواة بين الجنسين: جعل موظفي التدريس والتعليم قوة دافعة للتعلم ومشاركة تجارب المساواة، باريس، المجلس الأعلى للمساواة (HCE) بين النساء والرجال بشأن التدريب في مجال المساواة بين الفتيان والفتيات.

يمكن للمعلّمات والمعلّمين أيضًا أن يكونوا من مؤلفي الكتب المدرسية والمدربين\ات والمقيّمين\ات وما إلى ذلك، ليساهموا بالتالي مباشرةً في تحسين الكتب المدرسية، في بعض السياقات، بوسعهم اختيار الكتب المدرسية، وبشكلٍ عام، يتعلق الأمر بإيلاء الاهتمام للتمثيلات التي تُستخدم في المواد التعليمية، إن كان ذلك في الكتب المدرسية أو الأدبيات أو مجلات الشباب أو الإنتاج الثقافي. والهدف من ذلك هو ضمان وصول

الطَّلَبَة إلى تمثيلات متنوعة توسّع نطاق الاحتمالات المتوفرة أمامهم، وفي حين أن الكتب المدرسية وأدوات التعلم نادرة، فإن العمل مع الطلاب على أدوات التعلم الخاصة بهم منذ سن مبكرة قد يكون فعّالًا، والواقع أن هذا يزيد من الوعي بالتمثيلات النمطية، ويعزز قدرات التفكير النقدي، ويشجع على ابتكار تمثيلات جديدة أكثر تنوعًا،على سبيل المثال: بالنسبة للطلاب الأصغر سنًا، يمكن أن نطلب منهم الاطّلاع على الصور في الكتب ومن ثم رسم صور لنساء أو رجال في العائلة، لنتمكّن نتيجةً لذلك من ملاحظة التنوع في السمات والمواصفات البدنية والأنشطة وغيرها من الجوانب التي لا تنعكس دائمًا في الكتب، وفي المدرسة الابتدائية، يمكن أن نطلب منهم أن يعددوا الشخصيات وأنشطتها وأن يقارنوها وفقًا لنوع الجنس، وفي مراحل المدرسة الأكثر تقدّمًا، يمكن أن يركز التحليل على كتب التاريخ المدرسية مع التفكير في الشخصيات «المنسية».

في العديد من الدول، يُعد أَدَب الأطفال وسيلة تعليمية رئيسيّة في حد ذاته، على الرغم من تطوير وسائط أخرى، حيث يُعتبر عاملًا لتحقيق النجاح الأكاديمي وضمانًا له ووسيلةً لتعزيزه، مما يضمن الوصول إلى اللغة والثقافة السائدتين، حيث لا تُعَرّف الكتب الطفل بالكلمة المكتوبة فحسب، بل ترافقه في اكتشافه للجسد والعواطف والعلاقات الأسرية والاجتماعية والعالم، علاوةً على ذلك، تُعد الطفولة مرحلة مهمة من الحياة لتعلّم القراءة، وهي أكثر مرحلة نقرأ فيها (على سبيل المثال في فرنسا) فهل ينبغي لنا إذًا أن نتخلى عن التراث الثقافي الذي جُمع على مر القرون عندما لم تكن قيمة «المساواة» تنطبق بعد؟ الإجابة البسيطة هي بالطبع لا، ولكن الأمر يتعلق باقتراح مجموعة متنوعة من الكتابات التي تحتوي على نماذج متعددة من الإنسان، مع اختيار الكتب والمجلّات في الوقت نفسه حسب مستواها الأدبي والفني، والهدف من ذلك هو إتاحة الفرصة لكل شخص ليطوّر نفسه بنفسه وفقًا لرغباته، وفي علاقة مساواة مع الآخرين، قد لا يكون الكتاب في حد ذاته متحيزًا جنسيًا، لكن المجموعة المُشكّلة، أي حقيبة كتب القراءة وقائمة القراءة والمكتبة، يمكن أن تكون في نهاية الأمر متحيزة جنسيًا إذا لم تقدّم مجموعة متنوعة من نماذج الإنسان، من الأطفال والبالغين، وإذا لم تشتمل على مختلف أنواع العلاقات بين الشخصيات، ويمكن أن تؤدي هذه الجهود الهادفة إلى الاستكشاف إلى تحقيق توازن أفضل في المجموعة.

يجب منح امتياز للكتب التي تبدي استعدادًا لإظهار حالات جديدة أو غير متوقعة لكل من الفتيان والفتيات، والنساء والرجال.
(يمكن الاطّلاع على القسم 3، 4، مشروع G-Book، شراكة بين ستة بلدان أوروبية (Le projet G-Book, Partenariat de six pays européens) ص. 164.

خواطر ختامية

تحافظ المدرسة بحكم الضرورة على صلات مع عائلات الطّلّبة الأصغر سنًا، لكن غالبًا ما تضعف هذه الصلات مع تقدم مراحل الدراسة، ومع ذلك، فإن معدّلات إبقاء الطّلّبة في المدرسة في مناطق معينة ونجاح الطّلّبة في كل المناطق يتحسنان عن طريق التواصل مع العائلات، الأمر الذي تبرز أهميته خاصة عند اختيار التوجه المهني، وذلك لشرح الفرص التعليمية و/أو المهنية وتشجيع الطّلّبة على متابعة دراستهم.

بالإضافة إلى ذلك، من المهم أن تشرح المدرسة، في اجتماعات بداية العام الدراسي وفي نظامها الداخلي وفي ميثاقها على سبيل المثال، مهامها وأهدافها وتوقعاتها، التي قد تشمل تعليم القيم، وتعزيز المساواة بين الجنسين والمواطنة ومكافحة التمييز، على الرغم من أن القيم والممارسات الأُسرية قد تختلف، علاوةً على ذلك، على المدرسة أن تأخذ في الاعتبار تنوع النماذج الأُسرية؛ ولذلك يجب تهيئة مساحة للحوار لتجنب أي سوء فهم، أو أي توتر، أو أي تمييز سواء كان واعيًا أو غير واعٍ، ومن ثمّ يمكن إشراك الأُسر خلال المرحلة المدرسية بجهود التوعية بمواضيع المساواة بين الجنسين، سواء كان ذلك في سياق المشروع المدرسي أو المواد التعليمية أو المشاكل المجتمعية (الزواج المبكر، والعنف الجنسي، إلخ...).

من هذا المنظور، لتعزيز الإجراءات الهادفة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، يجب أن تبنيَ المدارس شراكات مع مختلف منظمات المجتمع المدني، وبالتالي إنشاء ديناميكية محلية وشبكة إقليمية من الجهات الفاعلة، وشبكة من الموارد.

(يمكن الاطّلاع على القسم 3، 2. إنشاء شبكة مشتركة بين المؤسسات
Mettre en place un réseau inter-institutionnel، فرنسا، ص. 152

مطالعة إضافية

• **بروجاي كارول، كرومر سيلفي، 2008**، كيفية تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال الكتاب المدرسي (Comment promouvoir l'égalité entre les sexes par les manuels scolaires ?) باريس، اليونسكو (النسخة الإنكليزية، 2009، النسخة المعززة باللغة العربية 2015)، على الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC).

• **كرّاسات ما وراء البحار 2017، (CAHIERS D'OUTRE-MER)**
التعليم في آسيا : الاختلاط والمساواة بين الجنسين وقضايا الفضاء
(Éduquer en Asie : Mixité, égalité des sexes et enjeux spatiaux)
الإصدار رقم 276، على الإنترنت.

• **مركز هوبرتين أوكلير،** صندوق معلومات افتراضي للمساواة بين الرجل والمرأة حول العديد من المواضيع.
مجموعات أدوات مصممة لتأهيل المهنيين حتى يكون بمقدورهم تعزيز المساواة بين الجنسين، في مجالات اختصاص كل منهم. هذه الأدوات ديناميكية وتفاعلية، فهي توفر جهات اتصال وموارد مدمجة مع العناصر والنصوص، من أجل تنفيذ ورش عمل وتدخلات مخصصة لمختلف الجماهير.
بشكلٍ خاص، هناك صندوق المعلومات عن الطمث: صندوق المعلومات عن الطمث/ عدم القدرة على الوصول إلى مواد النظافة النسائية (موقع genial.ly)، وصندوق المعلومات عن التعليم، الدرجة الأولى والثانية: صندوق المعلومات البيبليوغرافية من الدرجة الأولى (موقع genial.ly) وصندوق المعلومات البيبليوغرافية من الدرجة الثانية (موقع genial.ly).

• **المركز الإقليمي الفرنكفوني من أجل أوروبا المركزية والشرقية (CREFECO)، المنظمة الدولية للفرنكوفونية، 2018، (OIF)** المساواة بين الرجل والمرأة: مكافحة الصور النمطية للنوع الاجتماعي: الدليل التربوي
(Égalité entre les femmes et les hommes: la lutte contre les stéréotypes de genre: guide pédagogique)
باريس، المنظمة الدولية للفرنكوفونية .

• **شافريي ديدي، 2017،** الآثار المعرفية للتقييم التكويني في (إعادة) إنتاج النوع الاجتماعي
(Implications épistémologiques de l'évaluation formative dans la (re)production du genre), Revue GEF (1) ،30-39.
تم الاطّلاع عليها على الموقع الإلكتروني https://revuegef.org

• **هاينـزن صموئيل دير، 2019،** المسـائل والقضايـا الأخلاقية المرتبطـة بالنوع الاجتماعي فـي التعليـم. الأخلاقيـات في التعليم والتدريـب، ملفات GREE، خريـف، على الإنترنت.

• **المبادرة النسـوية الأورو-متوسطية 2020،(IFE-EFI)**، دليل المعلمين في المدارس والكليـات، على موقع www.efi-ife.org على الإنترنت.

• **ماتيلدا (موقع إلكتروني)**، عيش المساواة، فيديوهات تربوية، matilda.education.

• **مجلـة GEF (منظـور النـوع الاجتماعـي فـي التعليـم والتدريـب)،** العـدد 7 الـذي سـيصدر بشـأن التقييـم، https://revuegef.org.

• **اليونسـكو، 2017،** حـل الشـفرة: تعليم الفتيات والنسـاء في مجال العلـوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات
(STEM) (Dechiffrer le code: l›education des filles et des femmes aux sciences, technologie, ingenierie et mathematiques (STEM),)
باريس، اليونسكو، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC).

• **اليونسـكو، 2019،** مجموعـة أدوات شـبكة النـوع الاجتماعـي فـي التعليـم فـي آسـيا والمحيـط الهـادئ (GENIA): تعزيـز المسـاواة بيـن الجنسـين فـي التعليم مكتب اليونسـكو فـي بانكـوك والمكتـب الإقليمـي للتربية فـي آسـيا والمحيط الهـادئ (الطبعة الخامسـة)، مكتبـة اليونسـكو الرقميـة (UNESDOC).

الفصل الثالث

مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي

العنـف فـي المدرسـة هو عنف متعدد الأوجه وواسـع النطاق، يؤثر فـي الطلاب\الطالبات وفـي الموظّفيـن\ات وبخاصّـة الموظّفـات فـي المؤسسـات المدرسـية فـي جميـع أنحـاء العالـم، حيـث يمكن ممارسـته بيـن الطلاب\الطالبـات، وبيـن الموظفيـن\ات التربويين\ات، ومـن قبل الموظفيـن\ات التربويين\ات على الطلاب\الطالبات، يجـب أن تؤخذ هذه الأبعاد كلّهـا فـي الاعتبار، بدون التحفّظ عن مناقشـة مواضيع تُعتبر من المحرّمات، ويشـمل العنف مجموعـة واسـعة من السـلوكيات، بما فيهـا العقاب البدني، والتنمر المدرسـي، والتسـلّط، والعنـف المبنـي علـى النـوع الاجتماعـي، والعنـف الجنسـي، ويتّخذ أشـكالًا عـدّة، بما في ذلك العنف اللفظي والنفسـي والجسـدي والجنسـي (الاطّلاع على القسـم الأول، الفصل الأوّل).

يَسـمح مفهـوم «الاسـتمرارية» (مراجعـة الإطـار) بربط أنـواع العنـف ببعضها بـدون ترتيبها حسـب الأهميـة، ويتيـح اعتمـاد نهج شـمولي، وتعبئـة الهيئـة التعليميـة بأكملهـا، ذلك أن العقبـات التـي تحـول دون الوقايـة ومراعـاة الأوضـاع هـي «ثقافيـة ومؤسسـية علـى حد سـواء، وتشـمل الأسـباب الهامة لاسـتمرار العنف: الصمت، والبيئة القانونية، وسـوء تنفيذ النصـوص القانونيـة، وعـدم كفايـة نظـم التدخـل، وأسـاليب توظيـف المعلمين\المعلّمات وتدريبهم».

(وزارة الخارجيـة والشـؤون الأوروبيـة، الوكالـة الفرنسـية للتنميـة، 2012، العنف بين الجنسـين في المدارس فـي أفريقيا جنوب الصحـراء الكبـرى الناطقـة بالفرنسـية. فهـم تأثيره فـي تعليم الفتيات من أجـل مكافحته بشـكل أفضل ص. 02.
(Les violences de genre en milieu scolaire en Afrique subsaharienne francophone. Comprendre leurs impacts sur la scolarisation des filles pour mieux les combattre).

استمرارية العنف الجنسي

«[...] جميـع أشـكال العنـف الجنسـي خطيـرة وتخلّـف آثـار: فاسـتقطاب الاسـتمرارية («بصـورة أو بأخـرى») لا يتعلـق إلا بتواتـر أشـكال العنـف هـذه، وسـيُظهر أن بعـض أشـكال العنف الجنسـي التي تواجهها معظم النسـاء خلال حياتهنّ هي أيضًا الأشـكال التـي مـن المرجـح أن يتعرضـنَ لها في أكثـر الأحيان، والأشـكال الأكثر شـيوعًا هي أيضًا أكثـر الأشـكال التـي يعتبرها سـلوكيات مقبولة، مثل النظـر إلى التحرش الجنسـي على أنـه «لعبـة صغيـرة» أو «مجرد مزحـة»، ومن غيـر المرجـح أن يعتبرها القانـون جريمة.»

كيلي ليز، 2019 [1989]، استمرارية العنف الجنسي (Le continuum de la violence sexuelle)، كتيبات النوع الاجتماعي (Cahiers du genre)، باريس، 66، 17-36، على الإنترنت.

يُمـارس المعتدون العنف من خلال إسـكات الضحية أو إعادة تفسـير الأحـداث «إنها دعابة» والتقليـل مـن شَـأن مـا حـدث «الأمـر ليـس بهـذا السـوء»، لقـد سـاعد الوصـم (هاشـتاغ) #Metoo وصوره الرمزية شـبه المعولمة في العام 2017 على كَسـر الصمت المنتشـر على نطـاق واسـع فـي المؤسسـات التعليميـة والمـدارس وأماكـن أخـرى، وذلـك بفضـل الدور المضخـم لوسـائل التواصـل الاجتماعـي، ويضطـر الضحايا إلى التـزام الصمت لأسـباب عدة: بمـا فيهـا العـار الداخلـي الذي تفرضـه الأعـراف الاجتماعية، والخـوف من عـدم تصديقهم، والخـوف مـن الانتقـام، وعـدم الثقـة (التـي غالبًـا مـا تكـون مُبَـررة) فـي إجـراءات الإبـلاغ والعقاب الفاشـلة، إزاء إفلات المعتدين الواسـع النطاق من العقاب، والاسـتخفاف بالعنف فـي المجتمـع، بالإضافـة إلـى ذلك، يمكـن النظر إلى بعض أشـكال العنف علـى أنها أحداث تقليديّـة فـي الحياة المدرسـية: مثل العقاب المدرسـي أو حتى «التسـلّط» المُبـرر تحت راية «التقاليـد» التـي تَعـذر العنـف أو حتـى تُبَـرّره. فـي الواقـع، قـد يواجـه الطّلبـة صعوبة في تحديـد العنف وطلب المسـاعدة، وقد لا يدرك الموظفـون\ات التربويون\ات أن التفاعلات العاديـة الشـائعة التـي قـد تبـدو وكأنهـا «ألعـاب» أو «سـخرية»، مثـل اللمس القسـري أو التقبيـل، أو الملاحظـات، أو الإهانـات، هـي فـي الواقـع أعمـال عنـف مُسـتخف بهـا تدخل فـي نطـاق الاعتـداء الجنسـي أو التمييز الجنسـي أو التسـلّط، وتَبني هـذه الأفعال علاقات هَيمنـة، بيـن الفتيـان والفتيات، وبيـن الفتيان فيمـا بينهم أيضاً. وتحت سِـتار الصـور النمطية التـي تصنّـف الفتيـان كرجوليين ومشـاغبين وغيـر ناضجين، يتـم التغاضي عـن الأفعال ذات التداعيـات الخطيـرة في بعـض الأحيان.

يتطلـب الاعتـراف بالعنـف القائم على النـوع الاجتماعي فـي المدارس وتجريـم هذا العنف اعتمـاد قوانيـن محددة، قد تكون جزءًا من قوانين أوسـع نطاقًا بشـأن العنف ضد المرأة و/

أو العنـف فـي المـدارس، أو قد تكون موضوعًا لتشـريع محدد، فعلى سـبيل المثال: تعاقِب فرنسـا منـذ عـام 1998 أفعـال التنكيـل والإهانـة والحط من كرامة الشـخص الـذي يرتكبها «الطـلاب القدامـى» ضـد الطلاب الجـدد بحجة «إدماجهـم»، ويقدم تقرير الأمـم المتحدة لعـام 2017، فـي الصفحـة 42 ومـا يليهـا، أمثلـة على الأطـر السياسـية والتنظيمية بشـأن العنـف القائـم على النـوع الاجتماعي فـي المدارس على مسـتوى العالم.

التسلط المُعاقب عليه في فرنسا

«باسـتثناء حـالات العنف أو التهديد أو الاعتداء الجنسـي، يُعاقب بالسّـجن لمدة سـتة أشـهر وبغرامـة قدرها 7500 يورو كل شـخص يدفع شـخصًا آخر- ضد إرادتـه أو برضاه- إلـى الخضـوع لأفعـال مذلّـة أو مهينـة أو ارتكاب هذه الأفعـال، أو اسـتهلاك الكحول بشـكل مفـرط، أثنـاء المظاهرات أو الاجتماعـات المتعلقة بالمدرسـة والرياضة والبيئات الاجتماعيـة والتعليميـة. (المـادة 225-16-1)...[ويعاقـب بالسـجن لمدة سـنة واحدة وبغرامـة قدرهـا 15000 يـورو كل شـخص يرتكـب هـذه الأفعـال ضـد شـخص يظهـر ضعفـه نتيجـة السـن أو مـرض أو عاهـة أو عجز بدنـي أو عقلـي، ويكون المرتكـب داريًا بهـذا الضعف». (المـادة 225-16-2)

نظـرًا لضخامـة هذه الظاهـرة، يجب أن تكون مكافحـة العنف في المدارس شـاملة وأن تتم علـى محـاور عـدة، بما فيها نشـر التوعيـة والتدريـب، عن طريـق توثيق العنف الـذي يحدث فـي الأوسـاط التعليميـة، وإنشـاء مسـاحات للاسـتماع إلـى الضحايا وتوجيههـم، واعتماد إجـراءات للتعامـل مـع الحـالات، وتشـكّل عمليـة مكافحة العنف جزءًا من سياسـة مدرسـية شـاملة تضمـن المسـاواة بيـن الجنسـين، في سـياق التعليـم وكذلك فـي بيئـة العمل، مع برنامـج عمـل وأنشـطة متداخلـة ومتنوعـة لمراعـاة السـياق والتكيف مـع جميـع الجماهير ومع خصائص المدرسـة، حيث تسترشـد هذه العملية بسياسـة تعليمية وطنيّة تحدد الإطار والأهـداف وتوفر المـوارد لضمـان الحماية الفعالـة للأطفال.

نظام حماية الطفل

«مـن المتفـق عليـه عمومًـا أن نظـام حماية الطفـل يتضمّـن العناصـر التاليـة: الموارد البشـرية، والأمـوال، والقوانين والسياسـات، والحوكمة، والرصد وجمـع البيانات، فضلاً عـن خدمـات الحماية والاسـتجابة، وإدارة الرعاية، ويشـمل أيضا جهـات فاعلة مختلفة، بمـا فـي ذلك الأطفال والأُسـر والمجتمعـات المحلية والجهـات الفاعلـة العاملة على

المستوى دون الوطني أو الوطني، فضلًا عن الجهات التي تعمل على الصعيد الدولي، والعنصر الأهم هو العلاقات والتفاعلات بين هذه المكونات والجهات الفاعلة داخل النظام وخارجه. إن نتائج هذه التفاعلات هي التي تشكل النظام».

(اليونيسيف/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/منظمة إنقاذ الطفولة/ منظمة الرؤية العالمية، 2013، ص 3. نقلًا عن الأمم المتحدة، 2017، ص. 44)

توعية الوسط التعليمي بأكمله وتدريبه

المحور الأول هو الوقاية، وتنطوي الوقاية على توعية موظفي\ات المدرسة وتدريب الموظفين\ات المسؤولين\ات بشكلٍ أكثر تعمقًا، إضافةً إلى توعية الطلاب والطالبات طيلة مسارهم الدراسي، وبما أن الوقاية مُدرجة في المشروع المدرسي وفي خطة التدريب، يمكن تقديم سُبل تنفيذها أو حتى اقتراحها للأُسر في حال وجود أُطر الحوار والتعاون، وذلك لزيادة وعي الأُسر بتحديات مكافحة العنف المدرسي والجنسي.

تهدف الوقاية التي يجب أن تتم في الأوساط التعليمية، ومن قِبلها ولصالحها، إلى بناء (ثقافة مشتركة) وتطويرها لمكافحة العنف المدرسي والجنسي، وكجزء من خطة شاملة للتوعية والوقاية، يتم تنفيذ أنشطة ذات صلة على مدار العام، حتى وإن أمكن تعزيز الوقاية في أوقات معينة- كبداية العام الدراسي- وخلال أنشطة الإدماج الاجتماعي في التعليم العالي، وفي بداية فترة التدريب الدراسي.

يجب تسليط الضوء على ثلاثة شروط أساسية هامة:

1. يدير الإجراءات والأنشطة الوقائية أشخاص مُدرّبون على مسألة العنف، ويمكنهم إذا لزم الأمر الاستعانة بخبراء من خارج المؤسسة.

2. تستند هذه الإجراءات إلى أبحاث علمية- نوعية أو كمية- ذات أُسس نظرية متينة، سواء كانت وطنية أو من بلدان أخرى، كما وتستند إلى البيانات المحلية، ولا سيما بيانات المؤسسة نفسها، إن وجدت.

3. يتم تكييف الإجراءات حسب الجمهور، وتدخل ضمن سياق المؤسسة، من خلال مراعاة القيم والإطار الداخلي للمؤسسة وتشخيص حالات الخطر (مثل الطريق من المنزل إلى المدرسة والطريق من المدرسة إلى المنزل، والحرم الجامعي المعزول، وعدم التوازن بين الجنسين ضمن الهيئة التعليمية وفي مجالات الدراسة بين الطلاب\الطالبات،

والأنشطة الاجتماعية المحفوفة بالمخاطر والتي تشمل شرب الكحول، والتدريب الداخلي في الشركات، والمدرسة الداخلية، إلخ...)، لذلك يُعد رسم خرائط المخاطر ضروريًا لتنفيذ الوقاية الفعالة.

تهدف التدخلات إلى إعادة النظر في التمثيلات والصور النمطية عن العنف والضحايا والمعتدين، يجب أن يتمكّن الجميع من:
- معرفة نطاق حالات العنف وأشكاله، في السياق المدرسي وفي السياق الجامعي.
- فهم آليات العنف وآثارها الفردية (الصحة / التغيّب / إعادة التوجيه / وقف الدراسات، الخ...) وآثارها الجماعية (مشاعر عدم الثقة والعجز والخوف من المؤسسة، والتأثيرات على سمعة المؤسسة، إلخ...).
- معرفة كيفية تحديد العنف ورصده.
- معرفة كيفية التصرف كشاهد نشط أو كمستشار.
- تبني الإطار القانوني الوطني والداخلي للمؤسسة فيما يتعلق بالعنف.
- معرفة سبل الانتصاف والموارد الداخلية والخارجية التي تقدّمها المؤسسة التعليمية.

تهدف التدخلات الأكثر تعمّقًا إلى تدريب الناس على الاستماع إلى الضحايا وتوجيههم، ووضع خطط للوقاية، وتحسين آليات الإبلاغ وإجراءات المعالجة.
فيما يتعلق بالطّلّبة (الطلاب والطالبات)، يجب تناول مسألة الموافقة، على سبيل المثال: يمكننا التفكير في دمج التوعية في المناهج الدراسية، في حصص التربية المدنية أو الفلسفة أو العلوم الإنسانية أو التربية الجنسية إلخ...

من المهم تعزيز ما يلي وتكييفه حسب الجماهير المستهدفة:
- النهج التربوي: الفيديوهات، ودراسات الحالة، والسيناريوهات، ولعب الأدوار، والمسارح التفاعلية، والمناقشات، والأحداث العلمية، والممارسات الفنية، إلخ...
- الأدوات: المواقع الإلكترونية، والملصقات، ووسائل التواصل الاجتماعي، والراديو، والكتيبات، والنشرات، إلخ...
يجب تجديد إجراءات الوقاية وتقييمها بانتظام.
في سياق الوقاية، يمكن وضع مدونات لقواعد السلوك[49] للتذكير بقيم المؤسّسة، والإبلاغ عن عدم التسامح مطلقًا مع العنف، وذكر آليات الإبلاغ وعواقب عدم الامتثال للقواعد.

[49] الاطّلاع على الأمثلة في اليونسكو-هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2017، الصفحة 57 وما يليها.

إعداد الخرائط بالاستعانة بالمصادر الخارجية، مثال على الوقاية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

مشروع تموله الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق مشروع تمكين المراهقات من القيادة من خلال التعليم (EAGLE) (منظمة FHI 360، 2014).
فيما يلي الخطوات المختلفة:

• دُعي الفتيان والفتيات، الذين تم وضعهم في مجموعات مختلطة بين الجنسين، إلى رسم خريطة تبين المرافق الرئيسية في مدرستهم (قاعات الدراسة، والملعب، ودورات المياه، إلخ...)، فضلًا عن الطرق ومسارات الوصول إلى مدرستهم.
• بمجرد رسم الخريطة، طُلِبَ منهم وضع نقاط خضراء على الأماكن التي يشعرون بها بالأمان ونقاط حمراء على الأماكن التي لا يشعرون فيها بالأمان.
• شرح الأطفال بعدها سبب اعتبار الأماكن آمنة أو غير آمنة. (ص 54)

اليونسكو، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2017،
مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس: الاتجاهات العالمية
(Lutte contre la violence de genre en milieu scolaire: orientations mondiales)، باريس، نيويورك

الاستماع إلى الضحايا والشهود وتوجيههم

تتيح آليات الإبلاغ والاستماع والتوجيه داخل النظام المدرسي تسجيل أقوال الطلاب والطالبات ضحايا العنف أو الشهود عليه بصورة سرية، فضلًا عن أقوال الموظفين والموظفات، يجب أن تكون هذه الآليات معروفة في الأوساط التعليمية، وأن تجري لها استعراضات وتقييمات بانتظام من أجل إعادة تعديلها.

يجب أن يكون الجميع قادرين على التعاطف مع الحالات التي تتمّ مشاركتها معهم وتقديم المشورة بشأن الموارد، لكن من الضروري تخصيص أشخاص لجمع الشهادات، على أن يكون هؤلاء الأشخاص مدرّبين، سواء على تقنيات الاستماع النّشط في علاقة المساعدة أو على سبل الانتصاف والإجراءات التي يجب اتّخاذها.

علاقة المساعدة هي عملية تتم من خلالها مساعدة الأشخاص إلى فهم وضعهم وتحليلهم بشكل أفضل، فنساعد الشخص على التعبير عن احتياجاته ورغباته، ونعزز قيمة موارده، ونعمل معه على تطوير سبل حل المشكلة، علاقة المساعدة هي علاقة دعم وتوجيه، لا نقوم فيها باتخاذ تدابير نيابةً عن الشخص المعني، ولا نحل محله، ولا نتولى مسؤولياته.

يفصح الضحايا عمّا حصل إذا تأكدوا من أنه سيتم الاستماع إليهم بدون الحكم عليهم وبنزاهة وسرية، وأنهم سيحصلون على الدعم، ويجب أن يكون الأشخاص الذين يستمعون إلى الضحايا ذوي ثقة ومطمئنين، من خلال مواقفهم الإيجابية (الاحترام والاهتمام والانتباه)، ومن خلال توفّرهم للاستماع وتواصلهم مع الضحايا بوضوح، كما ويجب إيلاء أهمية إلى المكان الذي ستجري فيه هذه التبادلات، إذا يجب أن يكون هذا المكان بعيدًا عن آذان المتطفلين، ومن السهل الوصول إليه ومريح.

يجب إبلاغ الضحايا بالفرص المتاحة لهم بعد كشفهم عن العنف الذي يتعرضون إليه، ويجب أن يكونوا قادرين على الوصول إلى مختلف الخدمات، وفقًا للاحتياجات المُعبَّر عنها، بما في ذلك المتابعة الطبية والنفسية والاجتماعية، واللجوء إلى الجمعيات المتخصصة، والحماية، إلخ...، كما ويجب دائمًا إعطاء الأولوية لسلامة الشخص، وإبقاؤه على علم منتظم بالمتابعة التي تحظى بها حالته، حيث تدلّ هذه المعلومات المنتظمة والشخصية على الاحترام وتساعد في الحفاظ على الثقة في المؤسّسة.

نصائح للاستماع إلى ضحية عنف	
ما يجب تجنبه	**ما يجب فعله**
• اتخاذ القرارات نيابةً عن الشخص : «من الضروري تقديم شكوى!».	• الاستماع إلى الشخص بدون الحكم عليه.
• لوم الضحية: «انظري إلى ما ترتدينه!».	• التذكير بقانون العنف.
• إعطاء النصائح: «لو كنت في مكانك...»، «يكفي أن...».	• التعبير عن الاستعداد لمرافقة الشخص في الإجراءات التي سيتّخذها.
• توجيه السؤال «لماذا؟» للضحية.	• إحالة الشخص إلى الخبراء\الخبيرات.
• التعبير عن الشكوك حول القصة.	• دعوة الشخص لكتابة قصة مفصّلة ومؤرخة والحفاظ على الأدلة التي هي بحوزته (رسائل البريد الإلكتروني والصور والرسائل النصية...).
• الإبلاغ عن الحقائق بدون موافقة الشخص (إلا في حالات خاصة).	• اقتراح الإدلاء بشهادتك لصالحه.
• تنظيم مواجهة أو اقتراح التوسّط مع المعتدي.	• الحرص على سلامة الشخص.

التعامل مع المواقف

لا يزال العديد من الضحايا أو الشهود صامتين لأنهم يعتقدون أنه لن يتم اتخاذ أي إجراء ويخشون مواجهة عواقب وخيمة، بالإضافة إلى آلية الاستماع، يجب وضع إجراءات للتعامل مع حالات العنف، وفقًا للقيم التي تتمسك بها المؤسسة التعليمية، على أن تنبع من مدونات قواعد السلوك واللوائح الداخلية والإطار القانوني، كما ويجب تقديم توجيهات توضح هذه الإجراءات: الأفعال التي يُعاقب عليها، والعقوبات، وكيفية سير الإجراءات، ولهذا السبب؛ من الضروري وضع سياسة وزارية تحدد إطار عمل والتزامات المؤسسات وتزوّد هذه الأخيرة بالموارد.
فيما يلي بعض الأسئلة التي يجب طرحها عند إعداد آلية إبلاغ :

- هل يعلم الطلاب بعملية الإبلاغ والمتابعة التي سيتم تقديمها؟
- في حال وضع آلية إبلاغ بدون كشف الهوية، كيف يمكننا تقديم الدعم للأشخاص الذين يحتاجون إليه؟
- ما هي آلية رصد الحالات؟
- كيف يمكن زيادة الثقة في هذه الآلية؟
- كيف يمكن ضمان السّرية؟
- ما هو التقييم المقرر إجراؤه لهذه الآلية؟

يمكن الاطّلاع على أمثلة لآلية معالجة الحالات في: اليونسكو- مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات، 2019، الصفحة 32 وما يليها، وكذلك اليونسكو - هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2017، الصفحة 76 وما يليها.

خواطر ختامية

أصبح العنف يشكل عقبة رئيسية أمام المساواة بين الجنسين، وقد طال تجاهله، وقد تردّدت المدرسة طويلًا في النظر في الآليات التي تؤدي إلى حدوث العنف ضمن مؤسّساتها، وينطوي الاعتراف بالعنف على وضع إجراءات دقيقة يعرفها الجميع، بحيث يتم الاستماع إلى الضحايا والاعتناء بهم وتوجيههم ومعاقبة مرتكبي الأعمال العنيفة، ففي المراحل الأولى، من المهم القيام بحملات وقائية وضمان توفير المؤسّسات والمناطق المحيطة بها أماكن آمنة، وتوفر المدارس المراعية للنوع الاجتماعي والخالية من العنف المرافق اللازمة مثل: مرافق المياه والصرف الصحي، ونظام الإضاءة، وجهاز الأمن، وبهذه الطريقة، ستكون المدرسة ملائمة لاستقبال الطّلّبة والأُسر، الذين سيتمكّنون من الإبلاغ عن أي حالات عنف أو تمييز قد يتعرضون لها أو يشهَدونها في المدرسة.

مطالعة إضافية

- **الوكالة الفرنسية للتنمية، 2015،** مجموعة أدوات النوع الاجتماعي: التعليم والتدريب المهني والعمل
(Boîte à outils genre : éducation, formation professionnelle et emploi)
باريس: صندوق أدوات الوكالة الفرنسية للتنمية
Boite-a-outils-genre-education-formation-professionnelle-emploi.pdf (afd.fr).

- **بورجيه كلوديـن وأبوتهيلـوز كارولين، 2020،** تقرير استشاري من مشروع الدراسة المشتركة بين الكليات بشأن المساواة والموافقة والحياة الجنسية (PIECES)، صورة عن ممارسات العنف الجنسي في البيئة الجامعية في كيبيك: ملاحظات وحلول ممكنة
(Portrait des pratiques en matière de violences à caractère sexuel en milieu collégial au Québec : réflexion et pistes de solution)
على الإنترنت.

- **منظمة العمل الدولية، 2020،** تقرير، أماكن عمل آمنة وصحية، خالية من العنف والتحرش
(Des milieux de travail sûrs et sains, exempts de violence et de harcèlement)
على الإنترنت.

- **اليونسكو، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2017،** معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس: الاتجاهات العالمية
(Lutte contre la violence de genre en milieu scolaire: orientations mondiales)
باريس، اليونسكو، نيويورك: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، https://bit.ly/2yAXJCr.

- **اليونسكو، مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات (UNGEI)، اليونيسيف، 2019،** إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي المرتبط بالمدارس، نيويورك: مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات، على الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC).

- **مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC)،** ملفّات تحتوي على موارد عدّة حول الموضوعين التاليين:
  - العنف القائم على النوع الاجتماعي في الوسط المدرسي.
  - العنف القائم على رهاب المثلية ورهاب المتحولين جنسيًا في التعليم.

ملحق

رسم بياني يوضّح البيئة المؤسسية
مقتطف من : اليونسكو، مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات (UNGEI)، اليونيسيف، 2019، إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي المرتبط بالمدارس، نيويورك: مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات، على الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC).

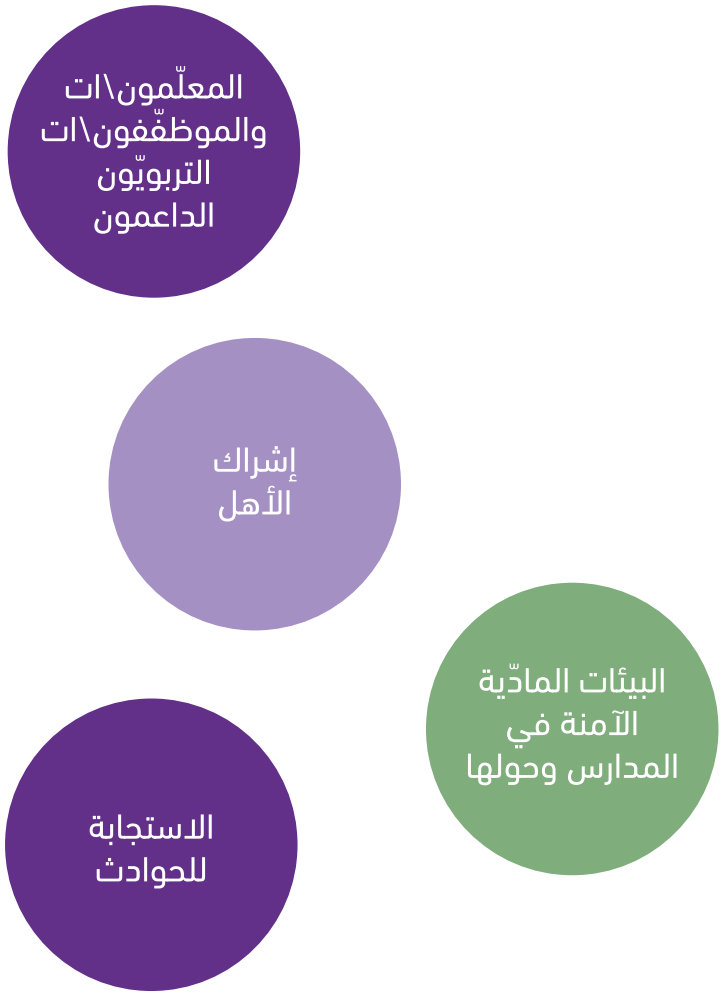

أسئلة أساسية

نظـرًا لتنـوع نظم التعليم وظـروف التعلم في العالم، من المهم تحديد الصعوبات الرئيسـية والمحـددة التـي يتعيّن علينا مواجهتها على أسـاس البيانات المتاحة فيمـا يتعلق ببلد معين أو منطقة أو مؤسّسة.

1. هـل تتوفّـر سياسـات تعليميـة تدمـج منظـور النـوع الاجتماعـي وتهـدف إلـى تحقيـق المسـاواة بيـن الجنسـين ومكافحـة العنـف، وتعنـي الموظفيـن\ات والطـلاب والطالبات، وتنـدرج فـي الميزانيـة، وتحدد أوجه عدم المسـاواة والتمييز بين الجنسـين، وتحدد الأهداف والاسـتراتيجيات والوسـائل، وتشـمل تقييمًا؟
2. هل التكافؤ معيار يؤخذ في الاعتبار في جميع مستويات النظام التعليمي؟
3. هـل تراعـي البرامـج أو المناهـج منظور النـوع الاجتماعي في جميـع التخصصات؟ وهل تشـمل التثقيـف فـي مجـال المسـاواة بيـن الجنسـين وهـل تتوخـى التعليـم القائـم علـى المساواة؟
4. هـل تطبّـق المؤسّسـات المعنية بتدريـب المعلّميـن والمعلّمات سياسـة تراعي منظور النـوع الاجتماعـي فـي عملها الخاص وفيمـا يتعلّق المعلّميـن والمعلّمـات (التدريب الأوّلي والتدريـب المسـتمر) والدراسـات والمواد التربوية والمؤسّسـات ومـا إلى ذلك؟
5. هـل يتـم إدمـاج تدريبـات أوليـة ومسـتمرة على النـوع الاجتماعي في جميع مسـتويات النظـام التعليمي لجميـع أعضاء الهيئـة التعليمية؟
6. هـل تـمّ وضـع قائمة بالموارد التربوية حـول النوع الاجتماعي وهل يمكـن الوصول إليها (أدوات ومدرّبيـن ومدرّبات وخبراء وخبيرات)؟
7. هل تم تعيين جهات تنسيق مهمتها تعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف؟ هـل تـم تحديدها على مختلف المسـتويات (الـوزارة، الأكاديمية، معهد التدريب، المؤسّسـة أو مجموعة من المؤسّسـات)؟

في مؤسستي...

1. هل يتمّ نشر النصوص العامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ومكافحة العنف؟
2. هل يتمّ تحديد أوجه عدم المساواة بين الجنسَيْن في مؤسّستي؟
3. هـل تتوفّـر معلومـات ومناقشـات واتصـالات منتظمـة بشـأن مسـألة المسـاواة بيـن الجنسـين، موجهـة إلـى مختلـف أعضـاء الوسـط التعليمـي؟
4. هل تجري دورات تدريبية منتظمة، يتم تنظيمها لمختلف أعضاء الهيئة التعليمية؟
5. هـل تـم وضـع نظام داخلي أو ميثاق بشـأن المسـاواة بين الجنسـين ومكافحة العنف؟ وهـل يتمّ التذكير بـه بانتظام؟
6. هـل تـمّ تعييـن جهـات تنسـيق معنيـة بالمسـاواة و/أو مسـؤولة عـن معالجـة حـالات العنف ؟

القسم الثالث

تجارب دولية

يعـرض هـذا القسـم تجـارب دوليـة تُعَـزّز وضـع نظـام تعليم قائـم علـى المسـاواة، وقد تم اختيارهـا لأنهـا تشـمل أبعـادًا مختلفـة من النظـام التعليمي وبلـدان مختلفة، عـدد كبير من هـذه التجـارب عابـر للحـدود الوطنيـة و/ أو يجري تحت إدارة عـدد كبير من الشـركاء، تمّ ذكر مصـادر كلّ مـن هـذه التجـارب، إذ تسـمح بالتعمق في المسـألة، وتـمّ اقتـراح أمثلة أخرى.

أولاً
وضع خطة قطاع التعليم

المراجع

- **مبـادرة الأمـم المتحـدة لتعليم البنـات (UNGEI)**، الشـراكة العالمية من أجـل التعليم (GPE)، بدعـم مـن اليونيسـف، 2017، دليل لتطوير خطط قطاع التعليم من أجل المسـاواة بين الجنسـين **50**
(Guide pour l'élaboration de plans sectoriels de l'éducation favorisant l'égalité des sexes).
https://www.globalpartnership.org/fr/content/guide-pour-lelaboration-de-plans-sectoriels-de-leducation-favorisant-legalite-des-sexes

- **الشراكة العالمية من أجل التعليم ومبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات، 2019**
التخطيـط فـي قطـاع التعليـم المراعـي لمنظـور النـوع الاجتماعـي (GRESP)، مسـار إلـى المسـاواة بيـن الجنسـين فـي التعليم
(Une voie vers l'égalité des genres dans l'éducation)
https://www.globalpartnership.org/sites/default/files/document/11-gpe-ungei-gresp-policy-note.pdf-file/2019

الغرض

وضـع المسـاواة بين الجنسـين في صميـم النظام التعليمـي من خلال سياسـة تدمج قضايا النـوع الاجتماعي، بما يتجـاوز التكافؤ بين الفتيـات والفتيان.

- الخطـة القطاعيـة للتعليـم (ESP) هـي فرصـة لتحديـد الأهـداف، وتخصيـص المـوارد لتحقيقهـا، كجـزء من رؤيـة وطنية وشـاملة للتعليم. لذلك، مـن المهم إدماج المسـاواة بين الجنسـين للتأكيـد علـى الالتزام الحـازم بهذه المسـألة.

50 يُشـار إلـى هـذا الكتـاب فيمـا بعد بـ «الدليـل». جميع الاقتباسـات التاليـة مأخـوذة مـن هـذا الدليـل، ما لـم يُذكر خـلاف ذلك

الأهداف

- تدريـب الجهـات الفاعلـة فـي مجـال الخطـة القطاعيـة للتعليـم وأصحـاب المصلحة في مسـألة المسـاواة بين الجنسـين.
- تحديد العوائق التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين داخل النظام التعليمي.
- اختيار اسـتراتيجيات لتطوير التخطيط القطاعي للتعليم المراعي لمنظور النوع الاجتماعي (GRESP).

النصوص الداعمة

- إطار عمل التعليم للجميع .2000،(EPT)
- إعلان التعليم لعام 2030 الصادر عن إنشيون (كوريا)، المنتدى العالمي للتعليم 2015.
- الهدف (4.5) من أهداف التنمية المستدامة.
- خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الخطوات

1. تدريـب الجهـات الفاعلة المسـؤولة عن وضـع خطط قطاعية تراعـي منظور النوع الاجتماعي وتنفيذها:

أولاً، يجـب أن تكـون الجهـات الفاعلـة المؤسّسـية مدرّبـة علـى المسـائل المتعلقـة بالنـوع الاجتماعـي، أي أن تكـون قـادرة علـى مراعـاة جوانـب العلاقـات لتعليـم الفتيـان والفتيات، خاصـةً وأن «النتائـج التعليميـة للفتيات والفتيان مرتبطـة ببعضها ارتباطًا وثيقًـا: ففي الدول التـي تشـارك فيهـا الفتيـات ويتقدمـن فيهـا، غالبًـا مـا يشـارك الفتيـان ويتقدّمـون أيضًـا، والعكـس صحيح».

إن مراعـاة منظـور النـوع الاجتماعـي هـي الاعتـراف بآثـار الأعـراف والأدوار الاجتماعيـة، فضـلًا عـن أوجـه عدم المسـاواة التي تنبـع منها. فـي المقابل، يعنـي تجاهل منظـور النوع الاجتماعـي تجاهل عدم المسـاواة في تخصيص الموارد للنسـاء والرجـال، فضلًا عن المعايير والأدوار وعلاقـات النوع الاجتماعي التي تسـهم في تفاقـم التمييز القائم على نوع الجنس. مـن الضـروري مقارنة النـوع الاجتماعي بعوامل أخرى لعدم المسـاواة: «من المهم أن نحدد مـن هـم الفتيـات والفتيـان الأكثر اسـتبعادًا مـن التعليم في كل سـياق محلـي، وأين يمكن أن يكـون لعوامـل مختلفـة مثل الفقر والعِـرق والعَاهات والحيـاة الريفية تأثير واضح بشـكل خـاص. ومعالجـة منظـور النـوع الاجتماعـي فـي هـذه الوثيقة موضـوع مهم في حـد ذاته، ولكنهـا أيضًـا مثال على كيفية دراسـة الأشـكال الأخـرى من الاختلافـات ومعالجتها».

- توفـر الوحـدة التعليميـة الأولى من الدليـل إطارًا لتحديد العناصر الرئيسـية لخطة وعملية قطاعيتين تفضيان إلى المسـاواة بين الجنسـين.

- نظّـم معهـد الأمـم المتحـدة لتعليـم البنات والشـراكة العالميـة من أجـل التعليم حلقات عمـل لمـدة أربعة أيام بشـأن التخطيـط القطاعي للتعليـم المراعي لمنظور النـوع الاجتماعي علـى الصعيديـن الوطنـي والإقليمـي، وبالتعـاون مـع اليونيسـيف واليونسـكو والمعهـد الدولـي للتخطيـط التربوي والخطة الدوليـة ومنتدى المربيات الأفريقيـات (FAWE) والاتحاد الأفريقي.

- على سبيل المثال: نظمت أوغندا حلقة عمل وطنية جمعت بين جميع موظفي\ات وزارة التعليم والرياضة والإدارات الأخرى لاستعراض الخطة القطاعية للتعليم الحالية وتقديم توصيات بشأن قضايا النوع الاجتماعي عن طريق وضع خطة جديدة لقطاع التعليم.

2. تقييم السياق

لا تعنـي المسـاواة بيـن الجنسـين فـي التعليـم مجـرد تسـاوي عـدد الفتيـان والفتيـات فـي المـدارس (التعـادل)، بـل تتطلـب أيضًـا الوعـي بأوجـه عـدم المسـاواة القائمة بين الجنسـين مـن أجـل معالجتهـا، ولهـذا الغرض؛ مـن المهم الاسـتناد إلـى الحالـة العامة للنسـاء والرجال والفتيـات والفتيـان، مـن وجهـة نظـر اقتصاديـة وقانونيـة وسياسـية واجتماعيـة فـي البلـد المعني.

«...قضايـا النـوع الاجتماعـي فـي التعليـم تهـم قطـاع التعليـم فـي المقـام الأول، (ولكـن) معالجتها الفعالة سـتعتمد أيضًا على السياق السياسـي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني لـكل بلـد، وتسـهم جميع هـذه الظـروف المترابطة فـي تهيئة بيئـة تمكينية لتعليـم الفتيات وتحقيق المسـاواة بين الجنسـين».

فيما يلي الشروط المحددة للتنفيذ الناجح لبرنامج تعليمي يراعي منظور النوع الاجتماعي :

- الإرادة والالتـزام السّياسـيّان، بمـا فـي ذلـك مـن خلال الانضمـام إلى الصكـوك الدولية : اتفاقيـة القضـاء علـى جميـع أشـكال التمييز ضـد المـرأة، واتفاقية حقـوق الطفـل، والتعليم للجميـع، وأهـداف التنمية المسـتدامة.

- أُطُر مؤسسـيّة وتشـريعية شـاملة لتعزيز تعليم الفتيات والمسـاواة بين الجنسين (مثل سن الزواج، وعمالة الأطفال).

- التدابيـر الهادفـة مـن أجـل التخفيـف مـن حـدة الفقـر، والحمايـة منـه، والرامية إلـى تعزيز مشـاركة المـرأة فـي سـوق العمل.

- وجود نسبة حاسمة من النساء في مناصب صنع القرار.

- تخصيص الموارد البشرية والمالية الكافية لتعزيز المساواة.

• قـدرات المؤسسـات العامـة ومنظمـات المجتمـع المدني علـى دعم الخطـة القطاعية للتعليـم التـي تراعـي منظـور النـوع الاجتماعـي، مـا ينطـوي علـى التدريـب وتعييـن جهات التنسـيق والمرجـع لمسـائل النـوع الاجتماعي.

• تقدّم الوحدة 2 من الدليل أدوات لتقييم السياق.
• تحدد الوحدة 5 من الدليل الجوانب الرئيسـية للقدرة المؤسسـية اللازمة لتعزيز المسـاواة بين الجنسـين في التعليم.
• يمكـن الاطّـلاع علـى الآليـات المؤسسـية التـي وضعتهـا إثيوبيـا في الصفحـة (67) وما يليها .

3. تحليل قطاع التعليم من منظور النوع الاجتماعي

مـن الضـروري فـي المقام الأوّل التسـاؤل حول المكانة المخصصة للمسـاواة بين الجنسـين في السياسـات التعليمية.
في هذا السياق، يمكن طرح الأسئلة العامة التالية :

• ما هي القيم التي توجه تصميم المناهج الدراسية في قطاع التعليم؟

• ما هي النصوص المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في السياسة التعليمية؟

• مـا هـي القـرارات التـي يمكـن أن تؤثـر فـي التعليـم؟ (مثل الرسـوم المدرسـية، والعنف، وغيـاب دورات الميـاه والمـاء، وإمكانيـة الوصـول إلى المدرسـة...)

ولكـن مـن المهـم جدّا أن نأخذ في الاعتبار السـياق والمشـاكل المحددة التي تنشـأ في بلد أو منطقـة مـا، علـى سـبيل المثـال: هل هناك مشـكلة في توظيـف كادر تدريسـي من كلا الجنسـين، والمسـافة إلـى المدرسـة، والحمـل المبكر، ومواجهـة أحد الجنسـين صعوبة في الوصـول إلـى بعض مجالات الدراسـة، ومـا إلى ذلك؟
أمّـا الخطـوة الثانيـة، فتشـمل جمع بيانـات كمية ونوعية عـن الاختلافات بين الجنسـين في التعليم وتحليل أسـبابها، مع مراعاة مسـتوى التعليم والمناطق الجغرافية وأنواع المدارس، وإدمـاج عوامل الاسـتبعاد المحتملة الأخرى.

تتعلق البيانات التي سيتم جمعها بما يلي:

• التكافـؤ بيـن الجنسـين فـي الالتحـاق بالمـدارس، التي تهدف إلـى تعزيز مشـاركة الفتيان والفتيـات بصورة متسـاوية فـي التعليم.

• المسـاواة بيـن الجنسـين، التـي تهـدف علـى نطـاق أوسـع إلى المسـاواة فـي الوصول إلـى جميـع جوانـب التعليـم ومجالاته من أجل مشـاركة المـرأة والرجل بالتسـاوي في تنمية المجتمع.

يمكـن تعبئـة مصـادر بيانات مختلفة، على المسـتوى الوطنـي (تعداد سـكاني أو معلومات عـن التحصيـل العلمـي)، وكذلك على الصعيـد الدولي .
(قاعـدة البيانـات العالميـة بشـأن أوجه عدم المسـاواة في التعليم، معهد اليونسـكو للإحصـاء، 2016، الأطلس الإلكترونـي لعـدم المسـاواة بيـن الجنسـين فـي التعليـم eAtlas de l'inégalité entre les sexes dans l'éducation)، اليونسـكو، علـى الإنترنت).

فيمـا يلـي بعـض المؤشـرات الرئيسـية التـي يجـب تذكرهـا عنـد التصنيـف حسـب الجنـس: النسـبة المئويـة للطـلاب الجـدد، وطـلاب المـدارس الابتدائيـة فـي السـنة الأولـى الذيـن تلقـوا تعليمًـا فـي مرحلـة الطفولة المبكـرة، وإجمالي معـدل القبول في السـنة الأولى من المدرسـة الابتدائية، ومعدل التسّـرب حسـب المستوى، ومعدل الرسـوب حسب المستوى ... يمكننـا أيضًـا التحقق من نقص المواد التعليميـة، والعيوب في أنظمة توظيف المعلّمين والمعلّمـات وتوزيعهـم، والتعليـم باللغـة الأم، وتكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات فـي التعليـم، والتعليـم المفتـوح للجميـع ... (للحصـول علـى توضيـح، والاطّـلاع علـى كيفية اسـتخدام هذه المعـدلات وقائمـة أكثـر شـمولًا، يمكـن مراجعة قائمـة الدليل فـي الصفحة 36 ومـا يليها)

مـن المهـم مشـاركة هذا التحليـل للبيانات مع أصحـاب المصلحة في التعليـم، بما في ذلك نقابـات المعلمين، واتحادات أولياء الأمـور، والجمعيات الطلابية، والمنظمات غير الحكومية، والسـلطات المحليـة ... وسـيلزم تحديـد هؤلاء الشـركاء والتشـاور معهم فـي جميع مراحل الخطـة القطاعيـة للتعليـم، من التطويـر إلى التنفيـذ والتقييـم، ويعزز هذا العمل المشـترك مسـاهمة المجتمـع المدنـي والتزامـه بالخطة القطاعيـة للتعليـم التي تراعي منظـور النوع الاجتماعي.

• تقـدم الوحـدة 4 مـن الدليـل أمثلـة كثيـرة على تحليـل البيانـات واسـتخدامها، فضلًا عن نمـوذج لجمـع البيانات حسـب نـوع الجنس.

• تتناول الوحدة 6 من الدليل بالتفصيل أهمية إشراك أصحاب المصلحة.

4. إعداد خطة عمل تراعي منظور النوع الاجتماعي

اسـتنادًا إلى تشـخيص الاحتياجات التعليمية للفتيات والفتيان وعدم المسـاواة بين الجنسين، يجب تصميم اسـتراتيجيات وتدخلات ملائمة للسـياق، فيما يتعلق بالتعلّم وظروفه، وتدريب المعلّمين والمعلّمات وممارسـاتهم المهنية، ووضع المناهج والمواد التعليمية، والإشـراف والإدارة فـي مجـال التعليم، وبصفة عامة، يجب وضع مجموعة من الاسـتراتيجيات لمعالجة أوجـه عدم المسـاواة التي تم تحديدها.

• تلخـص الوحـدة 7 مـن الدليـل في الصفحـات (90) إلى (92) الممارسـات الجيـدة للتغلب علـى الحواجز التـي تحـول دون التحاق الفتيـات بالمدارس.

• تفصل الوحدة 8 من الدليل إجراءات تقدير التكاليف وتقدم أمثلة عنها.

5. تخصيص موارد مالية كافية – وضع ميزانية مراعية لمنظور النوع الاجتماعي

تعكس الميزانيات والخطط التشغيلية التزام السياسة وأولوياتها في مجال المساواة بين الجنسين.
في قطاع التعليم، يمكن أن تُترجم قرارات التمويل المراعية لمنظور النوع الاجتماعي كما يلي:

- الإنفاق القائم على العمل الإيجابي (affirmative action)، مثل المنح الدراسية للفتيات، وحصص القبول للفتيات، إلخ...
- الإنفاق على الموارد البشرية، مثل تدريب المعلّمين والمعلّمات على مسائل النوع الاجتماعي.
- الإنفاق العام الذي يهدف على سبيل المثال إلى تطوير رعاية الأطفال الجماعية.
- تتضمّن الوحدة 9 من الدليل مثال دولة الإكوادور، التي تلقت في العام 2009 التدريب والمساعدة التقنية من هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن وضع ميزانية مراعية منظور النوع الاجتماعي.

6. تقييم الاستراتيجيات الموضوعة

جب أن تسمح المتابعة بتحديد ما إذا كان تنفيذ الخطة القطاعية للتعليم يحقق أهدافه ضمن الإطار الزمني، وبالتحقق من التدخلات الفعالة وسبب فعاليتها، وفي هذه الحالة يتم تعزيزها أو تكرارها في حال إجراء التجارب.

لضمان المتابعة، يجب توثيق المؤشرات الكمية والنوعية للنتائج منذ بداية وضع الخطة (يمكن الاطّلاع على الصفحة 111 من الدليل وما يليها للحصول على أمثلة للمؤشرات).

- تقدم الوحدة 10 من الدليل قائمة مرجعية موجزة لتقييم مدى تحقيق الخطة القطاعية للتعليم لهدف المساواة.

نقاط التركيز

1. التفكير في سياسة متقاطعة ومراعية منظور النوع الاجتماعي

من المهم مراعاة المعايير والأدوار والعلاقات بين الجنسين وتنفيذ تدابير قادرة على الحد من آثارها، بدون أن ننسى أن النوع الاجتماعي يتقاطع مع أوجه عدم المساواة الأخرى: الطبقة الاجتماعية والأصل والإعاقة.

2. تقييم جدوى الخطة القطاعية للتعليم

لدى إعداد خطة العمل، من المهم إدماج جدوى الخطة، أي تحديد الموارد اللازمة: البشرية والتقنية والمالية والمؤسسية، فضلاً عن مدة تنفيذها ومقارنتها بالوسائل المتاحة، ومن الأهمية بمكان لنجاح هذه العملية إدراج تكاليف استراتيجيات مختارة لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين ضمن هذه الخطط القطاعية للتعليم.

3. التفكير في التقييم ومواعيده النهائية

بمجرد إعداد الخطة القطاعية للتعليم، من الضروري تضمين المؤشرات والمواعيد النهائية للتقييم، هذا يجعل من الممكن توفير طرق لإصلاح هذه الخطة.
«إننا ندرك أهمية المساواة بين الجنسين في تنفيذ الحق في التعليم للجميع. ولذلك، فإننا ملتزمون بدعم السّياسات والتخطيط وبيئات التعلم المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، وإدماج قضايا النوع الاجتماعي في تدريب المعلّمين والمعلّمات والمناهج الدراسية، والقضاء على التمييز والعنف القائمين على نوع الجنس في المدارس».

(التعليم 2030 – إعلان إنشيون، 2015).

مطالعة إضافية

آسيا

- اليونسكو، 2009، تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم. مجموعة أدوات شبكة آسيا والمحيط الهادئ لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في التعليم (GENIA) (Promoting Gender Equality in Education. Trousse à outils du Réseau Asie-Pacifique pour la prise en compte du genre dans l'éducation)
- اليونسكو بانكوك، على موقع UNESDOC الإلكتروني.

ليبيريا

- الصفحة 16 من الدليل.

أوغندا

- الصفحة 16 من الدليل وما يليها. تؤخذ في الاعتبار المستويات الوطنية والقطاعية.

على المستوى الوطني

سياسة النوع الاجتماعي لأوغندا (2007): الدليل الرئيسي لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي:

- خطة التنمية الوطنية (2010): تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولا سيما في قطاع التعليم.
- خطة العمل الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في أوغندا (2012/13-2016/17): الإطار الاستراتيجي للقضاء على عمل الأطفال بحلول عام 2017.
- الاستراتيجية الوطنية لإنهاء زواج الأطفال وحمل المراهقات (2014/2015-2019/2020): معالجة زواج الأطفال دون سن 18 عامًا.

على المستوى القطاعي

- الخطة الاستراتيجية المنقحة لقطاع التعليم (2007-2015): تحدد السياسات والاستراتيجيات المصممة لإزالة الحواجز أمام تعليم الفتيات.
- سياسة النوع الاجتماعي في التعليم (2009): بمثابة دليل لتنفيذ نظام تعليمي يراعي منظور النوع الاجتماعي ومتابعته.
- الاستراتيجية الوطنية لتعزيز تعليم الفتيات في أوغندا (2015-2019): تعزز تعليم الفتيات كعنصر لا غنى عنه في تعزيز المساواة بين الجنسين.
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد الأطفال في المدارس (2015-2020): تهدف إلى القضاء على جميع أشكال العنف في المدارس، بما في ذلك تلك القائمة على النوع الاجتماعي.

المراجع : وزارة شؤون النوع الاجتماعي والعمل والتنمية الاجتماعية، 2012، 2015، أوغندا؛ وزارة التعليم والرياضة، 2013، أوغندا؛ اليونيسف، 2015.

الملحقات

1. العناصر التي تكوّن التخطيط القطاعي للتعليم المراعي لمنظور النوع الاجتماعي

مقتطف من التخطيط القطاعي للتعليم المراعي لمنظور النوع الاجتماعي (GRESP)، الطريق إلى المساواة بين الجنسين في التعليم، 2019، (ص 5).

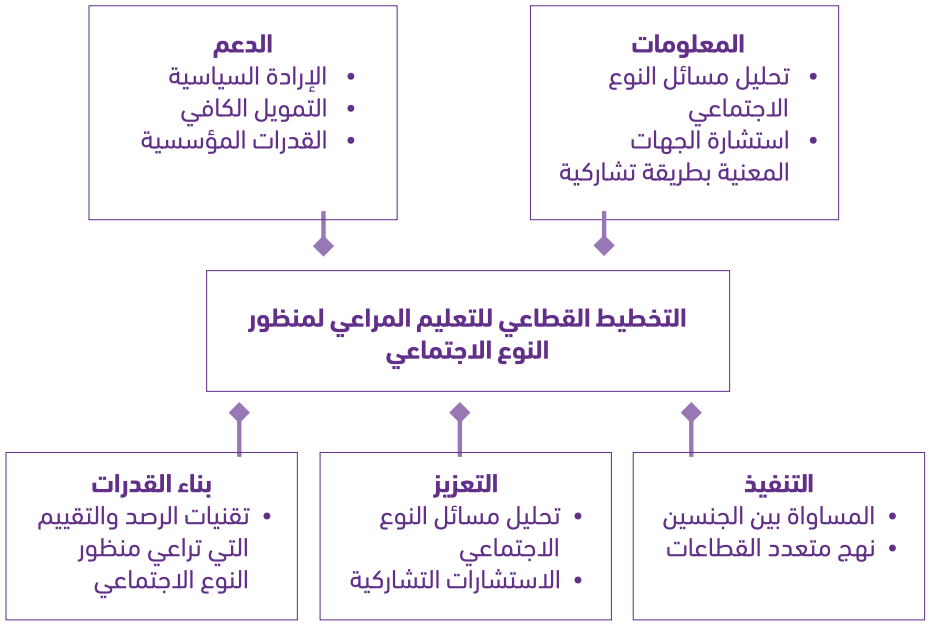

2. موجـز العوامـل المؤثـرة فـي الاختلافـات بيـن الجنسـين فـي التعليـم الابتدائي والثانـوي : مقتطـف مـن الدليـل، (ص47)

3. مسائل التقييم: هل يراعي قطاع التعليم قضايا المساواة بين الجنسين؟

قتطف من الدليل، (الصفحات 122إلى 126).

1

هل تم مؤخرًا إجراء تحليل للنوع الاجتماعي بشكل مستقل أو كجزء من تحليل قطاعي للتعليم؟ هل يغطّي جميع قطاعات التعليم الفرعية؟

2

هل يسلط التحليل القطاعي للتعليم الضوء بوضوح على الصعوبات الرئيسية بين النوع الاجتماعي من جهة، ومشاكل الوصول والجودة والتعلّم من جهة أخرى، استنادًا إلى المعلومات الكمية والنوعية على حد سواء؟

هل يتضمن تحليلاً لتوزيع المعلّمات في جميع القطاعات الفرعية؟

هل تم تحليل قضايا الجودة، مثل الحياد القائم على النوع الاجتماعي في البرامج التعليمية، وسلوك المعلّمين والمعلّمات، والعنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس؟

3

هل تم النظر في الصلات بين النوع الاجتماعي وعوامل التهميش الأخرى؟

هل تم تحليل آثار هذه العوامل على الأولويات والموارد وتخفيف المخاطر؟

هل تم على سبيل المثال تحليل معدلات الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها ونتائجها التعليمية حسب النوع الاجتماعي وغيره من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية؟

4

هل استند تحليل النوع الاجتماعي إلى بحوث أو تحليلات، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية للأُسر المعيشية والدراسات التي أجرتها منظمات غير حكومية دولية أو وطنية أخرى؟

وهل تطابق استنتاجات هذه التحليلات والبحوث الأخرى إحصاءات التعليم الرسمية فيما يتعلق بالتعليم ونوع الجنس؟

5

هل تم تحليل الخطة القطاعية للتعليم وتطويرها بمشاركة أصحاب المصلحة المعنيين فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي، مثل: ممثلي\ات المجتمع المدني، ووزارات النهوض بالمرأة، ونقاط الاتصال في وزارة التعليم بشأن هذه الأسئلة؟

6

هل أتاحت عملية وضع الخطة القطاعية للتعليم فرصًا للنساء والرجال (بمن فيهم المعلّمون والمعلّمات) والفتيات والفتيان للتعبير عن آرائهم\ن؟

7

هل تنعكس الرؤية العامة للبلد ومبادئه وقيمه للمساواة بين الجنسين في الخطة القطاعية للتعليم؟ هل تنعكس العناصر الرئيسية للسّياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتعليم الفتيات والمساواة بين الجنسين في التعليم في الخطة القطاعية للتعليم؟

8

هل تستند السّياسات والأولويات الاستراتيجية في الخطة للقضاء على مشاكل النوع الاجتماعي إلى تحليل قائم على النوع الاجتماعي مفصّل والدروس المستفادة من السّياسات والخبرات السابقة المتعلقة بتنفيذها؟

9

هل تدمج السّياسات تدابير التمييز الإيجابي وتدابير مراعاة منظور النوع الاجتماعي بشكل مُمَنهَج؟

10

هل تتوفر استراتيجيات محددة للفتيات والفتيان الذين ينتمون إلى الفئات المهمشة والمعرضة للخطر، مثل الأطفال ذوي الإعاقة، أو لمناطق جغرافية معينة؟ هل تعكس السيّاسات والتدخلات توزيعًا للموارد والمدخلات يُسهم في زيادة الإنصاف في التعليم؟

11

هل تعالج الاستراتيجيات والبرامج المختارة الأسباب الكامنة وراء مشاكل النوع الاجتماعي وعدم المساواة الاجتماعية وأثرها على الكفاءة والتعلم؟

12

هل تتطرّق الخطة القطاعية للتعليم إلى مشاكل النوع الاجتماعي في مختلف مستويات التعليم؟

13

هل تنص الخطة القطاعية للتعليم على استراتيجيات وتدخلات للعمل المشترك بين القطاعات وبين الوزارات -في مجالات غير التعليم- مثل: العنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس، والزواج المبكر، والأمومة المبكرة، والنظافة الصحية أثناء الدورة الشهرية، وعمالة الأطفال وغيرها من المشاكل؟

14

هل تكاليف الاستراتيجيات المختارة للقضاء على الاختلافات بين الجنسين في التعليم مُدرجة في الميزانية في جميع القطاعات الفرعية؟ هل تَتّسق تقديرات التكاليف مع الأهداف المحددة؟

15

هل الموارد المحلية كافية لتغطية تكاليف التشغيل المتوقعة لتعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم؟

16

إلى أي مدى تُدمَج سياسات وميزانيات المساواة بين الجنسين في الخطة التشغيلية السّنوية؟

ثانياً
إنشاء شبكة مُشتركة بين المؤسّسات، فرنسا

المراجع

كوشو-شيكس سيغولين[51]، 2019، التعاون لتطوير المساواة بين الجنسينن. التعليم والتدريب (Collaborer pour développer l'égalité filles-garçons. Education et Formations)، 4 (99)، 15-32، على الإنترنت.
سيغولين كوشو-شيكس معلمة وباحثة في جامعة باريس-إيست كريتيل.

الغرض

بنـاء زخـم محلـي لتعزيـز الإجـراءات الآيلة إلـى تحقيق المسـاواة بيـن الجنسـين ومضاعفتها (مثـال إقليـم أكاديميـة كريتيـل (إيـل دو فرانس)).
- المدرسـة هي جزء من الحيّز التعليمي، ولتعزيز التعليم القائم على المسـاواة واسـتدامته، من المهم توحيد طاقات مختلف المؤسّسـات التي تشـكل جزءًا من النظام التعليمي.

الأهداف

- قيـادة مشـروع جماعـي، لأن «تفكيـك أوجـه عـدم المسـاواة بيـن الجنسـين وعـدم المسـاواة القائـم علـى النـوع الاجتماعـي هـو مشـروع يضـمّ مجـالات عـدّة، منهـا المجال العلمـي والمجـال السياسـي والمجـال الاجتماعـي».
- تجنب تجزئة الإجراءات.
- دعم كل مؤسّسة من المؤسّسات المعنية بالمساواة.
- تعزيـز الصلـة بين البحث العلمي والمُمَارسـات المهنية والإطار المُؤسّسـي، وبالتالي تعزيز التجربة الانعكاسيّة.

51 الاقتباسـات التاليـة مأخـوذة مـن هـذه المقالة، ما لـم يُذكر خلاف ذلك.

الخطوات

1. تحديـد المـوارد الموجودة علـى نطاق المنطقة، من حيث المؤسّسـات والتدريس والخبرة والبحث ...

فـي أكاديميـة كريتيـل، تم تحديد المـوارد داخل المـدارس العُليا للتربية والتعليـم (Espé)، لا سـيما مـن حيث التّدريـس والبحث (Espé ، المدارس العليا للتربيـة والتعليم، داخل الجامعات التـي تـم إنشـاؤها في عام 2013 بموجب قانون إعادة تأسـيس مدرسـة الجمهورية).

2. تطوير شراكة فاعلة بين المؤسّسات

يعني تطوير شـراكة فاعلة بين المؤسّسـات أن أشـخاصًا من مختلف الأوضاع والمؤسّسـات والتّخصّصـات، فـي أماكـن مختلفـة مـن الإقليـم يجتمعـون معًـا لتشـكيل شـبكة، ويمكـن التّفكيـر معًـا فـي الخبرات المشـتركة، وبالتالـي تخطّي الشـعور بالوحدة.

فـي أكاديميـة كريتيـل، تطورت شـراكة نشـطة بيـن Espé ومهمة «المسـاواة بيـن الفتيات والفتيـان « التابعـة لرئاسـة الجامعـة التـي تنظـم تنفيذ التوجهـات الأكاديمية (وحـدة إدارية خاصـة بالتعليـم الوطني والتعليـم العالي علـى مسـتوى «hgأكاديمية»).

3. مشاركة تحليل الإقليم

يجـب إجراء تحليل ومشـاركته، ويجـب أن يتناول الخصائص الاجتماعيـة والاقتصادية للإقليم، وتعليـم الفتيات والفتيان (المناخ المدرسـي، والنجاح فـي الامتحانات، والتوجيه).

4. تنظيم فعاليات علمية

يسـمح تنظيـم الفعاليـات العلمية بنشـر الإنتـاج البحثي، وخاصـةً إنتاج الباحثين فـي الإقليم، مما يسـمح بتطوير تفكيـر جماعي.

5. تنظيم مجموعات عمل مشتركة بين المؤسسات

تحـدّد مجموعـات العمل مواضيع التفكير والمحاور ذات الأولوية، وتنشـر الأدوات. وتُشـجّع المدارس على المشـاركة فـي الفعاليات.

«تم تحديد أدوات مختلفة للعمل، بما في ذلك تطوير مشـروع أكاديمي ونشـره، و التقارب مع الشـركاء المؤسسـيين والجمعويين، وتنويـع طرائق وأوقات التعليم المسـتمر المقدمة، ودعـم المشـاريع والمبادرات في المؤسسـات، وتقديم المسـاعدة المتفـاوض عليها والتي تسـتجيب للاحتياجـات التي تحددها فرق المؤسسـات، وتنظيم فعاليـات في بعض الأيام (8 آذار/مـارس، مسـابقات، ...إلـخ)، والتركيـز على التواصـل الداخلي والخارجـي. وللمهمة موقع إلكترونـي تعـرض عليـه الأخبار والمـواد والأدوات التعليميـة، من أجل «التدريـب» و «العمل علـى أسـاس يومـي» و»قيادة المشـروع». وفضـلًا عن بعض خطـط التعليم المسـتمر في سـياق التثقيـف فـي مجـال المواطنـة والوقايـة، تقترح خطـة التدريـب عقد مؤتمر سـنوي كجـزء مـن دورة مؤتمرات 8 آذار/مـارس. (ص. 21)

6. تحفيز المبادرات المؤسسية وتعزيزها

أمثلـة: المعـارض التـي ينظمهـا الطـلاب، وورش عمـل الكتابة أو المناقشـات التـي يطلقها المعلمـون، ومبـادرات اختـلاط الجنسـين فـي التربيـة البدنيـة والرياضـة، وإجـراء الدراسـات الاسـتقصائية حـول العنـف القائـم علـى النـوع الاجتماعي...

نقاط التركيز

1. الإرادة السياسية

يجب إدراج موضوع المسـاواة بين الجنسـين في التشـريعات، ولا سيما في تدريب المعلمين والمديريـن فـي مجـالات التعليـم والتدريـب الأولي والمسـتمر. « اكتسـب التثقيف بشـأن المسـاواة ومكافحة القوالب النمطية للجنس والنوع الاجتماعي والميول الجنسـي شـرعية فـي التدريـب بهدف اكتسـاب مهـارات مهنية محـددة لجميع الجهـات الفاعلة فـي النظام التعليمـي عـن طريق تحديـد التصرفات المهنية المتوقعـة.» (ص. 23)

2. الإرادة المشـتركة لغالبيـة الجهـات الفاعلـة فـي النظـام المدرسـي فـي تعزيـز المسـاواة بيـن الجنسـين

«إن نسـج العلاقـات فـي كلا الاتجاهيـن، تنازليًـا وتصاعديًـا، يمنحهـم الظـروف اللازمة لبناء زخـم قـوي. ومع ذلك، فـإن الزخكم لا يُبنى إلا بطوعية قوية وثابتة ومسـتدامة، الأمر الذي يعَد شـرطًا أساسـيًا إيجـاد لزخم محلي في الأجلين المتوسـط والطويـل.» (ص. 22)

3. استدامة الشبكة الإقليمية والشراكة القائمة

مـن المهـم الحرص على تعزيز اسـتدامة الشـراكة بين مختلف الجهات الفاعلـة، بما في ذلك مدرّسـو ومدرّسـات المـدارس العليا للتربيـة والتعليم، وبعثة المسـاواة والتثقيف الجنسـي لرئاسـة الأكاديميـة، وبعثـة المسـاواة بين الجنسـين في الجامعـة، والمعلمـون والمعلمات والكـوادر في المـدارس، والجمعيـات المحلية.» (ص. 31)

ثالثاً
دليل الأنشطة التربوية - دول جنوب البحر الأبيض المتوسط

المراجع

المبادرة النسوية الأورومتوسطية IFE-EFI، 2020. دليل للمعلّمين والمعلّمات في المدارس والكليات
(Guide destiné aux enseignantes et enseignants des écoles et collèges)،
المبادرة النسوية الأورومتوسطية، على الإنترنت على موقع www.efi-ife.org

الغرض

الغرض من هذا الدليل هو العمل في المدارس على تفكيك أشكال القمع وأوجه عدم المساواة في المجتمع وتدريب الطّلبة على المواطنة للمساهمة في مكافحة العنف ضد المرأة وإيجاد بيئة اجتماعية لا يَقبل فيها الأشخاص العنف.

المدرسة هي عالم مصغّر حيث تظهر بالفعل التوازنات وعلاقات القوة وعدم المساواة في المجتمع، لكن المدرسة ليست انعكاسًا للمجتمع فحسب، بل يمكنها أيضًا التأثير فيه بطرق مختلفة، حيث تتمثل مهمتها في نقل المعرفة والمهارات والتمثيلات والأدوار والقيم إلى الطلاب والطالبات، مما يسهل اندماجهم في المجتمع ويسمح لهم بالمساهمة فيه بشكل ملحوظ وإيجابي.

الأهداف

- تحديد أنشطة تعليمية وإنشاء البعض منها، وذلك للتدريب على المواطنة والمساواة بين الجنسين.
- نشر هذه الأنشطة في مدارس تجريبية.
- تحرير كتاب ومواد لدعم الأنشطة في الصف.
- نشر هذه الأنشطة في المدارس بعد مرحلة تجريبية في المدارس التجريبية.

السياق

اقتناعًا منها بأن مكافحة العنف ضد النساء والفتيات والتسامح الاجتماعي المرتبط به، ويقينًا بأن القضاء على الممارسات والقوانين التمييزية مسؤولية جماعية لا تتوقف على السياسات الحكومية فحسب، بل تعتمد أيضًا على التزام المجتمع المدني وجميع الجهات الفاعلة الاجتماعية الأخرى بمكافحة تأثير التقاليد الأبوية على مختلف المستويات الثقافية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أطلقت المبادرة النسوية الأورومتوسطية (IFE-EFI)، بدعم من الاتحاد الأوروبي، حملة مدتها ثلاث سنوات (2019-2021) بعنوان «مكافحة العنف ضد النساء والفتيات في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط».

في هذه الحملة، تم تناول التثقيف في قيم المواطنة والمساواة منذ سن مبكرة باعتباره عجلة أساسية للتحول الاجتماعي، ويساعد محتوى المناهج الدراسية والممارسات التربوية في تشكيل تمثيلات الطَّلَبَة لأنفسهم والقدرات التي يملكونها أو التي يمكنهم تطويرها، ويمكن للمدارس-لا بل يجب عليها- أن تنقل قيمة المساواة بين الجنسين، ومن ثم أن تُمكّن الطَّلَبَة من تحرير أنفسهم من الأغلال التي تحدد مكانة كل فرد وفقًا لجنسه، فقط البيئة التعليمية الشاملة يمكن أن توفر أساسًا متينًا لمجتمع قائم على المساواة يضمن للجميع الحقوق والفرص نفسها.

الشراكة

تم تطوير المشروع بالشراكة مع مجموعة من منظمات حقوق المرأة في سبع دول في جنوب البحر الأبيض المتوسط، بما فيها الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس.

الإجراءات

1. إيجاد مدارس تجريبية وتدريب الفرق التربوية
في كل دولة من الدول المشاركة في المشروع، وضع ائتلاف المنظمات بالاتفاق مع وزارات التعليم، أنشطة في 10 مدارس تجريبية تشمل تدريب المدربين للمعلّمين والمعلّمات وحلقات عمل للطَّلَبَة. (يُرجى الاطّلاع على الملحق المتعلق بالتدريب في الأردن).
يستفيد من هذا البرنامج 120 معلّماً ومعلّمة وما بين 6000 و7000 طالب وطالبة.

2. تطوير دليل تربوي
تم تصميم الدليل للفِرَق التعليمية المسؤولة عن طَلَبَة المدارس الابتدائية أو المتوسطة (الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و14 سنة) من أجل زيادة الوعي في جميع أنحاء الوسط التعليمي بقضايا المساواة في التعليم، حيث يوفر الدليل أدوات لتغيير ممارسات التدريس، ويُشرِك الطَّلَبَة في العملية، ولا سيما في تحديد أوجه عدم المساواة والبحث عن حلول مُمكنة للتغلب عليها.

إن إحياء قيم المساواة داخل قاعة الدراسة يعني أولًا وقبل كل شيء التركيز بشكل ملموس على أساس يومي على تنفيذ ممارسات المساواة، بما فيها ضمان تقاسم متساوٍ للمساحة، وضمان التوزيع العادل للوقت المخصص لكل شخص للتحدّث، والتشكيك في التمثيلات عند توجيه الطّلَبَة أو معاقبتهم. وتَسهم هذه الممارسات الجديدة في نجاح الجميع من خلال: توسيع مجال الإمكانيات المتاحة للفتيات والفتيان من الأجيال الجديدة، بالإضافة إلى ذلك، فإن الإشارة إلى تنوع نماذج الأدوار النسائية والذكورية في محتوى المناهج الدراسية، والاهتمام الذي توليه المواد الإعلامية أو التعليمية للتمييز سيعززان هذا النموذج القائم على المساواة، ويقدم الدليل أدوات جاهزة للاستخدام، وقد تم إنشاء البعض منها لهذا الدليل، والبعض الآخر يأتي من منشورات سابقة.

يستند الدليل إلى عدد من البحوث والمنشورات الحديثة التي يشير إليها- من دون ادّعاء بالشمولية- ويتألّف من **خمس ملفّات** :

1. إدارة قاعات الدراسة والمدرسة والمؤسّسة
- مراقبة تنظيم مساحات التعلّم: قاعات الدراسة والمكتبة، إلخ...
- مراقبة العلاقات داخل قاعات الدراسة.
- مراقبة مناطق أوقات الاستراحة.
- العقاب.

2. المواد التعليمية
- العمل على الصور.
- تحليل وسائط التعلُم.

3. التوجيه
- إعادة التفكير في القطاعات التعليمية وسوق العمل.
- تفكيك التمثيلات القائمة على النوع الاجتماعي للمِهن.
- تسليط الضوء على العمل المنزلي.
- تعلّم المساواة من خلال اللعب.

4 . الألعاب والترفيه والأنشطة البدنية والرياضية
- تحديد الأنشطة في الملعب.
- تحديد الصور النمطية للنوع الاجتماعي حول الأنشطة البدنية والرياضية.
- اختيار الأنشطة الترفيهية في المنزل.

5. النساء الغائبات عن التاريخ ووسائل الإعلام
- الأميرة عليسة، مؤسسة مدينة قرطاجة.
- شخصيات تاريخية نسائية.

نقاط التركيز

1. بناء شراكة
لزيادة الكفاءة، من المهم بناء شراكة متعددة الأبعاد، فمن جهة، لا بد من الحصول على موافقة وزارات التعليم الوطني في الدولة ودعمها، لأن قيمة المساواة بين الجنسين يجب أن تُنقَل في السياسات العامة، ومن جهة أخرى، تسمح الشراكة بين بلدان عدة بتعزيز المبادرات المحلية، والاستفادة من تجارب البلدان الأخرى.

2. مرافقة نشر دليل
تزيد احتمالية استخدام الدليل والاستفادة منه إذا تم تدريب الجمهور المُستَهدَف أولًا وتمكينه من اختبار الأنشطة.

الملحق

تقرير عن التجربة في الأردن
منظمة المرأة العربية، عَمّان

تهدف الخطة الاستراتيجيّة للتعليم الأردنية (2018-2022) إلى توفير فرص متكافئة لتعليم عالي الجودة، من أجل تزويد المتعلمين بالتفكير العلمي والإبداعي والنقدي، وقد آتت بثمارها. حيث يتعلم الطّلَبَة العمل الجماعي، والتعلّم مدى الحياة، والقيم والمهارات ليصبحوا مواطنين\ات فاعِلين\ات يساهمون في العالم بإنسانية وهيبة. لذلك، تتماشى الخطة مع خبرة (اليونيسف) التي أوصت ببناء بيئة تعليمية أفضل للأطفال والشباب في الأردن، مع التركيز على:

1. تعزيز قدرة وزارة التربية والتعليم على تحسين أداء المعلّمين والمعلّمات وتحفيزهم لتحسين تعلّم الطّلَبَة.

2. دعم بيئات تعلّم آمنة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة.

3. تعزيز التّماسك الاجتماعي بين جميع الشباب.

4. تعزيز الوقاية من العنف ضد الأطفال، والإبلاغ عنه، والتصدي له.

في هذا السياق، بدأت منظمة المرأة العربية الأردنية (AWO) في آذار/مارس 2019 ببناء شراكة مع قسم النوع الاجتماعي والشراكات الاستراتيجية التابع لوزارة التربية والتعليم (GSPD) لإجراء ثماني دورات تدريبية يستفيد منها 120 معلّماً ومعلّمة من مختلف محافظات الأردن، كجزء من المشروع الإقليمي الذي يحمل عنوان «مكافحة العنف

ضـد المـرأة فـي منطقة جنـوب البحر الأبيـض المتوسـط» والذي تنفـذه المبادرة النسـوية الأورومتوسـطية (EFI) بتمويـل مـن الاتحـاد الأوروبي.

فـي كانـون الأول/ديسـمبر 2020، أضافـت السـيدة(كفـى عكروش)- رئيسـة قسـم النوع الاجتماعـي والشـراكات الاسـتراتيجية فـي وزارة التربيـة والتعليـم، الأنشـطة التاليـة التـي سـتنفذها منظمـة المـرأة العربيـة فـي إطـار هذا المشـروع إلـى جـدول أعمـال وزارة التربية والتعليـم لعـام 2021 :

1. تدريـب 120 معلّمـاً ومعلّمة باسـتخدام دليـل المناهج الدراسـية المعنون «تعليم المسـاواة بين الجنسـين في المـدارس والمؤسسـات التعليمية».

2. ورش عمل لـ 650 فتًى وفتاة.

3. توزيع ألعاب الورق التعليمية في خلال ورش العمل للطَّلَبَة.

اسـتندت منهجيـة التدريب إلى النهج التشـاركي من خلال وضـع المتدربين في صميم عملية التدريـب، حيـث تم اسـتخدام أسـاليب التدريب التفاعلـي، وأهمها تبادل الأفكار، وقد سـمح التنـوع فـي اسـتخدام أسـاليب التدريب لهـم\ن بالمشـاركة بشـكل كامل فـي التدريب في خـلال الأيـام الثلاثة والالتـزام بالحضـور، وتحقيق أهـداف التدريب في جو لطيـف ومتفاعل وآمـن، علـى الرغم مـن أن التدريب تـم عن بُعد.

وكان هـذا التدريـب الأوّل مـن نوعـه لنحـو 84% مـن المشـاركين والمشـاركات، وقد وافق 86% منهـم علـى أن المسـاواة بيـن الجنسـين ضروريـة، فـي حيـن عـارض 14% منهـم هذا التحليل.

فـي نهايـة التدريـب الذي اسـتمر 3 أيـام، شـهد 73% من المشـاركين\ات على تحسُّـن كبير فـي معارفهـم بشـأن المسـاواة بيـن الجنسـين، و68% بشـأن العدالـة الاجتماعيـة، وتمكّن 70% منهـم مـن تحسـين قدرتهم على الفصل بين تعريف النـوع الاجتماعي والجنس وإتقان المعرفـة بمختلـف أنـواع العنـف ضد النسـاء والفتيات، وأحـرز 52% منهـم تقدمًا في فهم أهـداف التنمية المسـتدامة، ولا سـيما الهدفان 4 و5.

فـي الختـام، أحـرز المعلّمـون والمعلّمـات تقدمًـا، وهـو مـا سـينعكس فـي ورش العمـل القادمـة للفتيـان والفتيـات، في بدايـة العام الدراسـي 2022/2021. وقد تم تبـادل العديد مـن الأفـكار في خـلال هـذا التدريـب للمدربين والمدربـات، فكانـت مصدر طاقـة وحماس، كمـا يتّضـح من خـلال شـهادات المعلّمين والمعلّمـات أدناه:

«بصفتـي مـدرّس تربيـة بدنيـة، أفكّـر في تقديـم أنشـطة رياضية بيـن الفتيـان والفتيات في بدايـة العـام لتغييـر تفكيرهم حـول النـوع الاجتماعي، وسأوسـع مجال المعرفة حـول النوع

الاجتماعـي مـع معلّميـن ومعلّمات المدرسـة والمجتمـع المحلـي.» أ.أ.ز.، 34 عامًـا، معلّم تربيـة بدنيـة في مدرسـة نهلة جـرش الثانوية.

«سـأعمل علـى تغييـر النصـوص التمييزيـة فـي المناهـج الدراسـية بمسـاعدة الطَّلَبَـة أثنـاء الحصـص». أ.ف.أ.أ، 36 عامًـا، معلّـم فنـون فـي مدرسـة سـوف- جـرش الابتدائيـة للبنيـن. «سأسـعى جاهـدًا لإطلاق نقاشـات خـلال الحصص حـول دور المـرأة في المجتمـع، وتغيير مواضيـع المقـالات وإعطاء أدوار قيادية للطالبات.» ج. د. ال ز.، 43 عامًا، معلّم لغة إنجليزية فـي مدرسـة الملك عبـد الله الثاني للتميـز في جرش.

رابعاً
مشروع G-BOOK
(هوية النوع الاجتماعي: القراء الأطفال ومجموعات المكتبات)
شراكة بين ستة بلدان أوروبية

المراجع

مشروع G-Book، https://www.g-book.eu (متوفّر بستّ لغات)
تـم تمويـل مشـروع G-Book فـي إطـار برنامـج أوروبـا للإبـداع (قسـم الثقافـة) التابـع للاتحـاد الأوروبي، وهو يشـمل سـتة شـركاء منذ عـام 2017: مركـز أبحاث ميتـرا (MeTRa) التابـع لجامعـة بولونيـا (إيطاليـا)[52] التـي تتولـى قيـادة المشـروع، ومكتبـة ليفـر أو تريـزور (Livres au Trésor) ومركـز أبحـاث بليـاد (Pléiade) التابـع لجامعـة باريـس 13 (فرنسـا)، والرابطـة الوطنيـة الإسـبانية للبحـوث المتعلقـة بـأدب الأطفـال (ANILIJ) التابعـة لجامعة فيغـو (إسـبانيا)، ومركـز أدب الأطفال والدراسـات الثقافية في جامعة مدينـة دبلن (إيرلندا)، والمكتبـة العامـة الإقليمية «بيتكو راتشـيف سـلافيكوف» (Petko Rachev Slaveikov) (بلغاريا)، ومكتبة سـراييفا (البوسـنة).
www.efi-ife.org

الغرض

الغـرض مـن هـذا المشـروع هـو نشـر أدب للأطفـال مراعـي لمنظـور النـوع الاجتماعـي (gender positive) فيمـا يتعلّـق بـأدوار الجنسـين والنمـاذج المرتبطـة بالنـوع الاجتماعي، أي أدب منفتـح وتعـددي ومتنـوع وخالٍ مـن الصور النمطيـة، يتميّز باحترام التّنـوع وتقديره. يضطلـع أدب الأطفال بدور رئيسـي في النمو في خلال مرحلـة الطفولة المبكرة والطفولة، مـن خـلال تطويـر الخيـال وفهـم العالم، ويهـدف هـذا الأدب إلـى تحقيق الـذات والإدماج الاجتماعـي، عـن طريـق نقـل المعاييـر والقيـم، وقـد تكـون أيضًـا مصـدرًا لتعزيـز محتمـل لأوجـه عـدم المسـاواة بيـن الجنسـين، أو العكس، إذ يمكـن أن تعـزّز الانفتاح وتقبّـل التنوّع والإمكانيـات المختلفـة التـي تميّز كلّ شـخص.

52 ميتـرا (MeTRa): مركـز الدراسـات المتعـددة التخصصـات بشـأن الوسـاطة والترجمـة مـن قبـل الفتيـات والفتيـان ومـن أجلهـم، الموقع الإلكترونـي: https://metra.dipintra.it

الأهداف

- تبادل المعارف والممارسـات بشـأن قضايا الصور النمطية وعدم المسـاواة بين الجنسـين بيـن أمنـاء المكتبات والجامعيين والمؤسّسـات التعليمية والثقافية ودور النشـر والمترجمين والمترجمات.
- إيجـاد أدوات ببليوغرافيـة لنشـر كتـب الأطفـال غير النمطيـة وغير المتحيزة جنسـيًا، التي تتضمّـن تنوعًـا فـي نماذج النـوع الاجتماعي وتمثيـل الهويات.
- توعيـة القارئيـن والقارئـات الشـباب والوسـطاء والشـخصيات النافـذة في مجـال الكتب والقـراءة، ليتمكنـوا مـن تعريف أنفسـهم وفقًـا لأذواقهـم واهتماماتهـم ومهاراتهم.
- تشجيع المكتبات العامة على إثراء مجموعاتها.
- تشجيع الترجمات.

الإجراءات

1. أوّل قائمـة ببليوغرافيـة أوروبيـة لكتبٍ تخلو مـن الصور النمطية للأطفال بين سـن الثالثة والعاشرة

تطلّـب هـذا العمـل الـذي تمّ بفضل جهود سـتة شـركاء عمليّة تعـاون طويلة الأجـل تتمثّل أوّلًا: فـي تحديـد الجمهـور المسـتهدَف، ثـمّ المعاييـر المشـتركة فـي اختيـار الكتـب، وأخيرًا تقييـم أهميّـة العناويـن التـي يقترحهـا كلّ بلد. ولهـذه الغاية، تـم إعداد مَسـرد مصطلحات متوفّـر على الموقـع ويتضمّن مداخل معجميّـة مثل «التنوّع» و»الإدمـاج» و»معايير النوع الاجتماعي».

ويتجلّـى البعـد الأوروبـي في هـذه القائمة الببليوغرافيـة بفضل عمليّـات الترجمة إلى لغات البلـدان الشـريكة السـتّة، حيـث اختير نحـو 80 كتابًا لكلّ بلـد، وتتضمّن المنشـورات الـ٨٥٠ من الكتـب المُدرَجة و 340 منشـورًا مترجمًا.

كذلك، تشـتمل هذه المنشـورات على كتبٍ حديثة متاحة، بالإضافة إلى كتبٍ «كلاسـيكية»، وتتوفّـر أنـواع الكتـب كافّـة- بمـا فيهـا الكتـب الوثائقيـة مثـلًا- وإن كانـت هـذه القائمـة الببليوغرافيـة تركّـز في الأسـاس علـى الألبومـات والروايات.

2. موقع متعدّد اللّغات يقدّم أدوات ببليوغرافية عدّة
يمكـن الاطّلاع علـى القائمة الببليوغرافية على الانترنت بفضل محـرّك بحث متعدّد اللغات، تتضمّـن هـذه القائمـة كُتبًا تخلو من الصـور النمطية وتتناول صراحةً قضايا النوع الاجتماعي وتقـدّم تمثيـلات مختلفـة للمؤنـث والمذكـر، وقـد تمّت صياغـة بطاقة مفصّلة لـكلّ كتاب بـكلّ لغـة، ولكلّ كتاب طبعـة أصليّة أو مترجمة بالإضافة إلى ملخّص للأطفال وشـرح للكبار. فضـلًا عـن الفهـرس المتعدّد اللغـات، يحتوي الموقع على مـواد تعليميّة عدّة ومنشـورات

مبسّـطة متعلّقة بقضايا النوع الاجتماعي، كذلك، يقدّم مسـردًا للمصطلحات الرئيسية حول قضايـا النـوع الاجتماعـي والتنـوّع والألعـاب والمـوارد المتعلّقة بالنـوع الاجتماعـي، وتجدر الإشـارة أيضًـا إلـى خمس مسـارات حـول: الجسـد والأسـرة والمسـاواة والتنوّع والمشـاعر والأحاسـيس والشـخصيات المشـهورة، ويتضمّـن كلّ مسـار حُجّـةً تبيّـن أهميّـة الموضـوع ومحتـواه، بالإضافـة إلى قائمـة ببليوغرافية.

3. نشاطات منظّمة في بلدان مختلفة
نُشـرت الكتـب بيـن البلـدان السـتة، ونُظّمـت وِرَش عمـل لقـراءة الكتـب المُختـارة الخاصّـة بالأطفـال وأوليـاء الأمـور والمعلّميـن والمعلّمـات فـي كلّ بلـدٍ شـريك، ففي فرنسـا مثلًا: قـام طـلّاب وطالبـات بقـراءات مسـرحيّة وموسـيقيّة للطّلبَـة فـي مـدارس الحضانـة.

4. عمليّات الترجمة الجارية
أبـدت دور النشـر الإيطاليـة اهتمامًا بترجمة بعض الكتب، ويرغب فريق G-book في توسـيع تعاونـه فـي كلّ بلـدٍ مـع دور النشـر المراعية للنـوع الاجتماعـي، وذلك لتزويدهـا بمجموعةٍ مـن الكتب التي تسـتحقّ الترجمة.

نقاط التركيز

1. الحفاظ على البعد الدّولي من دون محو الخصائص المحليّة
ثمّـة اختلافـات كثيـرة- حتّـى داخـل أوروبـا- بيـن دور النشـر الشـبابيّة أو في عمليـات تطوير دراسـات النّـوع الاجتماعـي (وإضفـاء الطابـع المؤسسـي عليهـا). كذلـك، لا يمتلـك جميـع البلـدان المـوارد نفسـها، ففي بلغاريا أو البوسـنة: لا تزال دور النشـر الشـبابية هامشـيّة، لذا لا بـدّ مـن مراعاة السـياق.
لذلـك، تتطلّـب أيّ شـراكةٍ دوليّة مرحلة أوليّـة يتم فيها تحديد الأهـداف وتخصيصها بهدف التوصّـل إلى توافق فـي الآراء حول مراحل المشـروع المقرّر تنفيذه.

2. التوفيق بين الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي والمعايير الأدبية والجمالية
تتنـوّع العـروض التحريريـة وهـي غيـر متسـاوية بين البلـدان، ويسـتدعي ذلك عملًا مشـتركًا لنقـد الكتـب مـع مراعاة سـياقها الثقافي، وهكـذا، اختيرت فـي مشـروع "G-Book" بعض الكتـب فـي بلـدان معيّنـة لأنّها كانـت الكتـب الوحيدة المتاحـة حول موضـوع معيّن.

3. تصميم مشاريع مفتوحة
علـى الرغـم مـن أنّ التمويـل محـدود زمنيًا، إلّا أنـه يجب النظر إلى المشـروع علـى أنّه عنصر ديناميكـي يمكـن إتمامه وتحسـينه مع الوقت.

مطالعة إضافية

- **جمعيّـة أديكواسـيون 2012**، (Association ADEQUATIONS)، مجموعـة الأدوات «عشـرون ألبومًـا للشـباب لتعليـم يراعـي منظـور النـوع الاجتماعي»،
(20 albums de jeunesse pour une éducation non sexiste)
رابط التحميل: (adequations.org)
تتوفّر على الموقع أدوات أخرى تحت عنوان «تعليم يراعي منظور النوع الاجتماعي».

- **ميشـال، أندريـه، 1986**، لا للقوالـب النمطيـة! التغلّـب علـى التحيّـز القائـم علـى النوع الاجتماعـي فـي كتـب الأطفـال والكتب المدرسـية
(Non aux stéréotypes! Vaincre le sexisme dans les livres pour enfants et les manuels scolaires)
اليونسكو، على الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC)

- **سالانوف، فلورانس (محرّرة)، 2021**، العمل من أجل المساواة: قضايا النوع الاجتماعي فـي المكتبـات، (Agir pour l'égalité: questions de genre en bibliothèques)
المدرسـة الوطنيّـة لعلـوم المكتبـات والمعلومـات (Enssib)، «مجموعة الأدوات»

خامساً

تحليل الكتب المدرسيّة
توغو

المرجع

بروجاي، كارول وكرومر يلفي، 2008، تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال الكتاب المدرسي. دليل للجهات الفاعلة في سلسلة إعداد الكتاب المدرسي
(Promouvoir l'égalité entre les sexes par les manuels scolaires. Un guide pour les acteurs et actrices de la chaine du livre)،
باريس، اليونسكو، النسخة الإنكليزية 2009؛ النسخة الموسّعة باللغة العربيّة 2016، على الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC)

الغرض

الغرض من هذا التحليل هو دمج «المساواة بين الجنسين» في التعليم من خلال تحالف بين الباحثين والباحثات والممارِسين والممارِسات في المجال التربوي حول الكتاب المدرسي.

ولا يزال الكتاب يؤدّي دورًا أساسيًا في المدرسة ويؤثّر في الطّلبَة والمعلّمين والمعلّمات على حد سواء، إذ يجمع المعارف ويفسّر المعلومات وينظّمها فينقل ضِمنًا الأعراف والقيم والنماذج والسلوكيات الاجتماعية، ولا يشارك الكتاب المدرسي في التعليم فحسب، بل أيضًا في التنشئة الاجتماعية للصّغار لإعداد مجتمع الغد. لذلك، من المهمّ ألّا تتعارض النصوص والصور مع مبدأ المساواة، ويُعدّ الكتاب المدرسي أداة رئيسية للعمل على قضيّة المساواة بين الجنسين.

الأهداف

- إجراء بحث علمي حول الكتب المدرسيّة ونشر النتائج في كلٍّ من المجتمع العلمي والوسط المدرسي.
- الاضطلاع بأعمال التوعية والتدريب.

المراحل

1. إجراء بحث ببليوغرافي حول الكتاب المدرسي ومراحل إعداد الكتاب المدرسي
سهّل توفّر مركز توثيق داخل وحدة البحوث الديموغرافية في جامعة لومي العمل الببليوغرافي، ونظّمت وحدة البحوث هذه ندوةً منهجيّةً مع مفتّشين من وزارة توغو للتربية الوطنية- وهم أيضًا مؤلّفو كتب- لمراجعة الأعمال التي تمّ تنفيذها وتحديد مراحل إعداد الكتب في توغو وأبطالها المختلفين، وأتاحت هذه الندوة إرساء أُسُس عمل الشراكة.

2. إجراء بحث علمي حول كتب الرياضيات في المدارس
أجرت وحدة البحوث الديموغرافية دراسةً حول كتب الرياضيّات التوغولية التي تظهر تمثيلات للنوع الاجتماعي غير متوازنة، ثمّ نُشرت نتائج هذه الدراسة في المجتمع العلمي (نومينيو، أدزوافي جوستين وأتافي منسا إدور وتريز لوكو، هويات النوع الاجتماعي

والعلاقات بين الشخصيات في كتب الرياضيّات التوغوليّة، مركز السكان والتنمية (CEPED)، على الإنترنت)

3. نشر النتائج خارج المجتمع العلمي
نَشَرت وحدة البحوث الديموغرافيّة نتائجها على مستوى التعليم الوطني: الأشخاص المسؤولون عن التفتيش والمستشارون والمستشارات التربويون وأعضاء هيئة التدريس، وفي هذا الصدد؛ نُظّمت حلقات دراسيّة بالشراكة مع وزارة التربية الوطنية وبدعمٍ من اليونسكو.

4. تنظيم دورات تدريبيّة
شكّلت الحلقات الدراسيّة فرصة لتنظيم ورشات عمل للتفكير بغية إعداد أعمال تهدف إلى تعزيز المساواة، وذلك من خلال استبانة التحدّيات وتحديد الموارد اللازمة.

نقاط التركيز

1. البدء في تقييم الوضع الراهن وتشخيصه
ينبغي تشخيص الوضع عبر تحديد الموارد والعقبات وصياغة الفرضيّات ووضع مبادئ توجيهيّة للعمل، وتحديد الأهداف التشغيليّة وتحقيقها، ووضع معايير التقييم الكمّي والنوعي، ومن المفيد الاستناد إلى تحاليل البلدان الأخرى وخبراتها.

2. العمل كفريق والشراكة
لا بدّ من العمل- إذا أمكن- في فريقٍ مشترك بين الجنسين لتنويع وجهات النظر والسعي إلى عقد شراكات ليس للحصول على الموارد فحسب، بل أيضًا من أجل الإمساك بزمام عمليّة التغيير من خلال الفاعلين والفاعلات الآخرين، وبالتالي سيحظى العمل بتأثيرٍ مضاعف.

«لا ينحصر الكتاب المدرسي ضمن إطار المدرسة -بمعناه الضيّق- بل يتجاوزه بفعل التحدّيات التي يواجِهُها، ويمكن أن يُساهم الكتاب المدرسي- بالإضافة إلى استعماله التربوي- في الاستعمال الاجتماعي للمساعدة في تعزيز المساواة بين الجنسين، ولهذه الغاية، يجب أن يؤخذ سياق الكتاب المدرسي بالاعتبار لإشراك جميع الجهات الفاعلة التي تعمل على مستقبل الكتب المدرسية، بدءاً من تأليفها ووصولاً إلى استعمالها، فتشكّل هذه الجهات الفاعلة بأفعالها وتفاعلاتها ثلاثة أقطاب متفاعلة: قطب المبادرة المتمثّل في السّياسات، وقطب الإنجاز المتمثّل في التّحرير، وقطب الاستعمال المتمثّل في المدرسة. (...) وينبغي إيجاد أنشطة انطلاقاً من هذه الجهات ولِصالحها، ويُرجّح بسبب تفاعلات هذه الجهات وأدوارها المتداخلة، أن يتم إنتاج كتب مدرسيّة، أو أن تُستعمل الكتب المدرسيّة بشكلٍ نَقدي، الأمر الذي تنجم عنه تأثيرات مضاعفة ضمن المجتمع». (ص 86)

على غرار توغو، نُفّذت الكثير من الأعمال المعروضة في الكتاب المشار إليه من خلال الكتاب المدرسي في بلدان عدّة.

الملحق

جدول لبناء العمل على أساس مراحل إعداد الكتاب المدرسي
اقتُطف هذا الجدول من دليل بروجاي كارول وكرومر سيلفي، ٢٠٠٨، تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال الكتاب المدرسي. دليل للجهات الفاعلة في سلسلة إعداد الكتاب المدرسي، باريس، اليونسكو، ص 84 .

لا بدّ لإكمال هذا الجدول من تحديد الجهات الفاعلة بدقّة، مع العلم بأنّه يمكنها تأدية الدور نفسه ولربّما في أوقاتٍ مختلفة، وينبغي أن تكون المعلومات مفصّلة قدر الإمكان، فلا يجوز على سبيل المثال الاكتفاء بقول «وزارة التربية الوطنية» بل يلزم تحديد الجهاز أو الأجهزة المعنيّة، مثل المجلس الوطني للمناهج، أو اللجنة المتخصّصة المعنيّة بالكتب المدرسية، أو هيئات التفتيش، أو لجان الاختصاصيّين بحسب المادّة، أو مركز التقييم، إلخ...

ويمكن تحديد المبادئ التوجيهية للعمل والأهداف التشغيلية ودليل الأعمال من خلال مخطّط أو أكثر من مخطّطات إعداد الكتاب المدرسي، مع لائحة بالجهات الفاعلة وأدوارها ووسائل عملها والخيارات المتّخذة.

سلسلة إعداد الكتاب المدرسي

البلد		
في مجال الكتاب المدرسي، من...؟	**الجهات الفاعلة :** على المستويين العام والخاص، وعلى صعيد الهيئات الرسميّة والمنظّمات غير الحكوميّة والرابطات والنقابات والأفراد... (تحديد القطب الذي تندرج ضمن إطاره هذه الجهات)	**كيف...؟ وسائل العمل**
يقرّر تأليفه		
يوجّه مضمونه		
يقرّر مضمونه		
يعيّن مصمّميه ومصمّماته		
يصمّم رسومه التوضيحية		
يُخرج صفحاته		
يقيّمه		
يختبره		
ينتقيه		
يختاره		
يستعمله أو يفرض على غيره استعماله		
يحلّله أو يدرسه		
الملاحظات		

سادساً

منع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي
كيبيك

المرجع

بيرجيرون، مانون ومارتين هيبرت وجينيفيف برودور وآن جولي بوشار وكاثرين جودوين وماريلي جوليان وتجمّع كيبيك لمراكز المساعدة ومكافحة الاعتداءات ذات الطابع الجنسي، 2018، (CALACS) تقرير تقييمي عن تأثيرات برنامج أمبرانت (Empreinte): العمل معًا ضد الاعتداءات ذات الطابع الجنسي
(Rapport d'évaluation des effets du programme Empreinte: Agir ensemble contre les agressions à caractère sexuel)،
مونتريال، جامعة كيبيك في مونتريال
الموقع الإلكتروني : www.ProgrammeEmpreinte.com
يتوفّر البرنامج باللغتين الفرنسية والإنكليزية على الموقع.
الباحثة الرئيسة هي مانون بيرجيرون، قسم الدكتوراه في علم الجنس - جامعة كيبيك في مونتريال.

الغرض

الغرض من البرنامج هو الحدّ من التسامح الاجتماعي إزاء مختلف أشكال العنف الجنسي من خلال برنامج وقائي يتألّف من ثلاثة محاور: وَرَش عمل في الفصول الدراسية للمراهقين والمراهقات وتدريب موظفي وموظفات المدرسة والهيئات التدريسيّة وغير التدريسيّة ونشر مجموعة من الفيديوهات لأولياء الأمور على الإنترنت.

ويحتمل حدوث العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي قد يظهر بأشكال مختلفة (لفظيًا ونفسيًا وجسديًا وجنسيًا) في أماكن مختلفة، ولا سيّما في الطريق إلى المدرسة وفي الفصل الدراسي بين الرفاق وفي الحفلات الطلّابية وبين المعلّمين والمعلّمات و الطَّلَبَة إلخ... ويُعدّ العنف القائم على النوع الاجتماعي أحد العوامل الرئيسية لعدم المساواة بين الجنسين في المدرسة، بغضّ النظر عن مستوى التعليم، كما ويشكّل تعدّيًا على الحق في التعليم.

الأهداف

• اتّباع نهج متكامل وشامل يستهدف الشباب وبيئتهم الخاصّة (أولياء الأمور) والمدرسيّة (الهيئات التدريسيّة وغير التدريسيّة)، وذلك عبر دمج قضايا النوع الاجتماعي والثقافة والإعاقة.
• توعية الشباب من خلال جلسات عدّة بقيادة اختصاصيّين\ات لتعزيز قدرتهم على العمل في مجال منع العنف الجنسي واستنكاره.
• تجهيز أولياء الأمور والوسط المدرسي للتعرّف إلى العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وفهمه من أجل التدخّل، وذلك وفقًا لمهمّتهم.
• الانسجام مع أهداف وزارة التربية والتعليم العالي والتثقيف بشأن الصحّة ومكافحة العنف والتربية الجنسيّة.
• الجمع بين الخبرة البحثيّة (قسم علم الجنس في جامعة كيبيك في مونتريال (UQAM)) والخبرة الميدانيّة (المراكز الستة والعشرون ضمن تجمّع كيبيك لمراكز المساعدة ومكافحة الاعتداءات ذات الطابع الجنسي (RQCALACS)، الموقع الالكتروني :
www.rqcalacs.qc.ca

الطرق المتّبعة

يرتكز البرنامج الوقائي قيد التنفيذ على توافق الآراء التالية :

• يزداد خطر مواجهة أحد أشكال العنف الجنسي في الفترة الممتدّة بين الطفولة والمراهقة، ممّا يؤدي إلى سلسلةٍ من التداعيات السلبية لا بل المأساوية وبالتالي يستدعي توفير الوقاية للجميع.

• تعتمد أكثر أنواع التوعية فعاليّة على نهج نظام إيكولوجي لا يستهدف الشباب فحسب، بل أيضًا أولياء الأمور والبيئة المباشرة للشباب، ولا سيّما البيئة المدرسية المتعلّقة بالشباب الذين يتلقّون تعليمًا إلزاميًا.
«يؤدّي الكبار دورًا أساسيًا في مجال تعليم الشباب، وبالتالي يجب أن يكونوا على درايةٍ كافيةٍ بالعنف الجنسي وذوي وعي بردود الفعل المناسبة عند الكشف عن ضحيّة للعنف.» (ص 4)

1. محور الشباب

يتألّف هذا المحور من ست ورشات عمل، في نسخٍ طويلةٍ أو قصيرة، تقدّمها في خلال ساعات الدراسة متحدّثة مدرّبة سلفًا من مركز المساعدة ومكافحة الاعتداءات ذات الطابع الجنسي في المنطقة.

وتشتمل المواضيع على ما يلي :

• الاعتداءات ذات الطابع الجنسي.
• القبول الجنسي.
• الإفصاح والدعم.
• تمكين الشباب للتصدّي للاعتداءات ذات الطابع الجنسي.
• ثقافة الجنسنة المفرطة والصور النمطية للنوع الاجتماعي.
• الاستغلال الجنسي.

يمكن مراجعة أهداف كلّ جلسة في الملحق.

2. محور أولياء الأمور

سجّل باحثون وباحثات من قسم علم الجنس في جامعة كيبيك في مونتريال (UQAM) وتجمّع كيبيك لمراكز المساعدة ومكافحة الاعتداءات ذات الطابع الجنسي (CALACS) ستة فيديوهات قصيرة تتناول المواضيع نفسها التي طُرحت في ورش العمل للشباب، وتسمح للوالِدَين بالتفاهم مع المراهقين والمراهقات، ويُذكّر أولياء الأمور بالخطوط الساخنة المتاحة للمساعدة في حالة مواجهة أي صعوبات، وتتضمّن الفيديوهات مقابلات مع عاملين من مختلف مراكز المساعدة ومكافحة الاعتداءات ذات الطابع الجنسي وآباء وأمهات وشباب وشابات وخبراء وخبيرات، بالإضافة إلى إعداد مشهد تمثيلي ينقل المعرفة إلى أولياء الأمور حول الوقاية من العنف الجنسي، ويمكن مشاهدة مقاطع الفيديو المتوفرة على الإنترنت.

3. محور موظّفي وموظّفات المدرسة

يندرج منع العنف الجنسي ضمن مهام مدارس كيبيك، فيواجه موظفو\ات المدارس، سواء كانوا معلّمين أو معلّمات أم لا، مرارًا وتكرارًا مظاهر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي أو الكشف عنه. لذلك يؤدّي موظّفو\ات المدرسة دورًا متميزًا في الإبلاغ والتنديد والوقاية والمساعدة.
ويشتمل المحور المعنيّ بموظّفي المدرسة على جلسةٍ تدريبيّة ليومٍ واحدٍ مخصّصة لموظّفي\ات المدرسة كافّة والهيئات التدريسيّة وغير التدريسيّة: الإدارة والمعلّمون والمعلّمات والأخصائيون والأخصائيات الطبّيون والموظّفون\ات الإداريّون\ات والفنّيون\ات، ويوفّر التدريب فهمًا شاملًا للعنف الجنسي من أجل التدخّل بشكلٍ مناسبٍ لصالح الطلّاب كافّة.

4. تقييم البرنامج الوقائي

قُيّم البرنامج بدقّة بفضل التحالف بين الباحثين والباحثات والممارسين والممارسات (للاطّلاع على منهجيّة التقييم، يُرجى مراجعة التقرير ص. 10 ويرتكز هذا التقييم على :

المهارات التي اكتسبها الشباب :
المعـارف حـول العنـف الجنسـي والتصرّفـات المناسـبة إزاء العنـف الجنسـي والقـدرة على اسـتيعاب ما تكشـف عنه ضحيـة العنف ومهـارات الوقاية من العنف على وسـائل التواصل الاجتماعـي ومنعه كشـاهد عليه.

لوحظـت التحسـينات بالنسـبة إلـى الفتيـات والفتيـان: «تحسّـنت المعـارف والتصرّفـات ومهـارات الوقايـة والدعـم بشـكلٍ ملحـوظ لـدى الشـباب الذين شـاركوا في ورشـات عمل برنامـج أمبرانـت (Empreinte) مقارنـةً بالشـباب الذيـن لم يشـاركوا فيه. عـلاوةً على ذلك، تُظهر النتائج أنّ المكاسـب المرتبطة بالمشـاركة في ورشـات العمل في الفصول الدراسـيّة بقيـت علـى حالها بعد شـهرين مـن انتهـاء التدريـب.» (ص 47)

المهارات التي اكتسبها أولياء الأمور :
المعـارف حـول العنـف الجنسـي، والتصرّفـات المناسـبة إزاء العنـف الجنسـي (وبالتالـي غير مُنحـازة)، والشـعور بالكفـاءة الذاتيـة لتوعيـة الشـباب والتدخّل، واسـتمرّت مكاسـب التعلُّم بعد شـهر مـن انتهـاء التدريب.

المهارات التي اكتسبها موظّفو\ات المدرسة :
المعـارف حـول العنـف الجنسـي، والتصرّفـات المناسـبة إزاء العنـف الجنسـي (وبالتالـي غير مُنحـازة)، والشـعور بالكفـاءة الذاتيـة لتوعيـة الشـباب والتدخّل، واسـتمرّت مكاسـب التعلُّم بعد شـهرين مـن انتهـاء التدريب.

1. توثيق العنف الجنسي في البلد والمنطقة والموارد المتاحة
مـن المُجـدي وضـع قضيّـة العنـف الجنسـي والعنـف القائـم علـى النـوع الاجتماعـي في سـياقها لتأييـد تنفيـذ برامـج التوعيـة، وذلـك اسـتنادًا إلـى الدراسـات القائمـة التـي تُظهـر اسـتمرارية أشـكال العنـف وانتشـارها وعواقبهـا المتعـدّدة الأبعـاد.
عـلاوةً علـى ذلـك، ينبغـي تحديد المـوارد في مـا يخصّ مسـاعدة ضحايا العنـف ودعمهم، بمـا فـي ذلـك الدعم المالـي للوقاية مـن العنف والتصـدّي له.

2. الاعتماد على التعاون القوي لتنفيذ برنامج شامل
يتمثّـل الشـرطان الهادفـان إلـى نجـاح برنامـج الوقايـة مـن العنـف، وتنفيـذه علـى المـدى الطويـل، وتوسـيع نطاقـه فـي عقـد شـراكة وثيقـة، ولا سـيما مـن خـلال إشـراك الباحثين والباحثـات والمُمَارِسـين والمُمَارِسـات وفـي تقديـم دعـم مالـي كبيـر.

3. مراعاة شروط فعاليّة البرامج الوقائيّة
سـلّطت دراسـات مختلفـة الضـوء علـى شـروط فعاليّـة الإجـراءات الوقائيّـة: «(...) وجـود إطـار نظـري (على سـبيل المثـال: نموذج منطقـي يخطّط لماهيّـة البرنامج وسـببه) وتدريب الأشـخاص المسـؤولين عن الأنشـطة وتنوّع الاسـتراتيجيات التربويّة، ومدى التلقّي الكافي للبرنامج والوقت المناسـب في التطوّر النفسـي الاجتماعي الجنسـي للشباب وتنفيذ عملية تقييم صارمـة». (ص 5)

ومـن خـلال السـعي إلـى الجمع بيـن كل هذه الشـروط، يمكننـا أن نأمل في تغيير السـلوك والحدّ مـن العنف بشـكلٍ فعّال.

4. التأكّـد مـن إعداد برنامـج ممتدّ زمنيًّا مع اسـتراتيجيات تربويّة متنوّعـة ومكيّفة مع المستوى المدرسي
لا بـدّ مـن أن يسـتفيد الشـباب، فـي خـلال مسـيرتهم الدراسـيّة، من جلسـات عـدّة بطرائق متنوّعـة مـن أجـل تعزيـز عمليّة التعلُّـم ووضعها موضـع التنفيذ، على سـبيل المثـال: تقديم السـيناريوهات فـي الفصول الدراسـيّة، والمسـارح التفاعليّـة، إلخ...

مطالعة إضافية

حول العالم

• اليونسكو، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2017، مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسيّة: توجيهات عالميّة،
(Lutte contre la violence de genre au milieu scolaire: Orientations mondiales)
على الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC)

فرنسا

• الدراسة الاستقصائية للعنف والعلاقات بين الجنسين (VIRAGE) في الجامعات: لوبوغل أماندين وجوستين دوبوي وفريق الدراسة الاستقصائية بشأن العنف في الجامعات،
(Les violences subies dans le cadre des études universitaires) العنف والعلاقات بين الجنسين، المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية، على الإنترنت على الموقع: https://virage.site.ined.fr/

الملحقات

1. جمع البيانات لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس

مقتطف من مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات (UNGEI) والشراكة العالميّة من أجل التعليم (GPE) بدعمٍ من اليونسف، 2017، دليل تطوير خطط قطاع التعليم لتعزيز المساواة بين الجنسين، على الإنترنت، ص. 52
(Guide pour l'élaboration de plans sectoriels de l'éducation favorisant l'égalité des sexes)

تتضمن أسئلة الاستكشاف ما يلي:

• ما هي القوانين والسياسات السّارية المفعول لحماية الأطفال من العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسيّة؟
• ما هو مدى انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس في الدولة؟ كيف نعزّز عمليّة جمع البيانات حول هذا النوع من العنف؟
• هل من آليات لتقديم التقارير والتدخّل على مستوى المدارس والمقاطعات؟ هل هذه الآليات متعدّدة القِطاعات؟ هل من آليات لإنفاذ القانون وتقديم النصائح والرعاية الصحيّة للضحايا ومرتكبي هذا النوع من العنف؟
• هل تتوفّر مدوّنة لقواعد السلوك للمعلّمين والمعلّمات والموظّفين\ات الإداريّين\ات في المدارس؟ هل تقدّم هذه الوثائق تعريفات حول العنف والتحرّش؟ وهل تدعو إلى فرض العقوبات المناسبة على هذا النوع من السلوكيّات؟ ما هي موجبات المعلّمين والمعلّمات والموظّفين\ات الإداريّين\ات في المدارس والمسؤولين\ات في وزارة التربية والتعليم فيما يخصّ مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس؟
• هل تُتاح برامج تدريبيّة للعاملين\ات في قطاع التعليم حول التدخّلات المناسبة لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس؟ وهل تتضمّن برامج تدريب المعلّمين والمعلّمات وحدات تعالج قضايا النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس؟
• هل ينسّق قطاع التعليم أعماله مع أعمال المؤسسات الأخرى للحدّ من العنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس؟
• ما هي المبادرات المنفّذة في المدارس للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي؟ وهل تتوفّر أنشطة التوعية بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس والوقاية منه للطَّلَبَة ولجان إدارة المدارس ورابطات أولياء الأمور والمعلمين والمعلّمات؟
• ما هي الممارسات التقليديّة أو المعايير أو الديناميكيّات التي قد تزيد من تعرّض الفتيات للعنف المدرسي؟ ما هي الممارسات التقليديّة أو المعايير أو الديناميكيّات التي قد تزيد من تعرّض الفتيان للعنف المدرسي؟
• هل يعتبر أفراد المجتمع المحلّي، وخاصةً الفتيات، المدارس بيئة آمنة؟ ماذا عن الطرقات التي تؤدّي إلى المدارس؟ وما هي التدابير المتّخذة لإيجاد بيئات مدرسيّة آمنة؟

2. مواضيع ورشات العمل في الفصول الدراسيّة وأهدافها مع شباب برنامج أمبرانت (Empreinte)

مقتطف من بيرجيرون، مانون وآخرون، تقرير تقييمي عن تأثيرات برنامج أمبرانت (Empreinte): العمل معًا ضد الاعتداءات ذات الطابع الجنسي، مونتريال، جامعة كيبيك في مونتريال، (ص 9).

الموضوع	الهدف العام
الاعتداءات ذات الطابع الجنسي: تعريفها ومدى انتشارها والأساطير وأوجه التحيّز المتعلّقة بها	التوصّل إلى فهمٍ أفضل لإشكاليّة الاعتداءات ذات الطابع الجنسي وأشكالها ومدى انتشارها بالإضافة إلى الأساطير وأوجه التحيّز المرتبطة بها
القبول الجنسي	التوصّل إلى فهمٍ أفضل لفكرة القبول الجنسيّ وتطبيقها في سياقات عدّة
الإفصاح والدعم	تطوير استراتيجيّات التآزر للتصرّف بطريقةٍ مناسبة عندما يكشف أحد الأصدقاء أنّه قد تعرّض لاعتداءٍ جنسي
قدرة الشباب على التصرّف	إدراك الدور الفعّال الذي يمكن أن يؤدّيه كلّ فرد، بمفرده أو ضمن مجموعة، في منع الاعتداءات ذات الطابع الجنسي واستنكارها
ثقافة النوع الاجتماعي المفرطة والصور النمطية للنوع الاجتماعي	تطوير التفكير النقدي بشأن تأثير المحتوى الجنسي والنمطي في الأماكن العامّة على الذات وعلى الآخرين
الاستغلال الجنسي	فهم مختلف أشكال الاستغلال الجنسي وتداعياته بشكلٍ أفضل

3. نموذج منطقي لبرنامج أمبرانت (Empreinte)

العمل معًا ضد الاعتداءات ذات الطابع الجنسي

مقتطف من بيرجيرون، مانون وآخرون، تقرير تقييمي عن تأثيرات برنامج أمبرانت (Empreinte): العمل معًا ضد الاعتداءات ذات الطابع الجنسي، مونتريال، جامعة كيبيك في مونتريال، (ص 11).

المدخلات			النتائج/ المخرجات	
الموارد	**الأنشطة**		**على المدى القصير**	**على المدى المتوسّط أو الطويل**
الموارد الماليّة • التمويل من مركز التدريب المستمرّ (CFC) • التمويل من وزارة التربية والتعليم العالي (MEES)	**على الصعيد العام** • الترويج على مستوى المدارس والوزارات والمجالس المدرسيّة • تقييم محاور البرنامج الأربعة	• تعاون المدارس • التقرير التقييمي	• دعم التنفيذ والالتزام بأجزاء البرنامج	• توطيد الشراكة بين مراكز المساعدة ومكافحة الاعتداءات ذات الطابع الجنسي والمدارس. • توثيق آثار البرنامج ونشرها.
الموارد البشريّة • منسّقة • باحثتان في جامعة كيبيك في مونتريال • مراكز المساعدة ومكافحة الاعتداءات ذات الطابع الجنسي (27) • مراكز المساعدة ومكافحة الاعتداءات ذات الطابع الجنسي في كيبيك • لجنة توجيهيّة • خدمة المجتمعات في جامعة كيبيك في مونتريال	**تدريب موظّفي\ات المدرسة** • تدريب الجهات التدريسيّة وغير التدريسيّة من خلال ورشات العمل في الفصول الدراسيّة. • تدريب توجيهي يقدّمه فريق مركز المساعدة ومكافحة الاعتداءات ذات الطابع الجنسي.	• دليل التدريب. • يقدّم كلّ مركز مساعدة ومكافحة الاعتداءات ذات الطابع الجنسي التدريب على أراضيه.	• الفهم المشترك لبرنامج أمبرانت. • فهم أدقّ للاعتداءات ذات الطابع الجنسي. • تعزيز المعارف حول الموارد في المدرسة وفي المجتمع.	• إعادة استثمار المعارف المكتسبة حول التدخّل لدى الشباب (الدعم والمساندة، إلخ...)
	توعية أولياء الأمور • تتوفّر ستة مقاطع فيديو قصيرة على الإنترنت	• الترويج (استراتيجية الإطلاق، عبر المدارس...) • حضور أولياء الأمور في وقت ورشات العمل.	• فهم أدقّ للاعتداءات ذات الطابع الجنسي. • تقوية المعارف حول الموارد.	• خلق فرص للمناقشة مع الشباب.
الموارد المادّية • مباني جامعة كيبيك في مونتريال • أدوات ترويجيّة (رسائل، وثائق توضيحيّة، شعار، إلخ...)	**توفير الوقاية للشباب** • تُقدّم ست ورشات عمل لطلّاب المرحلة الثانوية 2-3-4(الاختيار بين أربع أو ست ورشات عمل)	• دليل التدريب. • توجيه البرنامج (أربع أو ست ورش عمل) • زيارات محدودة: أي كلّ مدرسة يزورها مركز واحد للمساعدة ولمكافحة الاعتداءات ذات الطابع الجنسي.	• النهوض بالمعارف والمهارات (الاعتداءات ذات الطابع الجنسي والقبول الجنسي والاستغلال الجنسي) • تعزيز المعارف المتعلّقة بدورها في الحد من الاعتداءات ذات الطابع الجنسي. • معرفة المزيد حول الموارد.	• الاضطلاع بدور عامل\ة تغيير في المدرسة/ المجتمع. • تعزيز القدرة على التصرّف.

السياق / العوامل الخارجية : التعلّم في مجال التربية الجنسية وإبراز الإشكاليّة في وسائط الإعلام والاستراتيجيات الحكوميّة وتمويل مراكز المساعدة ومكافحة الاعتداءات ذات الطابع الجنسي.

سانت هيلار ميلاني ومانو برجيرون (2016)

4. تكييف الرابطة الوطنية لمسؤولي شؤون الطلاب للنموذج البيئي الذي وضعه برونفنبرنر

مقتطف من هيبير مارتين وماريلي جوليان ومانو برجيرون وإيزابيل دينولت، 2018، الأنشطة الوقائية في مجال العنف الجنسي في بيئات التدريس في الكليات والجامعات: لمحة عن التدخّلات الحالية في كيبيك، مونتريال، جامعة كيبيك في مونتريال، (ص 4).
(Les activités préventives en matière de violences sexuelles dans les milieux d'enseignement collégiaux et universitaires : Portrait des interventions actuelles au Québec)

كيّفت الرابطة الوطنية لمسؤولي شؤون الطلاب (NAPSA 2017) النموذج البيئي الذي وضعه برونفنبرنر[53] (في العام 2005) لتنفيذ إجراءات الوقاية من العنف.

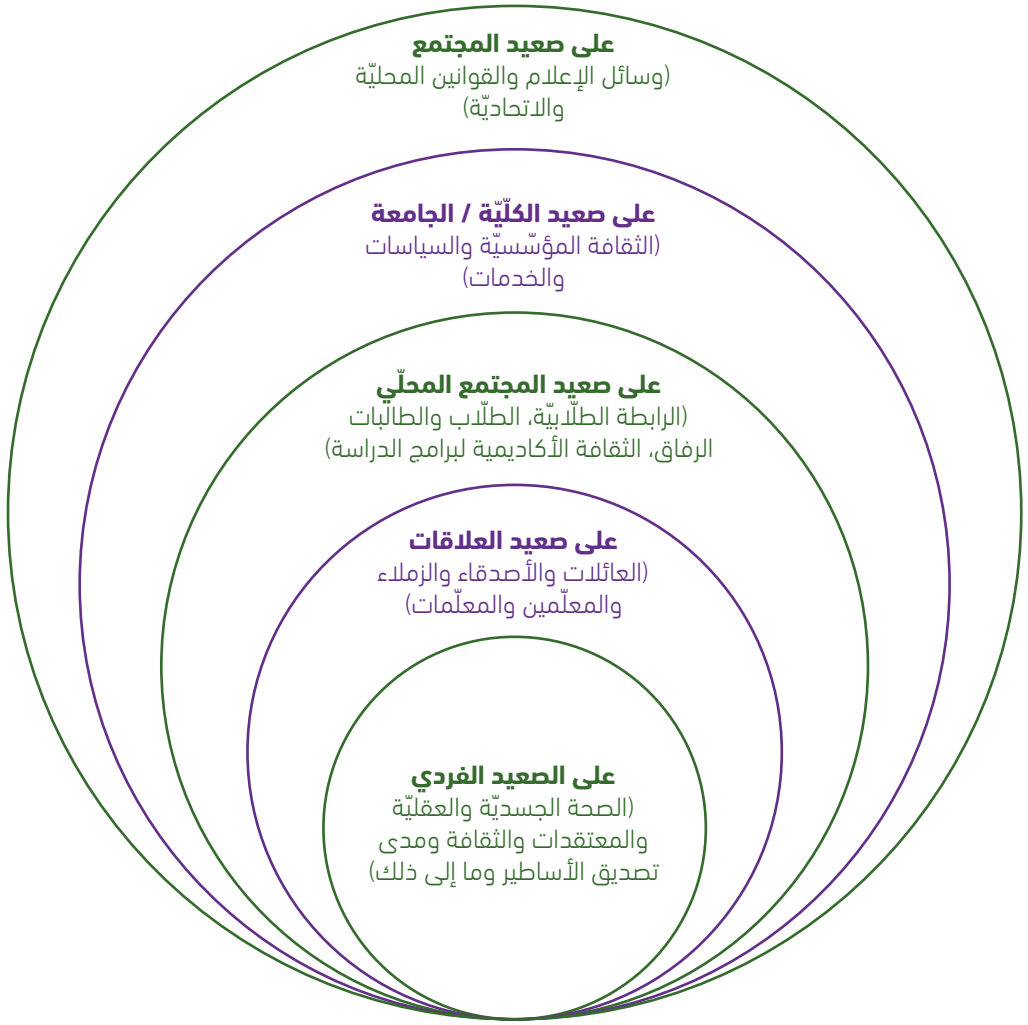

سابعاً

التدريب الأوّلي لأعضاء الهيئة التدريسيّة في مجال المساواة بين الجنسين سويسرا

المرجع

كولي إيزابيل ، 2018، تجاوز «التربية على»: نحو منهج تربوي قائم على المساواة في التدريب الأوّلي لأعضاء الهيئة التدريسيّة، البحث النسوي، 31 (1)، 179-197 ، متوفّر على الإنترنت[54].
(Dépasser les « éducations à » : vers une pédagogie de l'égalité en formation initiale du personnel enseignant. Recherches féministes, 31 (1), 179–197.)

تعمل إيزابيل كولي كأستاذة مشاركة في جامعة جنيف.

الغرض

الغرض من هذا التدريب هو جعل الطلاب والطالبات يفكّرون في مسألة النوع الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية بين الجنسين في الصف، بحيث يمكنهم بدورهم توعية الطّلبة حول هذه القضايا.

من أجل نقل قيمة المساواة بين الجنسين وثقافة المساواة بشكل عام، لا بدّ من أن نسأل أنفسنا ما يلي: كيف نوعّي أعضاء الهيئة التدريسيّة المستقبليّة بعدم المساواة ونقودهم إلى التفكير في تطبيق منهج تربوي قائم على المساواة؟

الأهداف

- تزويد الهيئة التدريسيّة بالمعرفة العلميّة التي تنتجها علوم التربية ودراسات النوع الاجتماعي
- جعلهم يعملون على ثلاثة محاور: الطّلبة / مكانتهم كمعلّمين ومعلّمات من دون إنكار أو الشعور بالذنب/ المؤسّسة.

53 برونفنبرنر، أوري، في العام 2005، جعل البشر بشرًا : وجهات نظر بيولوجية بيئية حول التنمية البشرية، (Making human beings human : Bioecological perpectives on human development) ثاوزند أوكس، كاليفورنيا: منشورات سايج (SAGE)

54 اقتُطفت الاقتباسات التالية من هذه المقالة، ما لم يُذكر خلاف ذلك

المراحل

1. الإبلاغ عن حالة ملاحظة في المدرسة

يُطلب من الطلّاب والطالبات والمعلّمين والمعلّمات المستقبليّين أن يختاروا ويبلغوا عن حالة مدرسية ملاحظة يتجلّى فيها النوع الاجتماعي، إمّا لأنّ الوضع يسوده جوٌّ من عدم المساواة أو التمييز أو لأنّه يظهر علاقات قائمة على المساواة بين الجنسين، ونذكر من بين الأمثلة على الملاحظات: نشاط، كتاب مدرسي، حوار بين الطلاب، إلخ... ونهدف من خلال جمع الملاحظات والاعتماد على الخبرة الذاتية إلى زيادة الوعي بشأن عدم المساواة بين الجنسين في المدرسة وعواقبه في المجتمع، بالإضافة إلى الممارسة المهنية للمعلّمين والمعلّمات.

2. توفير الأدوات العلميّة وإتاحة الموارد

لا بدّ من إتاحة نصوص علميّة لتوضيح الملاحظات. كذلك، من المهمّ توفير الموارد عن طريق إدراك حدودها.

3. تنظيم الحوارات

من الضروري إجراء نقاشات حول تأثير النوع الاجتماعي على النُهج التربوية والمحتوى التعليمي.

«ثمّ أحاول توعيتهم بشأن امتيازاتهم الاجتماعية، بمعنى أنّ هذا المجتمع الطلابي متجانسٌ للغاية: معظمهم من الشابات البيض المنحدرات من خلفيّات اجتماعيّة مهنيّة أعلى.» (ص 191)

4. إنشاء نشاط تعليمي جماعي

يمكننا إنشاء نشاط تعليمي جماعي لمعالجة الوضع القائم على عدم المساواة وعرضه على الصف على شكل شبكة المساواة المستوحاة من شبكة الإنصاف

(سولار، كلودي، 1998، التربية والإنصاف، (Pédagogie et équité) مونتريال، منشورات لوجيك (Logiques)،(ص. 48).

وهكذا يتشكّل «أول رسم تخطيطي لمنهج تربوي قائم على المساواة» (ص 192)
أمثلة على الأعمال: مادة دراسيّة، نزهة مدرسيّة، إبداع فني، لعبة، إلخ...

مطالعة إضافية

- **فيشر، بيرينيس،2018،** ما هي التربية النسويّة؟ [1]، قضايا نسويّة جديدة، 2/2018، (المجلّد 37) ، ص. 64-75، على الإنترنت
(Qu'est-ce que la pédagogie féministe ? Nouvelles Questions Féministes (2018/2 (Vol.37)

- **فورست، لويز ومادلين أوبان وإيزابيل كوتيه وليونا ديشان وأندريه لافوا، 1998،** بناء تربية نسويّة في الفصول الابتدائية، بحوث نسويّة، 1(1)، ص. 93-103، على الإنترنت
(Construire une pédagogie féministe dans les classes du primaires, Recherches féministes)

- **معهد البحث والدراسة والتدريب حول النقابات العمالية والحركات الاجتماعية (IRESMO)، 2019،**
التربية النقديّة: التعليم / التدريس والتربية / أصول التعليم -IRESMO- (jimdofree.com)
(Pédagogie critique : Education/ instruction et pédagogie/ didactique)

الملحق

شبكة المساواة في التعليم الابتدائي

مقتطف من كولي إيزابيل، 2018، تجاوز «التربية على»: نحو منهج تربوي قائم على المساواة في التدريب الأوّلي لأعضاء الهيئة التدريسيّة، البحث النسوي، 31 (1)، 179-197، ص. 191

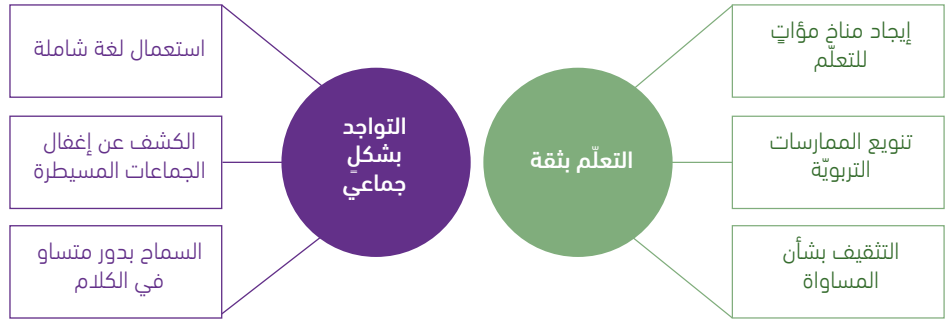

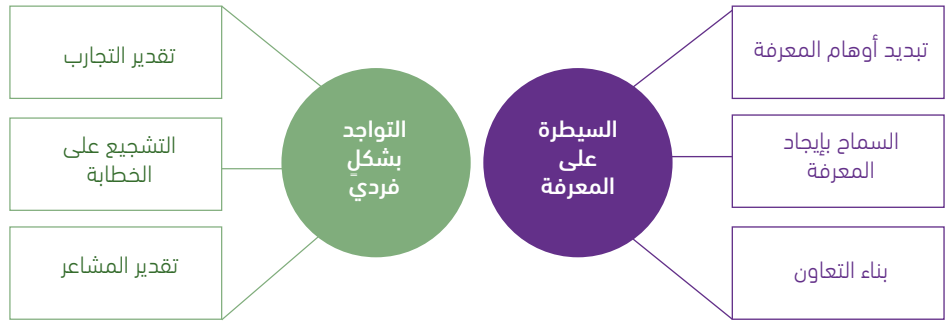

ثامناً

الماجستير المشترك بين الجامعات في دراسات النوع الاجتماعي
اتحاد والونيا – بروكسل، بلجيكا

المرجع

مجلّة «كرونيك فمينيست»(CHRONIQUE FÉMINISTE)، 2017 ، الماجستير المشترك بين الجامعات في دراسات النوع الاجتماعي في اتحاد والونيا – بروكسل، النظر إلى الخلف، التقييم الأوّل والآفاق المستقبليّة، 2017،
مجلة جامعة النساء رقم 119 (كانون الثاني – حزيران 2017)،
https://www.mastergenre.be/presentation/
(Coup d'œil dans le rétro, premier bilan et perspectives d'avenir, 2017, revue de l'Université des Femmes numéro 119)

الغرض

الغرض من هذا الماجستير هو ترسيخ مجال دراسات النوع الاجتماعي في مؤسسات التعليم العالي البلجيكية.

من المهم أن تحظى دراسات النوع الاجتماعي في التعليم العالي بمسارات محدّدة بوضوح من أجل نقل المعرفة حول النوع الاجتماعي ونشرها لمحاربة أوجه عدم المساواة، وتعزيز البحوث العلمية الجديدة، وتطوير الخبرات حول النوع الاجتماعي في السياسات العامة.

الأهداف

- إبراز البحوث التي أُجريت في مجال النوع الاجتماعي وتعزيزها.
- نقل المعرفة والعمل على النوع الاجتماعي في التعليم الجامعي وإضفاء المشروعية عليها.
- تدريب الخبراء\الخبيرات على القضايا المتعلّقة بالنوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين ومساواة النوع الاجتماعي.
- المشاركة في مكافحة أوجه التمييز وعدم المساواة.

المراحل

إنّ افتتاح ماجستير في النوع الاجتماعي في بلجيكا الناطقة بالفرنسيّة ما هو إلّا نتيجة لعمليّة طويلة ملخّصة في ما يلي.

1. دراسات رائدة خاصّة بالمرأة في سبعينيّات القرن العشرين

في بلجيكا- كما هو الحال في أيّ مكانٍ آخر- تطوّر التعليم والبحث في أعقاب الحركة النسويّة في سبعينيّات القرن العشرين.
«أصبحت النظرة إلى المرأة والاختلافات بين الجنسين وإبرازها من القضايا الرئيسة للناشطات، فمنذ العام 1973، ظهر العدد الأول من مجلّة مجموعة الأبحاث والمعلومات النسويّة (Cahiers du Grif)، وهي مجلّة نسوّية نشرتها الفيلسوفة فرانسواز كولين ومفكّرون آخرون».

2. زمن النوع الاجتماعي في بداية تسعينيّات القرن العشرين

في العام ١٩٩١، أدمجت أوروبا تعزيز دراسات خاصّة بالمرأة في برنامجها الثالث حول تكافؤ الفرص (Troisième Programme d'Égalité des Chances). وعزّز وصول مفهوم النوع الاجتماعي إلى المجال الأكاديمي الذي نشأ في الولايات المتحدة إضفاء الطابع المؤسّسي.
وتدعو الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى إدماج النوع الاجتماعي في البحوث والتعليم.

3. ديناميكية جديدة في سنوات الألفين على مفترق طرق الضغوط النسوية والأوروبية

في العام 2001، ظهر قسم دراسات معنيّ بالنساء في الجانب الناطق بالفرنسيّة، وتلتزم كل جامعة بأن تعيّن فيها مجموعة من الباحثات والمعلّمات المنخرطات في هذه القضايا، فأبصرت مبادرات جديدة النور (مؤتمرات وحلقات دراسية، ودعوة خبراء\خبيرات من دول أخرى، وفرق عمل، إلخ...)

وفي ظلّ ضغط عملية بولونيا التي بدأت في العام 1998 بهدف التوفيق بين أنظمة التعليم العالي الأوروبية، تُشجّع الجامعات على تنفيذ سياسات النوع الاجتماعي، وتُقدّم دورات أوّلية حول «النوع الاجتماعي»، ويبدو أنّ إنشاء درجة الماجستير أساسيّة لأنّ الكثير من الدول الأوروبية تمنح درجة الماجستير في مجال دراسات النوع الاجتماعي [55] ولأنّ الأبحاث تطّرد أكثر فأكثر.

4. دراسة جدوى للإقناع في الفترة الممتدّة بين العامين (2009 - 2001)

في العام 2009، مُوّلت دراسة جدوى تتعلّق بإنشاء شهادة ماجستير مشتركة بين الجامعات في دراسات النوع الاجتماعي في بلجيكا، وقُدّم التقرير عنها في العام

[55] يحدد موقع معهد النوع الاجتماعي في فرنسا دورات الماجستير في فرنسا وأوروبا : دورات الماجستير في دراسات النوع الاجتماعي | معهد النوع الاجتماعي (Institut-du-genre.fr)

2011(دراسة الجدوى المتعلّقة بإنشاء درجة ماجستير مشتركة بين الجامعات في دراسات النوع الاجتماعي في بلجيكا، صوفيا، 2011، على الإنترنت).

يحدّد التقرير الكامل الموارد التي يمكن تعبئتها (دراسة السّوق) والنموذج الذي يمكن أن يتخذه الماجستير وأمثلة على المُمارسات الجيدة في البلدان المجاورة، ويركّز هذا المشروع على الجوانب المتعددة التخصّصات والمشتركة بين القطاعات والحاسمة التي تميّز دراسات النوع الاجتماعي.

«إنّ الحصول على درجة الماجستير في دراسات النوع الاجتماعي يشكّل بالتالي رابطًا أساسيًا في بناء الخبرة في النوع الاجتماعي في مستويات التعليم كافّة، وسيحفّز بالتوازي البحث العلمي والمبادرات في مجال تعميم مراعاة مفهوم النوع الاجتماعي. (التقرير ص 9)

وعُيّن في الوقت نفسه أشخاص معنيّون بقضايا النوع الاجتماعي في كلّ جامعة، لإعداد تقرير سنوي عن التقدّم المُحرَز في مجال المساواة، لكنّ بلجيكا مستبعدة من اتفاقيات التعاون العلمي الدولية.

5. بين العامين 2014 - 2017، أوّل ماجستير مشترك بين الجامعات في بلجيكا

بعد افتتاح برنامج ماجستير حول التنوّع والنوع الاجتماعي (Gender en diversiteit) [56] في العام 2014 في فلاندر، اقتُرح برنامج الماجستير المشترك بين الجامعات [57] في بلجيكا الناطقة بالفرنسيّة في العام 2017 بالتعاون مع ست جامعات من اتحاد والونيا – بروكسل (جامعة لوفان الكاثوليكية وجامعة بروكسل الحرة وجامعة ليج وجامعة سانت لويس – بروكسل وجامعة نامور وجامعة مونس).

ويتألف الماجستير من مجموعة أساسيّة مشتركة وإلزاميّة من ست دورات (واحدة لكلّ جامعة شريكة) ودورات اختياريّة مختارة، تكمّلها أطروحة أو أطروحة تدريبية، وأُنشئت الدورات الأساسيّة الست المشتركة وخُصّصت لطلاب الماجستير، وتقدّم ثلاث دورات منها مجالات بحثيّة حاسمة في الدراسات النسويّة والنوع الاجتماعي: المنهجيّة والفلسفة والنظرية الاجتماعية. أمّا الدورات الثلاث الأخرى فترتكز على ثلاثة مواضيع أساسيّة للدراسة: العمل والجسد والنوع الاجتماعي.

كما ويقيّم موقع الماجستير أطروحات الماجستير.
«إنّ التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة الناشطة في مجال دراسات النوع الاجتماعي خارج الحدود الجامعيّة واللغوية لبلدنا هو أحد الخصائص العظيمة لهذه الدراسة، وقد أتاح هذا التعاون نشر الأساس الضروري وتوطيده لإنشاء درجة الماجستير في دراسات النوع الاجتماعي في بلجيكا، لذلك؛ لا تؤكّد هذه الدراسة على جدوى المشروع فحسب، بل أيضًا على الحاجة العلمية والاجتماعية الملحّة لإنشاء شهادة الماجستير في دراسات النوع الاجتماعي من أجل تحقيق ترسيخ هيكلي لهذه الدراسات في الجامعات البلجيكية.» (ص 10)

[56] موقع الماجستير المشترك بين الجامعات "in Gender en Diversiteit": UGent – VUB – KU Leuven – Uantwerpen – Uhasselt (mastergenderendiversiteit.be)

[57] موقع الماجستير المشترك بين الجامعات في دراسات النوع الاجتماعي: https://www.mastergenre.be

مطالعة إضافية

قُيّمت البحوث وعمليّات التدريب في الكثير من البلدان لتعزيز تطوير دراسات النوع الاجتماعي وبالتالي المساهمة في النهوض بالمساواة بين الجنسين ومساواة النوع الاجتماعي، وذلك من خلال تسليط الضوء على آليات عدم المساواة.
يمكننا الاستشهاد بالدراسات التالية التي يمكن الوصول إليها بسهولة على الإنترنت:

فرنسا

• الرابطة الوطنية للدراسات النسويّة (ANEF)، 2014، النوع الاجتماعي في التعليم العالي والبحث. الكتاب الأبيض، منشورات لا ديسبوت (La Dispute)، مجموعة كتب «نوع العالم الاجتماعي»، متوفّر على موقع الرابطة الوطنيّة للدراسات النسويّة (https://www.anef.org/)
(Livre Blanc, La Dispute, «le genre du monde»)

المغرب

• اليونسكو وجامعة حسن الثاني في كازابلانكا، 2010، 2018، النوع الاجتماعي والجامعة في المغرب: الوضع الراهن والتحديات والآفاق، المؤتمر: الوضع العام للبحث والتدريب حول النوع الاجتماعي في المغرب، كازابلانكا.
(Le Genre et l'université au Maroc: états des lieux, enjeux et perspectives, Conférence: Etats généraux de la recherche et de la formation sur le genre au Maroc, Casablanca)

تونس

• بن حسين، بثينة (اليونسكو)، 2018، دراسات النوع الاجتماعي والتدريب في تونس: الوضع الراهن والآفاق، مركز البحوث والتوثيق والإعلام حول المرأة، تونس، متوفّر على قاعدة البيانات الإلكترونية لوثائق اليونسكو (UNESDOC)
(Études et formation sur le genre en Tunisie : état des lieux et perspectives, Centre (de recherche, de documentation et d'information sur la femme

-شاهدوا أيضًا مداخلة عبر الفيديو لبثينة بن حسين، دراسات النوع الاجتماعي في تونس: تجربة جامعة سوسة، جامعة سوسة، تونس، رئيس برنامج الماجستير في دراسات النوع الاجتماعي، وممثّل برنامج إيراسموس بلس ودراسات النوع الاجتماعي
(Erasmus+ et GEST)
http: // mediamed.mmsh.univ- aix.fr/chaines/Pages/Gendermed-0013.aspx

تاسعاً

جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والمدارس : ما هي التأثيرات فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي؟

المراجع

• **اليونسكو، 2020،** معالجة بُعد النوع الاجتماعي لإغلاق المدارس بسبب جائحة كوفيد-19 ، وثيقة البرنامج والاجتماع، استجابة اليونسكو التعليمية في ظلّ كوفيد-19: ملاحظات قطاع التعليم، رقم 301 آب/ أغسطس
(Aborder les dimensions de genre des fermetures d'écoles liées au COVID-19)

• **اليونسكو، 2021،** #تعليمها_مستقبلنا (#SonEducationNotreAvenir)): الاستمرار في إشراك الفتيات في أثناء جائحة كوفيد-١٩ وبعدها؛ أحدث الحقائق حول المساواة بين الجنسين في التعليم، فريق تقرير الرصد العالمي للتعليم
(#SonEducationNotreAvenir : continuer d'inclure les filles pendant et après la crise de la COVID-19 ; derniers faits sur l'égalité des genres dans l'éducation)

• **اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، منظمة الخطة الدولية، مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات، صندوق ملالا، 2020**، إعادة بناء المساواة: دليل لإعادة الفتيات إلى المدرسة

• **اليونسكو، 2020،** حلول بديلة لإغلاق المدارس في الدول العربية لضمان عدم توقف التعلم أبدًا، بيروت

تتوفّر تقارير اليونسكو كافّة على مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC).

السّياق

منـذ بدايـة العـام 2020، اضطـرّت معظـم الحكومـات إلـى إغـلاق المؤسّسـات التعليميّـة مؤقتًـا لمنـع انتشـار مـرض فيـروس كورونا (كوفيـد-19).

وفـي شـهر نيسـان/ أبريـل مـن العـام ٢٠٢٠، توقّـف تعليـم (105 مليـار) طالـب وطالبة من التعليـم قبـل الابتدائـي إلى التعليـم العالي في أكثر من (200 دولـة)، أي أكثر من 90 % من الطَّلَبَـة فـي جميـع أنحاء العالم- وهذا وضع لم نشـهد مثيله من قبل- غيـر أنّ بعض البلدان قـد شـهدت بالفعـل أو ما زالت تشـهد حاليًا إغلاق أماكن التعلّم بسـبب الأوبئـة (الأنفلونزا والتهـاب السـحايا وأمـراض الإسـهال، إلخ...) أو بسـبب النزاعـات، فيُحرم الكثيـر من الأطفال النازحيـن أو الذين يعيشـون فـي مخيّمات اللاجئين مـن التعليم.

وفـي منتصـف العـام 2020، حُـرم (735 مليـون) طالـب وطالبة فـي 46 دولةً مـن التعلّم، بمـن فيهـم (356 مليـون) فتـاة، وتجـدر الإشـارة إلـى أنّ (130 مليون) فتـاة لم يكـنّ يَرتَدنَ المدرسـة قبـل انتشـار الجائحـة، مع بـروز تفاوتات بحسـب البلـد والمنطقة.
وفـي نهاية شـهر آذار/ مـارس من العام 2021، عجـز طالب\ة واحد على خمسـة وطالب\ة واحـد على أربعة عن الحضور إلى مدارسـهم بسـبب أزمـة كوفيد-19.

(لمتابعة التطورات: https://fr.unesco. org / covid19 / educationresponse)

لذلـك، نحـن أمام خطـر حقيقي يتمثل فـي عكس التقدّم المحـرز في تعليـم الفتيات، فضلًا عـن التأثيـر علـى تحقيق أهـداف التنميـة المسـتدامة، بما في ذلـك تلك المتعلقـة بالقضاء علـى الفقـر، والصحـة الجيّـدة، والرفـاه، والتعليم الجيد الشـامل، والمسـاواة بين الجنسـين، وتواجـه الفتيـات الأكثـر ضعفًا، وذوات الإعاقـة، والفقيـرات، والمقيمات فـي مناطق النزاع أو المناطـق الريفيـة النائيـة عقبـات خطيـرة فـي تأكيد حقوقهنّ فـي التعليـم والحماية في أثناء إغـلاق المدارس.

وبالتالـي، فـإن الأزمـة الصحية التـي أدّت إلى إغـلاق المدارس قد عـزّزت انعدام المسـاواة، وخاصّـة عـدم المسـاواة بيـن الجنسـين، ممّا أدّى إلـى صعوبـات فوريّة، لا بل مـن المحتمل أيضًـا أن يكـون لهـا عواقب طويلـة الأجل.

المشاكل المترتّبة على إغلاق المدارس والمشاكل الخاصّة التي تواجه الفتيات

كيف نضمن استمراريّة التعلّم؟

كان لا بـدّ مـن ابتـكار طـرق تدريـس بديلـة وتنفيذهـا لضمـان اسـتمراريّة التعلّـم، ونذكر من بينهـا: المنصّـات الإلكترونيّـة، والبرامج الإذاعيـة والتلفزيونية، وتوزيع المـواد المطبوعة، مع المعلومـات المخصّصة للأُسَـر للسّـماح بمتابعة المسـار الدراسـي.

أمثلة من الدول العربيّة

تضـمّ المنطقـة العربيـة (١٣ مليون) فرد من فئة الشـباب غير ملتحقين بالمدرسـة بسـبب النزاعـات، ويواجـه (١٠٠ مليـون) طالب وطالبة تحديًا إضافيًا سـببه إغلاق المدارس بسـبب الجائحة.

أطلقـت الأردن منصّتيـن باسـم «درسـك 1» و «درسـك 2 » تسـتهدفان كل مسـتويات الصفـوف الدراسـية فـي التعليـم النظامـي، وأطلـق لبنـان منصّـة وطنيّة طورتها شـركة مايكروسـوفت (Microsoft) لـكلّ مسـتويات الصفـوف، وأعلنـت قَطَـر عن اسـتخدامها لمنصـة «مايكروسـوفت تيمـز» (Microsoft Teams) التـي تقـدّم دروسًـا عبـر الفيديـو للتعليـم فـي مرحلـة الطفولـة المبكـرة، وفي مصر، سـيكمل الطَّلَبَـة العام الدراسـي عبر المنصّـة المصّريـة المعروفـة باسـم «بنـك المعرفة المصـري»، وهي منصة عبـر الإنترنت تتيـح مـوارد وأدوات تعليميّة للمعلّمين وللمعلّمات والباحثيـن\ات والطَّلَبَة (من مرحلة ما قبـل المدرسـة إلـى الصف الثاني عشـر، بالإضافـة إلى الفصول الدراسـية الفنيـة) وجميع المواطنيـن\ات المصرييـن\ات. كمـا يملـك الطَّلَبَـة فـي مصـر الفرصـة لإكمـال تعلّمهم والتفاعـل مـع معلّميهم يوميًا عبـر منصّـة «إدمـودو» (Edmodo).

(...). وعمـد عـدد من الدول منها: السـودان ومصر ودولة فلسـطين والأردن والجمهورية العربيـة السـورية ولبنان والمغرب وتونـس وموريتانيا وقطر إلى التعلّم عبـر التلفاز، ولجأت دولة فلسـطين وتونـس وموريتانيا والإمارات العربية المتحدة إلى التعلّـم عبر الراديو، هذا واسـتخدمت الجمهورية العربية السـورية وقطر والأردن ومصر والعراق والسـودان ودولة فلسـطين وغيرهـا مـن الـدول منصّـات أخـرى عبـر الإنترنـت، بما فـي ذلك «يوتيـوب تي في» (YOUTUBE TV) وتم العمل على تحسـين طرائق التعليم التقليديّة، كبرنامج التعلّم والتعليـم في المنزل المنفّذ في لبنـان والمغرب.

مقتطـف مـن اليونسـكو، 2020، حلول بديلة لإغلاق المدارس فـي الدول العربية لضمان عـدم توقف التعلم أبدًا، بيـروت، (ص 2).

ومـن الضـروري أيضًـا تطويـر محتـوى لا يتكيّـف مـع الوسـائل الجديـدة فحسـب، بـل أيضًـا يسـهل الوصـول إليه ويتّسـم بالشـموليّة ويخلو من الصـور النمطيّة. ومع ذلـك، فإنّ العديد مـن المتخصّصيـن\ات في مجـال التعليم غير مُدَرَّبيـن أو لم تكن لديهم المهـارات والأدوات المناسـبة (بمـا فـي ذلـك تكنولوجيـا المعلومات) لتقديـم تعليم جيّـد عن بُعد.

أمّـا بالنسـبة إلـى الطـلاب والطالبات، فقـد لا يتمكنّون من الوصـول إلى التقنيّـات الجديدة

لأسباب تتعلّق بالاتصال الإلكتروني أو الأدوات أو المهارات، وحتى الوصول إلى الكهرباء ليس عالميًّا. فقد يفتقر البعض- من بين الأكثر حرمانًا- إلى المساحة والوقت في أُسَرِهم للدراسة، نظرًا لظروف المعيشة (أماكن السكن الضيّقة، والضجيج، إلخ...).
وقد تكلّف بعض الأُسَر أبناءها وبناتها بالقيام بالمهام المنزلية والعائليّة، وحتى بالذهاب إلى العمل وكسب المال.

- يُطلب أكثر من الفتيات- تمامًا كالنساء- الاهتمام بالأعمال المنزلية أو الاعتناء بالآخرين، وبالتالي لا يحظينَ بالوقت الكافي للدراسة.

مثال: في خلال أزمة الإيبولا، أدّت زيادة المسؤوليّات المنزليّة والعائليّة إلى الحدّ من تعلّم الفتيات في المنزل مقارنةً بالفتيان، وأدّى ذلك إلى زيادة نسبة تسرّب الفتيات من المدرسة عند إعادة فتح المدارس.

- تُحرم الفتيات- تمامًا كالنساء- في الكثير من الدول من حق الوصول الكامل إلى أدوات تكنولوجيا المعلومات و/ أو اكتسبنَ مهارات رقميّة أقلّ -باستثناء القارّة الأميركية- بالإضافة إلى ذلك، يراقب أولياء الأمور عن كثب وصولهنّ إلى الإنترنت، ممّا يحدّ من قدرتهنّ على الحصول على التعليم عن بُعد عبر الإنترنت في أثناء إغلاق المدارس.

يعني اتباع التعلّم عن بُعد- في المجال الخاص- امتلاك الموارد والمهارات التكنولوجيّة والظروف المادية (المساحة والهدوء)، فضلًا عن الوقت اللازم للدّراسة.

كيف نضمن الوصول إلى الخدمات الاجتماعيّة والحماية التي تقدّمها المدرسة؟

تُعدّ المدرسة أيضًا مصدرًا للمعلومات الأساسيّة حول الصحة (الصحّة النفسية والاجتماعية والجنسيّة والإنجابيّة) وحقوق الطّلبَة، وبالتالي وفي الأوقات العادية، قد تسمح المدرسة بضمان حماية الأطفال والمراهقين من خلال الخدمات الاجتماعيّة أو الطبيّة المتاحة داخل المدارس أو تلك التي يحشدها الوسط المدرسي.

وأدّى العزل المطوّل وتدابير التباعد، إلى زيادة الإبلاغ عن العنف والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والحمل المبكر، فيما كان الوصول إلى خدمات الصحّة الإنجابيّة والشرطة والعدالة والمساعدة الاجتماعية محدودًا.

- يشكّل الحمل المبكر أحد أسباب ترك المدرسة في وقتٍ مبكر.
- بعيدًا عن التداعيات النفسيّة والجسديّة الناجمة عن العنف، يمكن أن يسبّب كونكم ضحيةً للعنف أو شاهدين عليه آثارًا سلبية فوريّة وطويلة المدى على التعلّم وبشكلٍ عام على الرفاه.

مثال: في خلال أزمة الإيبولا، أدّى إغلاق المدارس إلى زيادة حالات الزواج المبكر والقسري وممارسة الجنس مقابل أجر لتأمين احتياجات الأسر فضلًا عن العنف الجنسي، وارتفع معدّل حمل المراهقات بنسبة 65% في بعض الدول.
وتقدّم المدرسة أيضًا مجموعة من الخدمات في مجال التغذية (تقديم الوجبات) والصحة

(المستوصفات والأطباء) والإرشاد، ولكن بسبب الإغلاقات- بغضّ النظر عن الدولة- أُضعِف الطّلبَة الذين لم يعودوا يستفيدون من هذه المساعدات، ولا سيما أنّه صعُب عليهم الحصول على دخلٍ اقتصادي.

ويمكن للأزمة الاقتصادية الناجمة عن الأزمة الصحيّة أن تجبر الأُسَر على التخلّي عن تعليم أطفالهم في الدول التي تكون فيها الحماية الاجتماعيّة محدودةً، أو معدومةً، والتي تفتقر إلى التعليم المجاني.

- يترك الفتيان والفتيات المدرسة لينهضوا بأعباء أُسَرِهم\ن.
- تتسرّب الفتيات من المدرسة للزواج، بحجّة التخفيف من عبئهنّ على عائلتهنّ.

تمثّل المدرسة، بالإضافة إلى مهمّتها في التدريس والتعليم، شبكة أمان للطّلبَة، وخاصّةً للفئات الأكثر ضعفًا من وجهة النظر الصحيّة والغذائيّة والعاطفيّة والاجتماعيّة، وقد يؤدّي الأثر الاقتصادي للوباء إلى تسرّب نحو (٢٣.٨ مليون) من فئة الأطفال والشباب (من التعليم قبل الابتدائي إلى التعليم العالي)، بمن فيهم أكثر من (١١ مليون) فتاة من المدرسة.

كيف ندعم المعلّمين عمومًا والمعلّمات خصوصًا؟

يتحتّم على المعلّمين والمعلّمات أن يكونوا في الصفوف الأماميّة كي يستمرّ التعليم، وهذا يعني أنه يجب دعمهم\ن وإشراكهم\ن في تطوير إجراءات تربويّة جديدة وتدريبهم\ن.
يُعدّ التدريس بشكلٍ عام مهنة أنثويّة، خاصّةً في المستويات الابتدائيّة من التعليم، فتشكّل النساء ما يقارب 94% من معلّمي مرحلة ما قبل الابتدائي، وما يقارب نصف معلّمي المرحلة الثانوية، ويؤثر دورهنّ بشكلٍ فعّال في معدّل التحاق الفتيات بالمدرسة ونتائجهنّ الأكاديميّة.

- اضطرّت المعلّمات إلى تحمّل عبء مزدوج في أثناء الجائحة يتمثّل في تولّي المهام المنزليّة، والأُسَريّة ونشاطهنّ التعليمي عن بُعد.
- عادةً ما تكون المعلّمات أقل تدريبًا على التقنيّات الجديدة ولديهنّ وصول أقلّ إليها، ممّا يجعل نشاطهنّ التعليمي عن بُعد أكثر صعوبة.
- تُخَاطر المعلّمات المتعاقدات- مثل نظرائهنّ الرجال- بفقدان رواتبهنّ.

لذلك، لا بدّ من التأكّد من أنّ المعلّمات يمكن أن يحتفظن بوظائفهنّ لأنفسهنّ، وأيضًا من أجل الحفاظ على التحاق الفتيات بالمدرسة ونجاحهنّ.

- **كيف ندعم أولياء الأمور والأُسَر؟**

الأُسَر هي صميم نجاح تعليم الأطفال، لذا لا بدّ من دعمها طوال فترة الدراسة، كذلك، تؤدّي الأمّهات دورًا حاسمًا في مسيرة المتابعة المدرسيّة، وكان من الضروري بذل جهد كبير لتوفير المعلومات للأُسَر لدعم استمراريّة التعلّم، ومع ذلك؛ ليس كل أولياء الأمور قادرين على تقديم هذا الدعم بسبب نقص المعرفة وضيق الوقت وعدم الإلمام

بالتقنيات الحديثة أو قلّة الرغبة خصوصًا عندما يتعلّق الأمر بالتحاق الفتيات بالمدرسة. وكان لا بدّ في بعض الدول من مواصلة الدعوة لتعليم الفتيات، ممّا يساعد على تعزيز المساواة بين الجنسين في ظلّ عدم رغبة أولياء الأمور في تسجيل بناتهم في المدرسة.

- لاحظت النساء أنّ مسؤولياتهنّ الأُسَريّة ازدادت في خلال الجائحة، وبالتالي افتقرن إلى الوقت لمتابعة أطفالهنّ.
- انخفضت قدرة النّساء العاملات في مجال الرعاية الصحيّة على دعم أطفالهنّ.

مثال: في أعقاب تفشي فيروس إيبولا في قرى سيراليون حيث أُنشئت «نوادي الفتيات» وبُذلت الجهود لتعزيز تعليم الفتيات، كانت الفتيات أقلّ تضرّرًا من عواقب الوباء وتمتّعن بفرصةٍ أكبر لاستئناف التعلّم عند إعادة فتح أبواب المدارس.

التحدّيات التي كشفت عنها الجائحة

تستدعي الجائحة اتخاذ تدابير لمواجهة عواقبها، وتتطلّب أيضًا تعديل أنظمة التعليم للصمود في سياقات الأزمات.

1. الجهود التكنولوجيّة

- تنويع أشكال البرامج لمراعاة مستويات التطوّر التكنولوجي (استخدام المنصّات، ومحطّات الإذاعة والتلفزيون، ووسائل التواصل الاجتماعي).
- توفير وصول واسع إلى أدوات الاتصال الإلكتروني والأدوات الرقميّة.
- حماية بيانات المستخدمين والمستخدمات ووصولهم\ن إلى الإنترنت.
- محاربة التنمّر السيبراني.
- سدّ الفجوة الرقميّة بين الجنسين.

2. الجهود التربويّة والمدرسيّة

- استدراك الخسائر التعليميّة في المدرسة وتطوير برنامج تدريبي لتجديد المعلومات، ولن يصل أكثر من (مئة مليون) طفل وطفلة إلى الحد الأدنى من مستوى إتقان القراءة بسبب تأثير إغلاق المدارس المترتّب على جائحة كوفيد -١٩ وفقًا لدراسة أجرتها اليونسكو في شهر مارس/آذار من العام 2021، ويُرجّح أن تكون الخسائر التعليميّة أكبر في أمريكا اللّاتينية والبحر الكاريبي، وكذلك في آسيا الوسطى والجنوبية.
- تجنّب التسرّب من المدرسة: وضع تدابير الدعم المالي لمواصلة الدراسة، وإلغاء الرسوم الدراسيّة، ورسوم الامتحانات، والنفقات الأخرى لتعزيز الالتحاق بالمدارس.
- تكييف محتويات المناهج الدراسيّة مع التعلّم عن بُعد، ومراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي عند تطوير هذه المحتويات.

3. تحدٍّ للصحّة العامّة

- حماية الموظفين\ات والطّلّبة من خلال وضع تدابير النظافة الصحيّة، وتوفير الوصول إلى المياه والصرف الصحي.
- تطوير التثقيف في مجال الصحّة لتمكين الطّلّبة وأُسَرِهم من حماية أنفسهم، ودحض

معايير النوع الاجتماعي الضارّة بالصحّة، حيث يلقى المزيد من الرجال حتفهم بسبب كوفيد-19 وبسبب الأمراض المصاحبة المتعلقة بالتدخين، وشرب الكحول، والسلوكيّات المحفوفة بالمخاطر، وكلّها مرتبطة إلى حدٍّ كبيرٍ بمعايير الذكورة.

4. الجهود المالية

- تشجيع العودة إلى المدرسة، ولا سيما استبقاء الفتيات في المدارس، من خلال التحويلات النقدية والمِنَح الدراسيّة.
- عدم تقليص ميزانيّة التعليم أو حتى دمجها. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أنّ (70 %) من حكومات الدول منخفضة الدخل قد خفّضت تمويلها للتعليم، مقارنةً بـ (35 %) في الدول مرتفعة الدخل (المصدر: اليونسكو)
- تطوير خدمات المساعدة -وخاصة المساعدات الغذائيّة- للتصدّي لحالة عدم الاستقرار.

5. محاربة العنف ضد الفتيات والنساء

- تنظيم حملات وقائيّة ضد العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- وضع برامج التربية الجنسيّة لحماية الفتيات والنساء من الحمل المبكر أو الحمل غير المرغوب فيه، ومن فيروس نقص المناعة البشريّة وبالتالي تشجيع العودة إلى المدرسة.

مثال: ساعد تطوير برنامج في سيراليون يقدّم معلومات عن الصحة الجنسيّة والإنجابيّة، وعن المهارات المهنيّة والحياتيّة، وعن خدمات التمويل الصغير في إبقاء الفتيات في المدرسة، وعندما أُعيد فتح المدارس؛ انخفض معدّل التحاق الفتيات بنسبة (16 %) في المناطق التي لم تستفد من هذا البرنامج، مقارنةً بـ(8%) في المناطق التي طُوّر البرنامج فيها

مسارات للتفكير

أجبرت الجائحة الدول على إيجاد حلول، لا بل الابتكار، وتسمح هذه الفرصة بإعادة التفكير في التعليم في ضوء النوع الاجتماعي وتعديل أنظمة التعليم لمراعاة مفهوم المساواة بين الجنسين بالكامل **58**

لبناء أنظمة تعليميّة تراعي منظور النوع الاجتماعي، يقتضي توفّر ما يلي:

- بيانات مصنّفة على أساس الجنس لتعزيز الإجراءات.
- تدابير سياسيّة للنهوض بحقوق الفتيات والنساء.
- التمويل الكافي والمستدام لتعليم الفتيات.

58 جوردان، ديدييه (محرّرا)، كرسي اليونيسكو، منظّمة الصحّة العالمية، 2021، «التعليم والصحّة»، المدارس والأزمات الصحيّة، https://drive.uca.fr/f/ed7ed0e69b7b4bf1af60/

الملحقات

1. التحالف العالمي لعام 2021 لدعم استمراريّة التعلّم

أطلقت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) تحالفًا عالميًّا لدعم استمراريّة التعلّم في شهر آذار/ مارس من العام 2021، وركّز هذا التحالف على ثلاثة مواضيع أساسيّة: النوع الاجتماعي والاتصال الإلكتروني والمعلّمين\ات.
ويستفيد ما لا يقلّ عن (400 مليون) متعلّم ومتعلّمة و (12 مليون) معلّم ومعلّمة بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر من إجراءات التحالف، ولا سيّما من خلال الوصول إلى المنصّات الإلكترونيّة المنشأة حديثًا، والموارد التعليميّة، وبرامج الدراسة الرقميّة والتدريب، ويضمّ التحالف ١٧٠ شريكًا نشطًا من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في نحو 100 دولة (آذار/ مارس 2021).

بعض الشركاء :

- انضمّت إلى التحالف منظّمة الصحّة العالميّة، ومفوّضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظّمة العمل الدوليّة، ومنظّمة الأمم المتّحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، والاتحاد الدّولي للاتصالات، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومصرف التنمية الآسيوي، بالإضافة إلى الشراكة العالميّة من أجل التعليم والمنظّمة الدوليّة للفرنكوفونيّة وصندوق «التعليم لا يمكن أن ينتظر».

- انضمت إلى التحالف مؤسّسات من القطاع الخاص، بما فيها شركة مايكروسوفت (Microsoft)، والجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA)، وشركة ويدونغ (Weidong)، وشركة غوغل (Google)، وشركة فيسبوك (Facebook)، وزوم (Zoom)، وشركة كيه بي إم جي الدولية المحدودة (KPMG)، والشركة التعليميّة كورسيرا (Coursera)، فضلًا عن منظّمات خيريّة لا تبغي الرّبح مثل أكاديميّة خان (Khan Academy)، ودبي العطاء (Dubai Cares)، وشركة برو فوتورو (Profuturo)، ومؤسسة شارع السمسم (The Sesame Street).
- انضمّت أيضًا من بين وسائل الإعلام هيئة الإذاعة البريطانيّة بي بي سي (BBC).

2. الإجراءات الرامية إلى ضمان استمراريّة التعلّم

يشكّل هذا الرسم البياني مقتطف من: إعادة بناء المساواة: دليل إعادة الفتيات إلى المدرسة، الخطّة الدوليّة، اليونيسكو، مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات (UNGEI)، اليونيسف، صندوق ملالا، على الإنترنت، مكتبة اليونسكو الرقمية (UNESDOC)، (ص 0).

فيما يلي رسم بياني يوضّح الأبعاد الأربعة للإجراءات اللازمة لضمان استمراريّة التعلّم في خلال فترة إغلاق المدرسة ولإعادة فتحها.

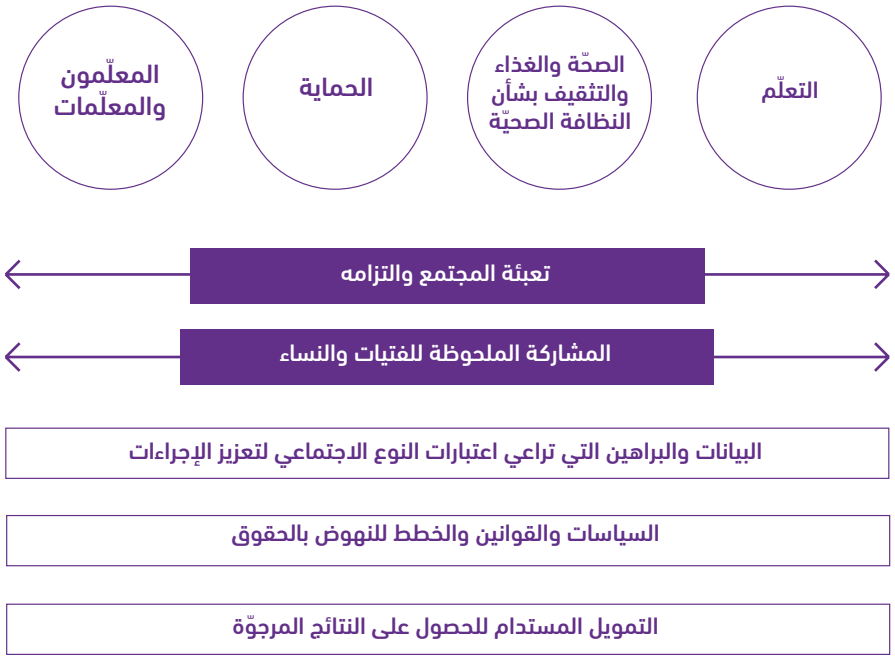

يهدف الدليل إلى تعليم متوافق مع النوع الاجتماعي(الجندر)، وهو الدليل الثالث من هذه السلسلة، إلى المساعدة في صياغة سياسات وممارسات مُستجيبة لمنظور النوع الاجتماعي في قطاع التعليم، ما يساهم في تقدُّم المجتمعات في مسيرتها نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

يقترح هذا الدليل إطار عمل للمبادئ والتفكير الاستراتيجي في مجال التعليم، كما يستعرض مجموعةً من الخبرات الدولية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسَيْن من المدرسة الابتدائية وصولًا إلى مراحل التعليم العالي. هذا الدليل مُكرَّس للجهات الفاعلة التي تقود دفّة قطاع التعليم. كذلك، فإنّ هذا الدليل موجّه إلى من هُم خارج نطاق المدارس، أي الجهات المسؤولة عن صياغة وتنفيذ السياسات المُرتبطة بقطاع التعليم، ومُعدّي المواد التعليميّة، والمُربّيين\ات. ويسعى الدليل إلى الوصول أيضًا إلى جمهور أوسع ممّن يعتبرون التعليم حاجة أساسيّة وذات أولويّة.